حكمة أبو زيد

رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم

٣١ سنة في السرايا



حكمة ابو زيد

رؤساء حكومات لبنان كما عرفتهم

٣١ سنة في السرايا

مقدمة

السفير فؤاد الترك



شهادات
النهار

الطبعة الأولى، كانون الأول ٢٠٠٣

ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٥٦١٦٩٣-١-٩٦١

ISBN 2-84289-475-8

المحتويات

قلم شفيف وكلام حصيف
ورؤساء حكومات

للسفير فؤاد الترك

يكتبُ عنهم، وهو عاش معهم سحابةَ ثلث قرن.

بصدْق يكتُبُ فلا ينقُصُه التذكُّر، ووفاء لا تنقُصُهُ الْموضوعية، واحترافية صحافية لاً تنقُصُها الذاتيّةُ الموغلةُ في الْمحبّةً.

يكتبُ عنهم، وفي باله أنه يكتب عنه معهم، لكنه (هل يدري؟) كتَبَ عن حقبة نابضة مفصليّة من تاريْخ لبنان الْحديث.

فَأحداثٌ يَرويْهَا في هذا الكتاب، يُطلعُها من الذكريات والغُرَف الْمغْلَقَة والأدراجِ الْمقفلَة والْمَلَفّات الْمَطويّة، إلى اَلصفحات الْمفتوحة على الْمستقبل، هي بين حجارة ثَمينة لا بُدَّ يبني عليها المؤرِّخ كي يرسُمَ، بمجهر التحليل والبحث والاستّنتاجً، مرحلة من تاريخ لنا لرجالات كبار جَاؤوا الى الْحكم فسجَّلَ ذكرياته، مع عشرة منهم. اعلامي لامع وكاتب موثوق، حريصٌ على الأمانة، وعلىَ شَرف المهنةً، جَلودٌ على المتابعة والْمثابرة، ذو قلم نقيٍّ الطَّويَّة، أنيق البَثّ، مكتمل الْمراس، مرماه الأخير الشهادة للحق والحقيقةً، والاخلاَص لمنَ عمل الى جانبهم وَالبر بلبنان.

وهو الغُصن الوارف، من جذع مبارك مؤسِّس، كان اللَبنَةَ الأولى التي نشأ عليها، فاغْتَذى رُوحاً وقيَماً وقلَماً، احترَافاً ومزاوَلةً وتَمرُّساً، من «دنيا» والده النبيل، مَن كان رائداً في الرسالة الصحافية السامية، وشاعراً حَبَبْنا حُبَيْبات «عناقيده» حتى ثُمالة الكأس الطافحَة بخَمر العنَاقيد.

وإن كان يغبطُهُ أن يكونَ عايشَ مَن لبنان فترةً شبه راغدة تَمتدٌّ من أول عهده

بالسراي (١٩٦٩) الى أول سنوات الْجمر (١٩٧٥)، فإنّما يؤرِّقُه – وهذا واضحٌ في صفحاته – أنه عاش فيها جحيم اعوام (١٩٧٥ – ١٩٩٢) هي من الأصعب في عمر الأوطان، حتى إذا عاد لبنان الى لبنان (١٩٩٢)، ظل هو في سراياه بضْعاً من السنوات لَمْلَمَ بعدها أوراقه (٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٠) وحَمَلَ ذكرياته ومعانَيَاته ومعايَنَاته، وعاد الى خلْوَته يتذكّر ويُعيدُ كتابةَ ما كان كتبَه قبل أن تلتهمَ النار كتابات لَه أُولى، قضت عليها قذيفةٌ حارقةٌ أصابت بيته في لَحظة طائشة من جنون الحربَ.

يجزم المؤلف، في خاتمة ذكرياته، – بعد ثلث قرت من علاقته بـ«رئاسة الْحكومة» في لبنان – أنْ ليَس في لبنَان «رئاسة حكومة» بَل «رئيس حكومة»، وهذا استنتاج قابل طبعاً للنقاش والحوار علماً انّ مثل هذه الظاهرة – اذا صحت – وعلى كل المستويات قد تعود بالنفع على الوطن حين يَحكمه استثنائيون تاريْخيون، لكن مردودها قد يكون سلبياً اذا تحكمت فيها الشخصانية والفردية والإشاحةُ عن اعتبارِ أنَّ الْحُكْمَ رجالات ومؤسسات في آن وأنه مسؤولية وحضور على مدار الساعة.

وهو، إذ يقول ذلك فإنّما من تَجربته فيها كعمود فقريّ للوطن، ومن يقينه بما لموقعها من أهَمية في حياة البلاد وفي ادارة شؤونها. وقوله هذا، نابع من حرصه على ان يكونَ دائماً لرئاسة الْحكومة وهجُها الْمتألّق.

ويتميّز الكتاب ببراعة تصويره الرؤساءَ العشرة ولو بدْءاً من إيْجاز العنوان: من رشيد كرامي «دولة الأفندي»، الى صائب سلام «دولة الزعيم»، الى أمين الْحافظ الذي بقي «دولة دون الثقة»، الى تقي الدين الصلح «دولة الطربوش»، الى رشيد الصلح «دولة النمرود»، الى نور الدين الرفاعي «دولة العسكري» الى سليم الْحص «دولة الْموقف»، الى شفيق الوزّان «دولة الْمظلوم»، الى عمر كرامي «دولة الثالث»، الى رفيق الْحريري «دولة المشروع».

ولافتٌ آخرُ في الكتاب: رشاقةُ أُسلوب يأخذ من الصحافة إدهاشَ المتلقي، ومن الأدب طواعيةَ الكلمة لإثارة الإدهاش. وهذه أيضاً خبرةُ صاحبها بعد خمسين عاماً من الصحافة (بدأ احترافه سنة ١٩٥٣) وخبرتُهُ في معاشرة الكلمة بعد عمرٍ كامل من معايشة الأدب (على والده الأديب الشاعر).

وبعد . . .

لا أريدُ أن أتبسَّط، في تلافيف النص وما فيه من سحر سرد وغنى معلومات ومادة تَأريخ، فأُفسدَ على القارىء لذّةَ اكتشاف ما في هذا الكَتابَ من متعة الرحلةَ في ثلث قرن من اَلعمل الإعلامي في السراَي، لَم يكن كاتبُنا خلالَهاَ مُجرَّدَ مستشار إعلاَميٍّ وكاتب خُطَب الرؤساء وكاتم أسرارِهم مرات كثيرةً، «مسؤولاً إعلامياً في صيَغ مُختلفة» على حَد قوله.

معروف عنَ مستشاري رؤساء الجمهورية والحكومات وكبار المسؤولين، ان مهامهم تنتهي مع انتهاء ولاية أو مهام الرئيس والمسؤول الذي عينهم، فأن يتمكن من الاستمرار مستشاراً، وعلى مدى عقود ثلاثة، لعشرة رؤساء حكومات، على اختلاف طبعهم وادائهم وتوجههم ونمط عَملهم، فهذا دليل جليّ على ما يتحلى به حكمة أبو زيد من مزايا خلقية ومهنية ووطنية، ومن لباقة ومهارة في التكيّف والتعاطي، وعلى ما يتمتع به من صدقية وتقدير واحترام.

ونعرف، رغم كثرة الْمعلومات التي يوفِّرُها الكتاب، أنه كَتَمَ الكثير سواها مما ارتدَعَ طوعاً عن بَثِّه، بفضل أخلاقيَّته الْمهنية والشخصية، ومسؤوليته التي لَم تكن يوماً «فضائحيةً» لهْثاً وراء «سبَق صحافي» يُمرِّرُه لأصدقائه فيعوَد بالأذى على «دولة الرئيس» أو على هيبة الدولة. فكاتبُنا، خلال مزاولة مسؤوليَّته الإعلامية، كان مسؤولاً بـ" جدارة»، والْجدارة هي الْمعرفة التامة بـ" ما يقال ومَا لا يقال»، وتَمييزُ أنْ ليس كلُّ ما يُعرَف يقال، وليس كلُّ ما يقالُ يُكتب.

ومَن عرفَ كاتبَنا، كما قُدِّرَ لي أن أعرفَه، يعرف أنّ قلمَه يُشبه قلبه، وصدقَه يُشبه نواياه، وشخصيتّه تُشبه نشأتَه الراسخة على لبنانَ القيَم وأخلاقيات الْمهنة.

هذا الكتاب بات مرجعاً لأولي الشأن وسيغني، ولا شك، المكاتب والمكتبات.

نحب حكمة أبو زيد،

نحيي كفاءته العالية ومناقبيته المميّزة،

ونتمنّى للقارىء رحلةً مُمتعةً في عالَم «دولة الرؤساء».

الإهداء،

إلى روح والديّ
سليمان ومريم أبو زيد
عربون وفاء
ومحبة!

لماذا هذا الكتاب؟

إنتهت علاقتي الرسمية والوظيفية برئاسة الحكومة اللبنانية مع إنتهاء دوام عمل يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني العام ٢٠٠٠. يومذاك غادرت السرايا الحكومية، مودّعاً، بعدما أمضيتُ فيها واحداً وثلاثين عاماً وعشرة أشهر وسبعة أيام مسؤولاً إعلامياً بصيغ مختلفة.

جئت إلى السرايا القديمة التي تقوم على أنقاضها السرايا الجديدة في محلة السور - طلعة زقاق البلاط في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩ بطلب من المغفور له الرئيس الشهيد رشيد كرامي لأمارس مهمة «الملحق الصحافي» في رئاسة الحكومة، وعلى أن تكون علاقتي مباشرة برئيس الحكومة، وأن أكون مسؤولاً تجاهه وليس تجاه أيّ موظف آخر في الرئاسة، كائناً من كان هذا الموظف. (ولهذا المجيء قصة سأرويها لاحقاً).

واستمرّ «إعتمادي» قائماً، وساري المفعول، منذ ذلك التاريخ، إلى أن أوقفتُ مفاعيله بنفسي مع صدور مرسوم تشكيل حكومة الرئيس رفيق الحريري رقم ٤٣٣٦ تاريخ ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٠، بعدما عملتُ بمثابرة وتفاهم وثقة مع عشرة رؤساء حكومة كانوا السادة:

رشيد كرامي. صائب سلام. أمين الحافظ. تقي الدين الصلح. رشيد الصلح. نور الدين الرفاعي. سليم الحص. شفيق الوزان. عمر كرامي. رفيق الحريري.

علماً بأن رؤساء الحكومة: رشيد كرامي ورشيد الصلح وسليم الحص

وشفيق الوزان ورفيق الحريري، تولوا المنصب غير مرة، وبعضهم في فترات غير متقاربة، وبقي تعاوني معهم قائماً وعلاقتي بهم لا تشوبها شائبة حتى بعد تركهم السرايا، طوعاً أو مكرهين، لمنافسين لهم لا يثقون بهم ولا يرتاحون إليهم.

سألني كثيرون، وتساءل كثيرون: كيف تسنّى لي أن «أحتفظ برأسي» مع التغيير المتكرر لـ «دول» أصحاب الدولة؟ ولكل «صاحب دولة» منهم مزاجه، ومصالحه، وارتباطاته، وصداقاته، و«ألسنته» التي تجيد الحبك والسبك والتأليف؟

وكان هذا السؤال أول كلام سمعته، مواجهة، من الرئيس رفيق الحريري في العام ١٩٩٢ يوم جاء إلى «القصر الحكومي» في الصنائع ليباشر مهماته رئيساً للحكومة للمرة الأولى!

الحقيقة أني ألزمت نفسي بثلاثة شروط مبدئية منذ أن إختارني الرئيس الشهيد رشيد كرامي ملحقاً صحافياً لرئيس الحكومة وهي:

الأول: الإمتناع المطلق عن التعاطي بأي شأن غير إعلامي في رئاسة الحكومة. وقد سبب لي ذلك إحراجات عديدة مع أصدقاء كانوا يطلبون مني «التوسط» بشأن معاملات لهم في الرئاسة.

الثاني: العمل باحتراف مهني صارم، مترافق مع الحرص على إطلاع رئيس الحكومة على الوقائع كما هي، وكما تصلني، حتى ولو كان فيها ما لا يسره، وأن أسهل له التواصل مع الإعلاميين ووسائل الإعلام، وأن ألفته، بتورية وتهذيب، إلى ما اعتبره في غير موقعه ولا يخدم مصلحة البلد ومصلحته الذاتية.

الثالث: المحافظة على مسافة معينة بين رئيس الحكومة وبيني تحول دون حسباني عليه واعتباري من «جماعته» الخاصة. فأداء المهمة واجب اما الإستزلام فمن المحرمات!

وأسجلها شهادة للحقيقة والتاريخ، دون تملق أو مسايرة، أن جميع رؤساء الحكومة قد احترموا هذه القواعد وما خرقها واحد منهم طول المدة التي أمضيتها في رئاسة الحكومة. وهذا دليل على صحّة القول: «إحترم نفسك يحترمك الآخرون».

قد يقول قائل إن موقع الموظف ثابت، تقليداً في لبنان، والمسؤول السياسي

هو الذي يتغير من وقت إلى آخر. صحيح هذا القول. ولكنني لم أكن موظفاً في رئاسة الحكومة لتنطبق عليّ قاعدة الإستمرارية. كنتُ متعاملاً مع وزارة الإعلام، منذ أواخر العام ١٩٦١ تاريخ صدور «الوكالة الوطنية للأنباء»، وبطلب من الرئيس الشهيد رشيد كرامي وضعت، في العام ١٩٦٩، بتصرف رئيس الحكومة ملحقاً صحافياً له دون أيّ مقابل مادي من رئاسة الحكومة. وبقيت هذه الصيغة سارية المفعول إلى العام ١٩٩١، حين تعاقد معي الرئيس عمر كرامي مستشاراً إعلامياً له، بعدما أجاز مجلس الوزراء تعيين مستشارين لرئيس الحكومة والوزراء، ورصد إعتمادات مالية لذلك. وتجدد العقد مع الرؤساء: رشيد الصلح ورفيق الحريري وسليم الحص حيث كان الختام مسكاً.

***

كنت قريباً جداً من رؤساء الحكومة العشرة الذين أوردت أسماءهم، وعرفتهم في مكاتبهم، وبيوتهم. وأحياناً إبّان سفرهم خارج لبنان. راقبتهم يمارسون مهماتهم. سمعتهم يصدرون تعليمات لمرؤوسيهم، أو يتحدثون مع رؤساء جمهورية، ووزراء، ونواب، وموظفين كبار، وشخصيات سياسية، وضيوف أجانب، وسفراء وغيرهم. وعايشت بعض مناوراتهم ضد خصومهم السياسيين.

عرفت أفراد عائلاتهم. تناولت الطعام إلى موائد بعضهم. عايشتهم مزهوّين بنجاح أصابوه، ومستائين من نقد اعتبروه متجنياً، ومسكونين بهمّ معضلة صعبة يحارون كيف يقنصون لها حلاً، ومنشغلين بفك عقد أزمة داهمة، ومنصرفين إلى درس مشروع ما ومناقشته مع المعنيين والمختصين. رأيتهم في جميع الحالات التي يعيشها الإنسان.

كتبتُ معظم خطبهم. وأعددت الكثير من مقابلاتهم الصحافية، حيث كنت أجيب على الأسئلة المكتوبة التي ترسل إليهم وأطلعهم عليها قبل أن تسلّم إلى صاحب العلاقة. راقبت بدقة، وانتباه، ومثابرة، تصريحاتهم وأحاديثهم السياسية في شتّى المناسبات. كنت مرتاحاً وسعيداً في التعامل معهم هذه السنين الطوال. ونشأت بيننا ألفة تحولت إلى صداقة حميمة أعتزّ بها، وأحرص عليها، وأربأ بنفسي وبتربيتي أن أسيء إليها، بدافع من سبب أو بتحريض من إغراء.

و«المجالس بالأمانات»، وأحقر النقائص أن يخون المرء من يأتمنه!

***

إن الوقائع التي في هذا الكتاب هي في معظمها، من الذاكرة. فقد أكلت النار التي طاولت بيتي في «عين الرمانه» عامي ١٩٧٨ و١٩٨٩ ما جناه العمر حتى ذلك التاريخ.

وكان أفجع ما خسرته، وأوجع، تلك «اليوميات» التي سجلتُ فيها الوقائع التي عايشتها على مدى السنوات التي سبقت الحريق. لقد رممنا البيت وجددنا الأثاث ولكن أنّى لنا أن نستعيد ما لا يُستعاد وقد حولته نار الجهل والحقد في الحرب العبثية رماداً أذرته الرياح؟!

قد يكون هناك خطأ أو نقص في بعض التفاصيل وهما، قطعاً، غير مقصودين ولا يغيران شيئاً من جوهر الواقعة. فالوقائع صحيحة وثابتة. وما أتمناه هو أن أوفق في الإضاءة على ما هو غير معروف عند الكثيرين من الناس عن رجال مارسوا الحكم في لبنان، وحملوا تبعاته، وارتبطت أسماء بعض منهم بأحداث جسام وإنجازات باذخة، وعانوا من خيبات مضنية، وتناولتهم الألسنة والأقلام بالمدح والقدح. وآمل أن تزود محاولتي هذه الذاكرة الوطنية ببعض الأسرار والوقائع التي تغني تاريخ لبنان، وتفيد الأجيال الطالعة. والله من وراء القصد!

سامي الصلح، أحمد الداعوق، الحاج حسين العويني، عبد الله اليافي

قبل أن يختارني الرئيس الشهيد رشيد كرامي ملحقاً صحافياً في رئاسة الحكومة، مطلع العام ١٩٦٩، كنت أتردد على السرايا بشكل شبه يومي، منذ العام ١٩٥٧، مندوباً لجريدة «الدنيا» اليومية السياسية التي كان يملكها المرحوم والدي سليمان أبو زيد، ويصدرها من مكاتبها في محلة «الخندق الغميق»، ظهر كل يوم، ما عدا الأحد، بالتعاون معنا نحن أبناؤه: جوزف وحكمة ولويس وفؤاد وجان دارك ومجموعة من الصحافيين.

وكان من الطبيعي أن أتعرف على رؤساء الحكومة، ومعظم موظفي الرئاسة، وان أقيم معهم علاقات. وهكذا تعرفت على الرؤساء: سامي الصلح. أحمد الداعوق. حسين العويني وعبد الله اليافي وعرفت شيئاً محدوداً عن كل واحد منهم وعن صفاته وأخلاقه ووضعه كما جميع الزملاء الصحافيين الذين كانوا يترددون على السرايا لأداء مهماتهم.

سامي الصلح، «أبو الفقير»، كما كان يلقبّه البيروتيون، كان شخصية فذّة ونادرة. جاء إلى السياسة من سلك القضاء تواكبه هالة من الإحترام، وتسبقه سمعة عطرة، وأحاديث ووقائع تروي مآثره على قوس العدل منها: أنه برّأ شخصاً كانت «جريمته» أنه سرق «ربطة خبز» ليطعم أولاده الجائعين، وحمّل السلطة مسؤولية المخالفة!

ظريفاً لمّاحاً كان. يتقمص «براءة» الأطفال ليخرج من مأزق أو ليتجنب إحراجاً. ليس خطيباً، ولغته العربية الفصحى «مش ولا بد» وهو الذي تلقى

دروسه في المعاهد والجامعات التركية. كان يأتي إلى السرايا من منزله في حوض الولاية، سيراً على قدميه، دون مرافقين. وقد «كمنّا» له غير مرة، ورافقناه في مشواره الصباحي، محاولين الفوز بخبر منه يرضي حشريتنا الصحافية، ولكنه كان يحوّلنا، بذكاء ودهاء، إلى «مخبرين» عنده نقدّم له، فرحين، كل ما في جعبنا من أخبار وأقاويل وهو يضحك ويردد: «عفارم بابا عفارم»!!

في مطلع سنة ١٩٥٧، وبسبب انقسام مجلس نقابة المحررين، المنتخب حديثاً، بين مرشحين لمنصب النقيب: إدوار باسيل ووفيق الطيبي، إنتخب زكريا الخرسا نقيباً. وكان محرراً صحافياً متواضعاً يصدر في السرايا مع زميله فيليب زيادة نشرة أخبار مكتوبة بخط اليد. أثار هذا الإنتخاب أهل الصحافة والسلطة، على السواء، ونشطت المساعي مع زكريا لحمله على الإستقالة ولكن دون جدوى. وكان يقول لمراجعيه ومنهم وزراء ونواب وأصحاب صحف ومحررون: «حلفت على الطلاق إذا بستقيل»!!

وعندما وصلت المساعي إلى طريق مسدود، إستدعى الرئيس سامي الصلح أعضاء مجلس نقابة المحررين، وعلى رأسهم النقيب زكريا الخرسا. وما ان أخذوا أماكنهم في مكتب الرئيس حتى نادى زكريا سائلاً إياه:

«زكريا. إنت شو عيلتك؟»

فأجاب زكريا مندهشاً: «ولو دولة الرئيس؟ أنا من عيلة الخرسا»!

وبرصانة لا تشوبها شائبة، وبجدية صارمة قال سامي بك: «أبداً!! إنت من عيلة الصلح؟»

وقبل أن يفيق زكريا من هذه «المفاجأة المبرمجة» كان الرئيس الصلح قد وقف وخطا نحو زكريا وقال له:

«تعال بوسني بخدي»!

وهبّ زكريا من مقعده مسرعاً نحو دولة الرئيس، و«فقعه» قبلة على خده تردد صداها في أرجاء القاعة الفسيحة. ووضع سامي بك يده على كتف زكريا وقال له: «حلفت بالطلاق بإسم زكريا الخرسا. ولكن زكريا الصلح مش حالف. وانت بنظري جنرال كيف بتقبل تصير نقيب؟! تفضل قدّم إستقالتك!» ونُفذت

الفتوى، واستقال زكريا وانتخب وفيق الطيبي نقيباً للمحررين!

هذه القصة هي غيض من فيض قصص ووقائع طريفة، وذكية، كان بطلها سامي بك، الذي دمّروا له منزله في حوض الولاية، أثناء أحداث ١٩٥٨ ونبذوه، ولكنهم عادوا وانتخبوه نائباً عنهم في العام ١٩٦٤ «وعفا الله عما مضى»!!

أحمد الداعوق كان نبيلاً بيروتياً، خلع «الغمباز» والطربوش وإرتدى «الطقم الفرنجي» ليتناسب المظهر الخارجي مع المضمون الثقافي، وهو المتخرج من جامعة «السوربون» الفرنسية، والسفير اللبناني السابق في باريس. أنيق في لباسه على غير تكلف. متواضع. لائق. خفيض الصوت. شعاره: «أبعد عن الشر وغنيلو».

مرّ مروراً عابراً في رئاسة الحكومة في عهد الرئيس فؤاد شهاب ولم تمثل حكومته أمام مجلس النواب لتدلي ببيانها الوزاري وتنال الثقة.

فأول عمل نفذته بعد صدور مرسوم تشكيلها بتاريخ ١٤ أيار ١٩٦٠، كان حلها مجلس النواب والدعوة إلى إنتخابات نيابية جديدة. وفي الأول من آب من العام عينه، غادر الداعوق السرايا ليدخلها صائب سلام رئيساً لحكومة من ١٨ وزيراً.

أما **الحاج حسين العويني** فهو البيروتي الطريف الظريف و«المزورب»! «طربوشه» فوق رأسه دائماً، والمسبحة في يده، و«القفشة» على لسانه. جاء إلى السياسة ورئاسة الحكومة بعدما حصّل ثروة «حرزانة» من شغله في السعودية. كان بارعاً في لعبة التنصل من المواقف الحرجة حتى ولو اتهم بالكذب. وقد التصق إسمه بشعار: «هيك وهيك». ولكنه لم يكن شريراً ولا مؤذياً بل كان «فاعل خير» مع عائلات مستورة كثيرة، يقدم لها المساعدة بالكتمان و«بتظاهر مبرمج بالبخل» حتى لا تعبر العين عليه كما كان يقول. هذا هو الحاج حسين المليونير الأنيق الذي كان يزور باريس كل عام لإجراء فحص طبي عام يطمئنه إلى سلامة صحته.

من طرائفه الذكية أن عائلة إبراهيم التكميل، الذي دين وأعدم مطلع عهد الرئيس فؤاد شهاب بجريمة قتل ثابتة، جاءت إلى الحاج حسين، وكان وزيراً للعدلية، تسأله أن يتوسط له لكي لا يحكم بالإعدام فقال لمراجعيه: «قولوا

الله».

ولما عاودوا مراجعته بعد صدور الحكم قال لهم: «قولوا الله». وعندما أقرت لجنة العفو حكم الإعدام، راجعوه مجدداً مع والدة المحكوم التي بادرت الحاج حسين بقولها: «كفر الصبي يا حاج»!! فانتفض الحاج حسين غضباً وصاح: «كفر؟! طلعت من ايدي، راحت عليه»!! ووقع الحكم وأحاله على رئيس الحكومة فوقّعه ورفعه إلى رئيس الجمهورية الذي وقّعه بدوره وأحاله على التنفيذ.

عبد الله اليافي، يقال انه كان أول شاب بيروتي سنّي ينال شهادة «دكتور» في الحقوق من جامعة السوربون في باريس. مارس النشاط السياسي منذ ثلاثينات القرن العشرين وعُيّن رئيساً للحكومة سنة ١٩٣٨، وانتخب نائباً عن بيروت مرات عدة، وتنافس على زعامتها مع الرئيس صائب سلام. نظيف الكف. عفّ اللسان. عصبي المزاج. مندفع مع مشاعره الوطنية والقومية. وفيّ لصداقاته. ترأس الحكومة غير مرة ومع غير رئيس للجمهورية، ووجه بمعارضات شرسة ولكن أحداً لم يستطع أن يشكك بسلوكه وأمانته وحرصه على المال العام. وقد مات فقيراً.

أثناء ترؤسه الحكومة في العام ١٩٥٤، عهد الرئيس كميل شمعون، قاد الطلاب مظاهرات معادية لحلف بغداد وسياسة الغرب واشتبكوا برجال الأمن أمام الجامعة الأميركية، واستشهد الطالب حسان أبو اسماعيل وأصيب الطالب مصطفى نصر الله إصابة عطلته تعطيلاً دائماً. إجتمع مجلس النواب في الأول من نيسان لمناقشة القضية، فاشتبك اليافي مع كمال جنبلاط الذي كان يهاجمه ويتهمه بقتل الأطفال، فرشقه جنبلاط بكوب ماء كان أمامه وهجم عليه إلى مقاعد الوزراء وصفعه واليافي يصيح: «انقذني من هذا الرجل يا دولة الرئيس..» قاصداً رئيس مجلس النواب.

كنت أحضر الجلسة، المنعقدة قبل الظهر، مندوباً برلمانياً لجريدة «الهدف» التي تصدر ظهراً، فأسرعت أزودها بالخبر «الصرعة»، فصدرت به «مانشات» حمراء على صدر صفحتها الأولى: «جنبلاط يصفع اليافي».

صباح اليوم التالي، ٢ نيسان ١٩٥٤، حضر إلى منزلنا في شارع ساسين –

الأشرفيه، جارنا مفتش التحري محمد بلوط وقال لوالدتي بحياء وتهذيب:

«يا ست أم جوزف، أنا مأمور بتوقيف الأخ حكمة بتهمة إهانة رئيس الحكومة، فأرجو أن لا تؤاخذيني وقد سبق أن أوقفت والده العم سليمان قبل ٤٨ ساعة»!!

قالت له الوالدة: «بسيطة يا محمد. بيروح لعند بيّو وخيّو وبيصيرو عيله بالحبس».

وكان شقيقي لويس، «رئيس مجلس الطلبة» عامذاك، قد اعتقل وسجن مع عدد من قادة الطلاب قبيل إنطلاق التظاهرة، بينما أوقف الوالد مساء يوم التظاهرة لأنه هاجم الحكومة بعنف وحمّلها مسؤولية مقتل أبو اسماعيل واتهمها بالخضوع لإرادة حلف بغداد. وظل الجميع مسجونين مدة عشرة أيام وبرأتهم المحكمة بعد ذلك وأخلت سبيلهم.

المهم أن محكمة المطبوعات برئاسة القاضي وديع طرابلسي وعضوية المستشارين كامل مزهر وإميل روحانا صقر برأتني من التهمة وقال لي الرئيس طرابلسي: «الدعوى تقام على كمال جنبلاط وليس عليك»!

وقد «صالحني» الزميل محمد أمين دوغان مع الرئيس اليافي عندما أصدر جريدة «السياسة» وتولّى هو رئاسة تحريرها وكانت من أعنف معارضي الرئيس شمعون وسياسته!

دولة "الأفندي":

رشيد كرامي

عرفت الرئيس الشهيد رشيد كرامي منذ العام ١٩٥٥ عندما حمل لقب «دولة الرئيس»، لأول مرة في عهد الرئيس كميل شمعون، وهو في الثلاثينات من عمره.

عامذاك، كنت أحبو خطواتي الأولى على دروب الصحافة، ممسكاً بيد محرر معروف انتخب نقيباً للمحررين هو فريد الطياره، ومتوكئاً على كتف والدي سليمان أبو زيد، الذي كان أحد محرري جريدة «الهدف» لصاحبها النقيب الأسبق للصحافة زهير عسيران.

كان فريد يجول بي يومياً على وزارة الإقتصاد في بناية «دعبول»، بشارع فوش، مقابل دار البلدية، فالبلدية عينها، ثم وزارة الداخلية، فوزارة الأنباء - هكذا كان إسمها - فوزارة العدلية، وكانت مكاتب هذه الوزارات في السرايا الكبيرة، إلى أن ينتهي بنا الطواف في رئاسة الحكومة.

ومن هذه الجولات اليومية، تعلمتُ طريقة الحصول على الخبر، وعرفت أهمية إقامة علاقات طيبة مع «الموظفين - المفاتيح» الذين يصنعون الأخبار، أو يطّلعون عليها. وكذلك مع موظفين صغار يتميزون بإذن «سميعة» وعين ثاقبة النظر، وقدرة على «الصيد على الطاير»!

وعندما أصدرنا جريدة «الدنيا» في العام ١٩٥٧، كثرت زياراتي لرشيد أفندي - كما يلقبه أهل طرابلس والشمال - في منزله بمحلة الباشوره في بيروت، أستمع إليه يعلن رأيه بالأوضاع العامة، وأراقبه يعالج شؤون مراجعيه من

أصحاب المصالح والحاجات. وقد واظبت مدة طويلة على هذه الزيارات التي أسست لعلاقة إعتبرا أنها كانت «خاصة» مع الرجل الكبير، قبل أن تحولها واقعة معينة إلى «علاقة مميزة»؟!

كنا مجموعة من الصحافيين في مجلسه في بيروت، وكان حديث عن الخلاف الذي كان ناشباً بينه وبين كمال جنبلاط.

وبعدما سمعنا رأيه بأسباب الخلاف ومراحله، مقروناً بالثناء على «كمال بك الوطني ورفيق النضال...» إنتقلنا إلى منزل كمال جنبلاط في وطى المصيطبه محلة فرن الحطب حيث فوجئنا بأحد الزملاء يقول:

«يا كمال بك نحن جايين من عند رشيد أفندي وسمعناه يهاجمك ويتهمك...»

صعقني ما سمعته من الزميل «النبيل» والأمين، فتصديت له بحسم وقلت لكمال جنبلاط الذي كانت تشده إلى الوالد صداقة قديمة، ومتينة، ولي معه علاقة طيبة مستمدة من هذه الصداقة:

«مش صحيح هالحكي يا كمال بك. الرئيس كرامي أشاد بمعاليك وبوطنيتك وقال أنك رفيق نضال.. وأن الخلاف بينكم لا يفسد للود قضية...»

وافق الزملاء على كلامي، ونفوا ما حاول أن يبثه ذلك الزميل بين الرجلين لغاية انكشفت لنا بعد ذلك بانكشاف صلته بجهاز للمخابرات!!

وفي زيارتي التالية لمنزل الرئيس كرامي، فوجئت بشاب نحيل البنية يجلس قربه على الكنبة العريضة في صدر غرفة الإستقبال، ما يعني أنه «ذو حظوة» عنده... فوجئت به يقول فور ولوجي الصالون: «هيدا هوّي دولة الرئيس»؟!

وقال، رحمات الله عليه، وهو يرمقني بنظرة تنضح بالمحبة: «مانو غريب هالموقف عالأستاذ حكمة»!؟

وسألته باندهاش، وأنا أصافحه وأصافح ضيفه: «خير دولة الرئيس»؟

فقال وهو يشير إلى أول كرسي على شماله لأجلس عليها: «أخبرني الأخ إبراهيم ما جرى عند كمال بك... ولكنه ما كان ذاكر إسمك... وقد سمعت تعليقي بنفسك».

وقد حكمت هذه الواقعة علاقتي بالرئيس رشيد كرامي حتى استشهاده،

وفشلت جميع المحاولات التي قام بها «محبون خُلّص» للتشويش عليها، وجعل صورتي تهتز في نظره، خصوصاً إبّان الحرب وعند عودته رئيساً للحكومة في العام ١٩٨٤. لقد كان جبل أخلاق ومناقب لا تهزه رياح الأقاويل، ولا يأخذ إلاّ بالوقائع والأدلة. أما إبراهيم الذي نقل إليه وقائع ما جرى في منزل كمال جنبلاط، فكان إبراهيم قليلات رئيس تنظيم «المرابطون» زمن الحرب، و«المنفي» راهناً إلى أوروبا، وما كنت أعرفه قبل تعرفي عليه في منزل الرئيس كرامي.

***

لماذا طلبني الرئيس رشيد كرامي إلى رئاسة الحكومة وكيف ومتى كان ذلك؟

في نطاق «الحرب» التي كانت ناشبة بين عميد «الكتلة الوطنية»، ريمون إده، و«المكتب الثاني» في الجيش - مديرية المخابرات راهناً - وتمهيداً لإنتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفاً للرئيس شارل حلو، «تقرر» في أواخر العام ١٩٦٨ شن حملة إعلامية على العميد إده، بواسطة ما كان يُسمّى «الدكيتلو» في ذلك الحين والذي كان معقود اللواء للإعلاميين المرحومين، يعقوب خليفه ومحمد زين، والمدرج على «جدول الرحمة» حكمة أبو زيد.

رفضت الموافقة على مبدأ الحملة، ورفضت المشاركة في إعدادها وتسويقها، رغم المساعي التي بذلت والضغوط التي مورست. ولما قالوا لي: «ان المعلم - يعني الرئيس فؤاد شهاب - يريدها» ذهبت إليه في منزله بجونيه وقلت له على «البلكون» المستطيل «المقزّز» الذي حوّله إلى غرفة للإستقبال:

«فخامة الرئيس، سمعت من فخامتك في السابق ان ريمون اده مشروع رئيس جمهورية جيد. هل تغيّر رأي فخامتك؟»

أجابني مبتسماً وسائلاً: «مين قلّك أني غيرت رأيي؟»

قلت: «الشباب!؟»

قال: «ما تصدق كل شي بيقولوه!!؟»

قلت: «يعني فخامتك مش زعلان لأني رفضت الحملة على العميد»؟

قال: «أبداً. خليك على موقفك»!

وبقيت على موقفي متسلحاً بكلام الرئيس شهاب، فيما تمسك «الشباب»

بقرار شن الحملة على العميد. فكان أن طلبني الرئيس كرامي لمقابلته في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٩، وبعد مضي يومين فقط على تشكيله الحكومة وقال لي:

«إستاذ حكمة... بيظهر ما رح تتفاهم مع الشباب!! شو رأيك تجي لعندي عالرئاسة وتكون المسؤول الإعلامي؟»

قلت بتسرع: «يعني إقاله بشرف»!!

وكنت يومها رئيس قسم الأخبار في «الوكالة الوطنية».

وامتص - رحمه الله - فجاجة جوابي، وسألني بهدوئه الأسطوري:

«بتعتبر شغلك معي إقاله»؟

وإستدركت تسرعي وقلت: «معاذ الله. أنه ترقية لي وتشريف».

فقال: «توكلنا على الله إذاً».

وكتب احالة بخط يده إلى وزير الأنباء، وكان الشيخ بهيج تقي الدين، طلب منه فيها وضعي بتصرف رئيس الحكومة مسؤولاً إعلامياً. وقد سجلتُ الرسالة في قلم وزارة الأنباء بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٩ بعدما وافق عليها الشيخ بهيج، وباشرت مهمتي الجديدة منذ ذلك التاريخ، ضيفاً على عبد الرحمن الشيخه، رئيس مصلحة أمانة سرّ رئيس الحكومة، قبل ان يُرقّى إلى مدير عام المراسم والعلاقات العامة، وقبل أن تنتقل الرئاسة إلى الصنائع، بعد تدمير معظم أجنحة السرايا، وإستقل بمكتب خاص، وتخصص غرفة للإعلاميين مزودة بخطوط الهاتف والتسهيلات الأخرى.

كان مكتب عبد الرحمن «مكان الضيق الذي يتسع لألف صديق» حيث يلتقي أصحاب المواعيد والمراجعون والصحافيون الذين يلتقطون «طرف خيط» خبر ما من كلمة يقولها عبد، أو يهمس بها صاحب موعد، أو مراجع، قد يكون وزيراً أو نائباً أو من إتصال هاتفي يجرى على مسمعهم. من جهتي أعترف بالتعاون الودي والمتمادي الذي قام بيني وبين عبد الرحمن الشيخه طول مدة وجوده في منصبه والذي سهّل لي كثيراً ممارسة مهمتي وجنّبني بعض الهفوات خصوصاً في المراحل الأولى للمهمة.

***

«... قل لن يصيبكم إلاّ ما كتب الله لكم...» بهذه الآية الكريمة كان الرئيس رشيد كرامي يرد على الذين كانوا يلفتونه إلى ضرورة أن يكون حذراً في تنقلاته، وأن يسمح لرجال الأمن الداخلي بتشديد تدابير الحماية في منزله وفي «القصر الحكومي». وأذكر أن المسؤول عن أمنه جاءني يوماً ملهوفاً وقال لي:

«بحياتك يا إستاذ، بركي بتقنعو يخلينا نفتش هللي بيزورروه بالبيت، لأن الوضع غير سليم وبابو مفتوح لكل الناس».

ونقلت إليه رغبة المولجين بحمايته وقلت له أن الحيطة لازمة في ظروف لبنان الصعبة، ولكنه رفض الفكرة بحسم وقال:

«لن أضع حواجز بيني وبين الناس. ولن أقبل بأن يوجه أيّ سؤال لأيّ مواطن يقصد بيتي. أما الحماية فالله تعالى هو الحامي. والأعمار بيده وحده».

وقلت له: «ولكن الحديث الشريف أوصى بـ «اعقل ثم توكل».

وأجابني بهدوئه المعهود: «صدق رسول الله. وقد عقلتُ بمحبة الناس وطيبة شعبنا وتوكلت عليه تعالى».

دار هذا الحوار في العام ١٩٨٤، بعدما عاد «ابو عبد الحميد» إلى «القصر الحكومي» في الصنائع رئيساً للحكومة في عهد الشيخ أمين الجميل. وكان قد ابتعد - أو أُبعد - عن الحكم منذ ٩ كانون الأول ١٩٧٦ مطلع عهد الياس سركيس. مع أن الرئيس كرامي هو الذي رشح سركيس للرئاسة بتصريح أدلى به في منزله ببيروت بعد اجتماع طويل عقد بينهما وكان يومها رئيساً للحكومة في عهد سليمان فرنجيه.

لقد آلم هذا الإبعاد «الأفندي» إيّما إيلام، وهو الذي كان يتوقع أن يكون موقعه في عهد الياس سركيس كما كان في عهد اللواء شهاب. وغير مرة ردد على مسمعي:

«شو قصتكن إنتو الموارنة؟ والله أمركُن بيحيّر..»

وأذكر أني فاتحت الرئيس سركيس بهذا الأمر ونقلت إليه عتب الرئيس كرامي فقال: «معه حق. ولكن العين بصيره واليد قصيره.. والرئيس كرامي بيعرف الحقيقه..»

والحقيقة التي عناها الرئيس سركيس هي أن «القوات اللبنانية» بقيادة الشيخ

بشير الجميل وضعت «فيتو» على كرامي ومنعت سركيس من تعيينه رئيساً للحكومة !!

* * *

لم تكن حالة التواضع والبساطة سمة الرجل في بيته فقط. بل أنها كانت حالة يعيشها ويتجلببها على الدوام في البيت والمكتب والمناسبات على أنواعها. كان بسيطاً، هادئاً، متواضعاً، يصل إلى حيث يقصد «على السكت» دون ضجة وعجقة وقرقعة سلاح أو صراخ الزمامير. وكثيراً ما كان الموظفون يفاجأون به يطل عليهم، أو يستدعي أحداً منهم إلى مكتبه، بينما هم يعتقدون أنه لم يصل بعد إلى هذا المكتب. حتى أن عبد الرحمن الشيخه، الذي يلاصق مكتبه مكتب رئيس الوزراء، كان ينال «نصيبه» من هذه المفاجآت!

ومرة كنا مجموعة من الصحافيين ننتظر خروجه من مكتبه في السرايا لـ«ننقضّ» عليه بأسئلتنا عندما أطل علينا ناظم عكاري، الأمين العام لمجلس الوزراء يومذاك، وقال لنا ضاحكاً:

«مثل ما ودعتو تلاقو؟»

– تلاقي الخير ناظم بك مين سافر؟

واتسعت ضحكته وهو يقول: «ولو؟ دولة الرئيس صار بالقاهرة»!!

ويذكر الجميع أنه كان، قبل الأحداث المدمرة التي بدأت في العام ١٩٧٥، يرفض أيّ مواكبة له عندما يكون رئيساً للحكومة. كان وظل حتى إستشهاده، لا يستعمل السيارة رقم ٣ ولا يرفع العلم اللبناني على سارية السيارة التي يستعملها. وكان يتوقف عند الضوء الأحمر والويل لسائقه إذا خالف قانون السير.

وعندما «فرضت» الأجهزة الأمنية نظام المواكبة عليه، منذ العام ١٩٨٤، حذر المواكبين من استعمال الزمور الصارخ ومن التجاوز ومضايقة المواطنين في الطريق. وقد طلب، مرة، إبعاد سائق من رجال الأمن الذين كانوا يرافقونه، لأنه استعمل الزمور الصارخ ليفسح المجال لسيارة رئيس الحكومة قبل غيرها من السيارات.

كان يأخذ وقته في الصباح، ولا يخرج من «جناحه»، إلى الصالون ليقابل

الناس قبل الساعة التاسعة، وبعد أن يكون قد «تروّق» وتحلى «بالعسل الصافي» واستمع إلى نشرات الأخبار الصباحية، وتصفح الجرائد بخلاف ما كان يظنه كثيرون من أنه لا يقرأ الصحف بسبب حرصه على أن يتجنب إثارة ما يكتب فيها مدحاً له أو تحاملاً عليه.

كان وديعاً مع مراجعيه الذين يعرفون تماماً أنه لا مكان «للخوش بوش» معه، مع أنه كان من عشاق النكتة المهذبة ومن أبطالها. هناك حدّ معيّن لا يجوز لأحد أن يتخطاه لأن الرجل نفسه يحرص على أن لا يتخطاه هو أيضاً.

جليسه محترم في مجلس وقور ممنوع فيه القول المبتذل والتجريح بعباد الله، ومطلوب إحترام المقامات وعدم «رفع الكلفة» معها حتى وهي غائبة!! فمرّة كنت أقدم له عرضاً طلبه مني قلت فيه: «كميل شمعون يقول كذا. . » فقاطعني سائلاً: «إستاذ حكمة شو بيقول الرئيس شمعون»؟ وكان ذلك أثناء الحرب اللبنانية والخلاف مستحكم بينه وبين الرئيس شمعون.

وفي تلك الأيام السود من تاريخ لبنان، طلبني الرئيس كميل شمعون إلى مكتبه في الأشرفيه – وكان وزيراً للمالية – وقال لي: «ما بدي راجع «الأفندي» بشأن هالمرسوم، فيك تمضيه منّو»؟

حملت مشروع المرسوم إلى الأمين العام لمجلس الوزراء، وكان شفيق منيمنه، وطلبت منه أن يدرسه من الناحية القانونية. ولما قال لي أنه قانوني مئة بالمئة وأن مجلس الخدمة المدنية موافق عليه، عرضته على الرئيس كرامي وقلت له أنه يهم الرئيس شمعون شخصياً، وأن الأمين العام لا يرى فيه أي إشكال قانوني، ولكن الشخص المطلوب تعيينه محسوب على حزب «الوطنيين الأحرار». فقال رحمه الله:

«انه لبناني وصاحب حق». ووقع مشروع المرسوم!

كان يحترم أبناء العائلات العريقة ويرى أن لهم من ماضي عائلاتهم وصلاتها بالناس وتعاطيها الشأن العام، كابراً عن كابر، ما يحصّن تصرفاتهم وممارستهم بشكل عام، خوفاً منهم على الإرث المعنوي الذي تركه لهم الأجداد والآباء.

وكان يردد على مسمعي في محطات معينة من التأزم السياسي تبرز فيها إيجابيات خصم له وتتقدم على إنفعالات آنية: «الأصل عون. . »

كان مؤمناً عميق الإيمان وملتزماً تعاليم الإسلام وممارساً جميع فروضه، ومتخلقاً بأخلاقه وفضائله، حتى ليجوز القول كان «مفتياً» غير معمم، وهو سليل عائلة تولّى أبناؤها منصب «المفتي» وكان والده مفتياً، تحوّل إلى العمل السياسي، وهو أحد أبطال الإستقلال الذين اعتقلهم الإنتداب الفرنسي في قلعة راشيا: المرحوم عبد الحميد كرامي والذي صار رئيساً للوزراء كذلك. وكان يؤمن بأن «الدين كله نفع وكله خير ومحبة».

وبهذا الإيمان كان ينتقد بقسوة الذين «سخّروا الدين لأغراضهم الخاصة وجعلوه مطية لأطماعهم ونسبوا إليه ما هو براء منه...» كما قال في إحدى خطبه.

كان متديناً ولكنه لم يكن «متظهراً» أو متعصباً. فكان يعمل يوم الجمعة، مثل باقي أيام الأسبوع، إلى أن يحين موعد الصلاة فـ«ينسحب» بهدوء إلى أقرب مسجد يؤدي فرضه. وكثيراً ما كان يصلي في مكتبه، غير يوم الجمعة، عندما يحين موعد الصلاة. وقد دخلت عليه مرة في وزارة المالية برفقة مديرها العام خليل سالم - خطفوه وقتلوه أثناء الحرب لأنه رفض إستباحة المال العام - فإذا هو في حضرة ربه يصلي في مكتبه، فتراجعنا مسرعين والمرحوم خليل يدمدم: «هذا الإنسان يخاف الله».

كان الرئيس الشهيد رينه معوض من أعز أصدقائه ومن أقرب الناس إليه. وكثيرون غيره من المسيحيين كانوا أصدقاء له وتربطه بهم علاقات حميمة، ومن جميع المذاهب والمناطق. ولا أنسى تأثره وحزنه وهو يعزّي بصديقه جان عزيز في ١٦ آذار ١٩٨٦، ولا تزال صورته حية أمامي وهو يحضن رأسه بيديه ويردد على مسمعي: «ضيعانو جان كان أملنا». مشيراً إلى أن جان عزيز كان «مشروع» رئيس جمهورية في ذلك الحين!

كان صاحب ذاكرة رهيبة تحفظ كل شيء ولا تنسى التفاصيل الدقيقة والصغيرة. وكان يعتمد على هذه الذاكرة ولا يدوّن الملاحظات إلاّ في النادر من الظروف والأمور. وكان يدهش مراجعيه ومجالسيه بذكر وقائع وأرقام ورواية حكايا يعود تاريخها إلى أعوام غابرة. كما كان يذهل شخصاً سبق أن رآه مرة واحدة، وبشكل عابر، يناديه بإسمه أو بكنيته. أما معرفته أبناء طرابلس، وبعض

أقضية الشمال، وعلاقته بهم فمسألة تحتاج إلى دراسة شاملة لما فيها من طرائف وعبر وأمثولات.

كان مجتهداً في عمله. وكان يردد: «الحياة عطاء مطلق وكل ما فيها مسخر لخدمة الإنسان». قبل حكومته الأخيرة التي شهدت إستشهاده، كان يتسلم، دائماً، حقيبة وزارة المالية إلى جانب رئاسة الحكومة. وكان يبدأ نهاره الرسمي في المالية حوالي العاشرة صباحاً بعد أن يصرّف، بمعاونة صديقه ورفيق شبابه الدكتور سميح الرافعي أحد كبار موظفي مجلس النواب، شؤون الذين قصدوه إلى بيته.

وحوالي الظهر، كان ينتقل إلى رئاسة الحكومة في السرايا، وبعد ذلك في القصر الحكومي في الصنائع. وهناك كان يبقى حتى ساعة متأخرة من بعد الظهر. وهذا ما كان يزعج الموظفين، خصوصاً الكبار منهم، الذين يضطرون إلى ملازمة مكاتبهم ليكونوا حاضرين عندما يريدهم... وكثيراً ما أراد البعض منهم لقضية من القضايا.

وفي حرصه على تسلم حقيبة المالية «فلسفة مهمة» إذاً كان بمقدوره أن يراقب الإنفاق في الوزارات جميعاً، والمؤسسات العامة كلها. وكان يطّلع على حركة التعيينات فيها التي تتم خارج قرارات مجلس الوزراء.

كان لا يوقّع المراسيم والقرارات في حالتين: الأولى، الإخلال بقاعدة ٦ و٦ مكرر - أيّ التوازن الطائفي - والثانية «تجاهل» حصته في التعيينات. وكم من مرسوم أو قرار «زار» المالية وعاد من حيث أتى قبل أن «يكتشف» المعنيون سبب رجوعه دون توقيع ويزيلوه.

كان لا يراجع وزيراً أو موظفاً كبيراً بأمر من الأمور مرتين. وكان الجميع يعرفون ذلك ويحاذرون أن لا يتجاوبوا أو لا ينفذوا. وكانت مراجعته بسيطة ومختصرة كقوله: «فلان إنسان طيب وصاحب كفاءة...» فمعنى ذلك أنه يزكّيه لوظيفة ما أو منصب معين. وكان مستحيلاً أن يمر مرسوم التعيين أو القرار والإسم الموصى به غير وارد فيه.

في حكومته الأخيرة تولّى حقيبة الخارجية، التي مقرّها في الأشرفية. وبسبب الأوضاع السائدة في لبنان يومها، لم يحضر إلى مكتبه في الخارجية إلا مرة

واحدة وآثر أن يمضي وقته في «القصر الحكومي» تاركاً للسفير فؤاد الترك، الأمين العام للوزارة، إدارة شؤونها والسهر على حسن العمل فيها مكتفياً بالإجتماعات التي كان يعقدها مع الأمين العام، من وقت إلى آخر، وبما كان يعرضه عليه السفير سميح البابا مدير الشؤون السياسية في الوزارة الذي اتخذ مكتباً له في القصر الحكومي مع بعض السفراء المسلمين الذين كان إنتقالهم اليومي إلى «الشرقية» - أيّ المنطقة المسيحية من بيروت - غير مريح. وكان الإنسجام كاملاً بينه وبين الأمين العام الترك، على رغم كل ما كان من تنافرٍ بين أهل الحكم في تلك الأيام.

كان رجل دولة بإمتياز يحسب حساب الشأن العام حتى وهو يتخذ موقفاً سياسياً بمقاطعة رئيس الجمهورية مثلاً. لقد فرّق بين المقاطعة الشخصية والإستمرار في تسيير عجلة الدولة وتلبية حاجات المواطنين والمؤسسات الرسمية. وعندما امتنع عن توقيع بعض المراسيم التي اعتبرها ذات «نفع خاص» لم يمتنع عن توقيع المراسيم الأخرى التي ليس لها هذا الطابع مع أن بعضها كان ذا علاقة بموظفين ينتمون إلى الطوائف كلها وبمصالح تهم هذه المؤسسة أو تلك من المؤسسات الرسمية والخاصة.

وفي نهجه العام، كما في حياته الخاصة، كان حريصاً يكره التبذير و«البعزقة» مع انه كان يساعد بكتمان وصمت، عدة عائلات مستورة. وقد وقف القسم الأهم من ثروته لإنشاء جامعة «المنار» في طرابلس التي يرعاها راهناً ويشرف عليها شقيقة الرئيس عمر كرامي.

وفي المقابل كان لا يتردد في رصد الملايين للمشاريع العمرانية والحياتية والمنتجة. ويعرف الجميع أن بصماته موجودة على معظم المشاريع التي نفذتها الدولة في عهدي الرئيسين فؤاد شهاب وشارل حلو.

كان ودوداً، وفياً لأصدقائه على طريقته الخاصة. أي أنه كان ينفر من التظاهر بالمحبة أو التعاطف. كان يحب بهدوء وكتمان ويهتم بأصدقائه وبمن يحب دون منّة أو إعلان. لاحظ مرة أنني أقرأ الحرف الصغير بصعوبة «فحملها» إلى أن تقرر سفر الأمين العام للخارجية السفير فؤاد الترك على رأس وفد إلى موسكو، فأرسلني عضواً بالوفد وهو يوصيني: «إفحص عينيك بموسكو بهذه المناسبة».

هذه واحدة وهناك ثانية: جاءه جوزف سكاف، وكان وزيراً للدفاع في حكومته الأخيرة، يقترح عليه الإستعانة بصحافي غيري ليست لديه «مشكلة» الإنتقال اليومي بين الشرقية والغربية، و«ينسجم» مع جو الغربية ووضعها!! إستغرب الإقتراح ورفضه وقرّبني منه أكثر من السابق.

كنا نحتفل بذكرى إصدارنا جريدة «الدنيا» بمشاركة عدد كبير من الأصدقاء والمعارف. وقبيل مغادرتنا أوتيل «كارلتون» حيث كان الإحتفال وصل الرئيس كرامي ليشاركنا فرحة المناسبة قبل أن ترفع جلسة مجلس النواب التي كانت منعقدة مساء ذلك اليوم. «فجريدة الدنيا» عزيزة علينا وأصحابها وطنيون وأصدقاء...» كما قال لنا ونحن نتحلق حوله مرحبين.

كان لا يثق بإنسان إلا بعد تجربة وامتحان، ولا يسحب هذه الثقة إلا في ضوء دليل وبرهان. وكان يصغي إلى من يثق به. وأزعم أني كنت من الذين وثق بهم الرئيس الشهيد كرامي، وأصغى إليهم.

كنت معه في نيويورك، خريف العام ١٩٨٤، وكان السفير اللبناني في أميركا عبد الله بو حبيب المقرب جداً من الرئيس أمين الجميل الذي كانت علاقته شبه معطلة، يومها، برئيس الحكومة - وزير الخارجية الرئيس المباشر للسفير. ولم يكن بو حبيب عضواً في الوفد الذي كان يضم: الوزير آنذاك - نبيه بري. والسفراء: سهيل شماس. سعيد الأسعد. خليل مكاوي ورشيد فاخوري.

حوالي الساعة العاشرة من ليلة وصولنا إلى نيويورك، إتصل بي السفير شماس وأخبرني أن الرئيس «أذن» للسفير بو حبيب بالعودة إلى مقره في واشنطن بعدما شارك في استقباله، لأنه لا يحتاجه في نيويورك. وأن بو حبيب محبط جداً، خصوصاً وأن جورج شولتز، وزير خارجية أميركا، سيزور الرئيس في اليوم التالي، وأن عدم حضور السفير هذا اللقاء إهانة صارخة له، وسابقة في العرف الدبلوماسي. وقال لي السفير شماس بحيويته المعروفة: «أنا بعرف إنو «الأفندي» بحبك، شوف شو فيك تعمل...»

كان الرئيس كرامي لا يزال مستيقظاً. سألته بالهاتف إذا كان بإمكاني أن أطلعه على أمر عاجل، أجاب: «أنا ناطرك». ذهبت إليه وأنا أتخيل رد فعل «الشرقية» على استبعاد السفير المقرّب من رئيس الجمهورية من اجتماع يعقده رئيس

الحكومة مع وزير خارجية أميركا ويحضره «الوزير» المعارض نبيه برّي؟!

ما أن ولجتُ صالون جناحه حتى قال لي: «خير؟ شو في عندك» ؟

قلت مبتسماً: «عليّ الأمان إذا حكيت؟»

قال باندهاش: «هالقد القصة كبيرة؟ عليك الأمان والسلام كمان . . . » قلت: «إن استبعاد السفير بو حبيب عن الإجتماع مع شولتز سيزيد الأمور تأزماً مع الرئيس الجميل، وسيفسره المسيحيون تفسيرات شتى، وستحاك حوله الأقاصيص. لذلك أتمنى على دولتك أن تعيد النظر بقرارك وتسمح للسفير بوحبيب حضور الإجتماع مع شولتز، خصوصاً وأنك لن تقول للوزير الأميركي ما لا تريد أن يعرفه رئيس الجمهورية كما أعتقد».

فكّر لحظات بما قلته له وهو يرمقني بنظرات مكوكبة وقال: «فليحضر . . . »

وهكذا كان. وأسست هذه الواقعة لصداقة مع الدكتور عبد الله بوحبيب لا تزال قائمة حتى أن الرئيس أمين الجميل طلبني إلى القصر بعيد رجوعي من نيويورك، وأشاد بتصرفي وهنّأني عليه. وإكمالاً للحقيقة وإعطاء لكل ذي حق حقه، أشير إلى أن السفير الدكتور سعيد الأسعد عزف على الوتر عينه مع «الوزير» بري، كما علمت من السفير سهيل شماس.

المعروف أن الرئيس كرامي لم يشارك في جلسة إنتخاب الشيخ أمين الجميل رئيساً للجمهورية، وكانت له مآخذ على عملية الإنتخاب التي جرت في ظل الإحتلال الإسرائيلي. ولكنه لم يقل مرة أن الإنتخاب غير دستوري، وأن الشيخ أمين رئيس مشكوك بشرعيته. والدليل أنه قبل رئاسة الحكومة في عهده.

كان له أسلوبه في التعامل مع هذا الواقع تمثّل في إحجامه عن استعمال عبارة «الرئيس الجميل» عند كلامه عن رئيس الجمهورية، واستعماله عبارة «الشيخ أمين» في كل مرة يتطرق في كلامه إلى رئيس الجمهورية!! مع ذلك لا أذكر أني سمعته مرة يقول: أمين الجميل مجرداً من «المشيخة» حتى في مجلسه الخاص.

كان يثق بالدكتور عمر مسيكه الأمين العام الثاني لمجلس الوزراء، بعد ناظم عكاري، وهو من وضعه قرب عكاري أول أمين عام للمجلس، وأتاح له أن يتدرب على يديه، ويفيد من خبرته الطويلة في الإدارة، قبل أن يخلفه في الأمانة العامة.

وكان يرتاح إلى طريقة عمر في «تولیف» جدول أعمال مجلس الوزراء، وفي تهيئة الملفات التي تحتاج إلى توقيعه، دون أن يؤدي ذلك إلى تساهله في التدقيق بهذه الملفات، والإطلاع المعمّق على مضامينها. وكم مرة طلب أن يُترك «البريد» على مكتبه لينكبّ على درس ملفاته منفرداً.

عندما عاد رئيساً للحكومة في العام ١٩٨٤، «إفتقد» مدير عام الشؤون الوزارية، يوسف إسطفان، الذي كان أُحيل على التقاعد، وهو من الموظفين المثاليين في كل شيء، فسألني عنه وطلب مني الإتصال به واستمزاجه إذا كان يوافق على أن يعود إلى الرئاسة بصفة «مستشار» طالما أن القانون يمنع عليه العمل كموظف ولو متعاقداً. وعاد يوسف وعادت معه خبرته وآدميته إلى أن دهمه المرض فأقعده عن العمل.

كان مقتنعاً بأن الإدارة يجب أن تكون مثقفة ومتطورة ونظيفة، ومنفتحة على رؤى التحديث وغير مسيسة، وقد شارك الرئيس فؤاد شهاب في التأسيس لهذه الإدارة بإنشاء مجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي، والمجلس التأديبي العام للموظفين، وفي تحصين هذه المؤسسات بقوانين وصلاحيات تمكّن القيمين عليها من جعلها مؤسسات تضخ الكفاءات في شرايين الدولة (مجلس الخدمة المدنية) وتسهر على حسن سير العمل في الإدارات الرسمية (هيئة التفتيش) وتنزل العقاب العادل بالمرتكب والمهمل (مجلس التأديب). ولا بد من الإعتراف بأن البداية كانت ناجحة، وتضاءلت «مونة» السياسيين على فرص التوظيف، بل يمكن القول أنها انعدمت بالنسبة إلى مجلس الخدمة المدنية قبل أن يُستباح وتنهار حصونه وتسقط أمام جحافل الغزو السياسي والميليشاوي والطائفي!

زمن حكوماته صدر قانون النقد والتسليف، وقانون الضمان الإجتماعي، وأنشىء ديوان المحاسبة، ومصرف لبنان، وتعاونية الموظفين، وظهرت عشرات القوانين والمؤسسات التي هيكلت الدولة ومكنّتها من الصمود كمؤسسة في وجه إعصار الحرب والسلبيات التي نتجت عنه.

كان أول إجتماع يرئسه بعد تشكيله الحكومة مع القيمين على الإدارة، يسألهم أوضاعها، ويستفسر عن حاجاتها، وينقل إليهم شكاوى المواطنين

ومآخذهم، ويذكرّهم بأن المكلف اللبناني هو رب عمل الموظفين جميعاً، من أعلى الهرم إلى أبسط حاجب، وأن من واجب الجميع أن يخدموا رب العمل هذا بنشاط وصدق وشفافية.

كان يتبرم بالنظام السياسي القائم، وبالصلاحيات الواسعة التي أعطاها الدستور لرئيس الجمهورية - طبعاً دستور ما قبل إتفاق الطائف - وكان يأخذ على رؤساء الجمهورية الموارنة خرقهم مبدأ «المشاركة» التي يرى فيها صمام الأمان للوحدة الوطنية، إلى كونها إحدى الدعائم الأساسية للكيان اللبناني. ولكنه لم يكن غوغائياً في الإعلان عن هذا الإقتناع، ولطالما قدّم مصلحة الدولة ومفهومها على الإعتبارات الخاصة.

كان برلمانياً من الطراز الأول، يحرص على حضور جميع جلسات مجلس النواب ولا يتغيب عن واحدة منها إلا لسبب قاهر، وكان يشارك في المناقشة العامة وفي التعليق على المشاريع المعروضة على النواب. أما وهو رئيس للحكومة، فقد كان يحرص على أن يبقى في الجلسة يستمع إلى النواب وهم يتكلمون ولطالما علّق بـ «قفشة» وخّازة على ما يُقال.

وأهم سجالاته وأطرفها كانت مع الرئيس صائب سلام والعميد ريمون إده.

***

تألم كثيراً عندما توقفت لقاءات الحوار التي عقدت فترة من الوقت في «سباق الخيل» في بيروت، باعتباره مكاناً يسهل الوصول إليه من شرقي بيروت المسيحي ومن غربيها المسلم. فقد كان يرى في هذه اللقاءات التي حضرها مع: الرئيس كميل شمعون، والشيخ بيار الجميل، والوزير نبيه بري، والوزير وليد جنبلاط، فرصة حقيقية للتواصل والحوار بين أهل البيت اللبناني، والبحث عن حل ينهي القتل ويوقف سفك الدماء.

وكنا، الدكتور عمر مسيكه وأنا، من الذين يعايشون ألمه، ويستشعرون رغبته في عودة هذه اللقاءات إلى الإنعقاد، عبر تذليل الصعوبات التي أدّت إلى تعليقها. لذلك لم نستغرب موافقته السريعة على اقتراح عرضناه عليه رأينا أنه يسهّل العودة إلى الإلتقاء والتحاور؟!

كنا نعرف أن المسيحيين يعطون الأفضلية في البحث للوضع الأمني، بينما يصر المسلمون على أن يبدأ الحوار في التعديلات الدستورية. وقد تمسك كل فريق بموقفه واعتبره بيت القصيد. ما اقترحناه - الدكتور مسيكه وأنا - على الرئيس كرامي كان التالي:

عند معاودة اللقاء يتحدث الرئيس كرامي ويشدد على أفضلية البحث في التعديلات الدستورية، باعتبارها أساس الإصلاحات المطلوبة. وبما أن هذه التعديلات تحتاج إلى إختصاصيين، ورجال قانون، يأخذون وقتهم في الدرس والبحث والصياغة. وبما أن المجتمعين ليسوا متفرغين لهذه المهمة، ولا وقت لديهم لإنجازها، فإنه يقترح تأليف فريق متخصص يمثل المجتمعين يتولى إنجاز المهمة، خلال مدة زمنية محددة يتم التوافق عليها. وبعد ذلك، ينتقل البحث إلى النقاط الأخرى في ورقة العمل وأولها الوضع الأمني.

تبنى الرئيس كرامي الإقتراح دون تردد وسأل: «مين بيعرضو عالشيخ أمين»؟

أجاب عمر: حكمة. . . . . .

سألني الرئيس: «مستعد للمهمة»؟

قلت: «القرار لدولتك»!

قال: «إتكل على الله».

ومن على مكتبه في «القصر الحكومي» إتصلت بالقصر الجمهوري، وطلبت محادثة الرئيس الجميل لأمر عاجل وقلت له: «فخامة الرئيس، عم بحكي مع فخامتك من مكتب دولة الرئيس كرامي، ومن الضروري شوفك بسرعة لأني حامل رسالة مهمة»!

قال الرئيس الجميل: «بعد نصف ساعة ببيت المستقبل»!

كان يوم سبت. وكان الطقس ماطراً جداً، والعبور من «الغربية» إلى «الشرقية» ليس نزهة ترفيه. أما زحمة السير في الدوره، وجل الديب، وأنطلياس «فسردين مكبوس» لذلك تأخرت في الوصول إلى «بيت المستقبل»، حيث كان ينتظرني الرئيس الجميل، الذي استمع إليّ أعرض الإقتراح وأُضيف إليه قولي: «إنها فرصة ممتازة لإستئناف اللقاءات فخامة الرئيس».

قال: «سلم عا دولة الرئيس وقللو منتشاور وبرد عليه جواب».

قلت: السرعة مهمة جداً فخامة الرئيس.

قال: «عسى خير».

عندما نقلت الوقائع بالهاتف للرئيس كرامي، بدا غير مرتاح وعلق بقوله: لا حول ولا قوة إلا بالله!

المهم أن مضمون الإقتراح كان قاعدة تأليف «لجنة الإصلاحات الدستورية» التي قامت بعد ذلك، وشارك فيها ممثلون عن القيادات السياسية الإسلامية والمسيحية ولو بعد حين من الزمن!!

كان مسالماً يكره العنف ويدينه. لذلك إختصم مع المسلحين في طرابلس، وعانى منهم ومن ممارستهم ما عانى، حتى أنه اضطر إلى الإقامة في سوريا مدة غير قصيرة من الزمن، قبل أن يعود إلى لبنان، ويرأس الحكومة في الأول من تموز سنة ١٩٧٥ إبان إستعار الحرب اللعينة، بعد فشل «حكومة العسكريين» برئاسة الزعيم الأول نور الدين الرفاعي.

حاول كثيراً. وعمل. وتعب. وسهر. واعتصم في السرايا وهدد بالإستقالة لعله يوفق في وقف اللهيب، وإطفاء نار الفتنة. ولكن المؤامرة كانت أقوى من جميع المساعي الخيّرة. وكان التصميم على القتل، والتدمير، وشل أجهزة الدولة ومؤسساتها، أفعل من كل ما بذله رشيد كرامي وناضل من أجل تحقيقه. فظلت الحرب تستعر، وظل دمارها يتسع، وضحاياها يتكاثرون. وهو يردد بمرارة: «لا حول ولا قوة إلا بالله»!

حمّله بعض الناس مسؤولية عدم إنزال الجيش لوقف الإقتتال. والحقيقة أنه إستشار العميد موسى كنعان نائب رئيس الأركان فحذّر من زج الجيش في الساحة حتى لا ينقسم على نفسه. وقد حدث هذا الإنقسام بعد ذلك كما يعرف الجميع.

كان يحرص على أن يتصل بالبطريرك الماروني بعيد تكليفه تشكيل الحكومة، ويطلب منه الدعاء له بالتوفيق، وذلك إحتراماً منه للمقام البطريركي، وإعترافاً بالموقع الوطني للبطريركية المارونية. وقد ورد في كتاب «السادس والسبعون، مار نصر الله بطرس صفير» لمؤلفه الصحافي أنطوان سعد، الذي هو بمثابة تأريخ لحياة البطريرك صفير ودوره ومواقفه، ما نصه بالحرف:

«هزّ البلاد نبأ اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي أثناء انتقاله بطوافة عسكرية

تابعة للجيش اللبناني من طرابلس إلى بيروت في الأول من حزيران ١٩٨٧. وعكّر هذا الإغتيال من جديد الحياة السياسية في لبنان بعد مرحلة من الإسترخاء رافقت المفاوضات الجارية بين بعبدا ودمشق.

وهزّ النبأ أيضاً المجمع الماروني الذي ينعقد سنوياً في الأسبوع الأول من شهر حزيران. فقررّ البطريرك صفير قطع الخلوة وإرسال المطرانين رولان أبو جوده وعبد الله البارد إلى مستشفى سانت مارتين حيث نقلت جثة رئيس الحكومة مع الوزير عبد الله الراسي الذي كان برفقة كرامي وأصيب من جراء الإنفجار. ثم إتصل السيد البطريرك بالرئيس أمين الجميل وقدّم له تعازيه قبل أن يرأس وفداً من المطارنة الموارنة قدّم التعازي إلى عائلة كرامي في طرابلس في التاسع من الشهر نفسه.

كان الحبر الماروني يرى في رشيد كرامي لاعباً أساسياً في الحياة السياسية اللبنانية. ويذكر له مساهمات إيجابية فيها، خصوصاً إحترامه لمفهوم الدولة وهيبتها والحفاظ على المال العام.

إلتقى البطريرك صفير بكرامي أكثر من مرة في الديمان ولاحظ أنه «بياخد وبيعطي» وأن التعاطي معه سهل. ويذكر ما قال له كرامي في آخر مرة إلتقاه في صيف العام ١٩٨٦ برفقة النائب رينيه معوض:

«نحن لبنانيون، ونريد لبنان معافى، وهذا ما يمكن أن يتحقق في حال تمكنا من التفاهم سوية على بعض الثوابت».

كان يقضي كل وقته في السرايا، أو في وزارة المالية، جالساً وراء مكتبه، ونادرة جداً المرات التي استقبل فيها زواره بخرق لهذه القاعدة. ومن هذه المرات عند إستقباله بطريرك الروم الأرتوذكس حيثَ جلسا معاً على «الكنبة» الكبيرة وحولهما المطارنة مرافقو البطريرك.

مكتبه كان لشؤون الدولة وليس للمراجعات الخاصة. لذلك كان «نادراً» أن نرى طرابلسياً في السرايا يراجع بقضية خاصة. فمثل هذه المراجعات تتم في منزله وهو يتولى الإهتمام بها وملاحقتها. وهذا ما جعل جناحه في السرايا، ومن ثم في «القصر الحكومي»، من أهدأ الأجنحة وأقلها إستقبالاً للمراجعين.

كانت له طريقته الخاصة في الإجابة على أسئلة الصحافيين تتلخص بأن يقول

ما يريد أن يقول أأرضى الجواب السائل أم لا . وعندما كنت أنقل إليه عدم رضى بعضهم كان يقول :

«إنهم يسألون ما يشاؤون وأنا أجيب بما أشاء . وهيك منطلع صلح» .

كان لا يدخّن ولا يشرب القهوة والكحول . وعندما يطلب «فنجاني» شاي من «أبو يحي» ، قهوجي السرايا ، يعرف الجميع أنه يستقبل السفير المصري . وكان محافظاً بثيابه وسلوكه وأفكاره التي كان فيها شيء من التصوف .

كان ناقماً حتى العظم على السلاح والمسلحين والميليشيات وأعمالها ووسائلها . وكان «قاطعاً الأمل» من الإصلاح والوفاق في ظل أهل السلاح «لأن السلاح أعمى ، وخطره على حامله هو مثل خطره على الآخرين» .

وكان توحيدي المنهج والرؤى ، يؤمن بأن لبنان السيد المستقل الديمقراطي النظام يجب أن يكون لبنان العدل والإنصاف والمساواة لا فضل فيه لمواطن على آخر إلا ما يقدمه لهذا اللبنان . ومن هنا كانت مطالبته بتحقيق المشاركة المتكافئة وبإلغاء الطائفية السياسية أو جعل الرئاسات الثلاث مداورة بين المسيحيين والمسلمين .

كنت ألحظ ، قبيل استشهاده ، «رجفة» خفيفة في إبهامه يحاول إخفاءها بإبقاء يديه على «زندي» كرسيّه ، أو بأسناد الإبهام بـ«حافّة» المكتب المواجهة للكرسي . ولحظت كذلك «ثقلاً» في مشيته أكده لي شقيقه المهندس معن أثناء حديثنا في منزله بطرابلس عن أواخر أيام الرشيد .

وفي ظني إن هذه الرجفة ناتجة عن قهره إنفعالته وضغطه على أعصابه لمنعها من الإنفجار بينما يتفاعل الغليان في داخله . فرشيد كرامي ، كما استنتج ، كان عاطفي المزاج ملتهب المشاعر ، ولكنه روّض مزاجه ومشاعره وتحكم بهما بإرادة صلبة وعنيدة ، و«حجزهما» في داخله ، ومنعهما من «الإنفلات» إلا في حالات نادرة جداً طفح كيله فيها .

وكان ، نادماً على بقائه عازباً لأن «الزواج هو الإستقرار ، ولأن خلود المرء هو بثلاث : عمل صالح ، وصدقة جارية ، وولد يدعو له بالخير» . كما كنت أسمعه يردد خصوصاً بعد وفاة المرحومة والدته التي تعلّق بها كثيراً ، وكانت دائماً معه وإلى جانبه ، ترعاه وتهتم بشؤونه المنزلية . وأذكر أنه أهمل كل نشاطاته ليبقى

قريباً منها في مستشفى البربير عندما كانت مريضة . وقد آلمته وفاتها وحزن عليها كثيراً .

وإذا كان رشيد كرامي قد ذهب دون أن يخلّف ولداً يدعو له بالخير ، فإن أعماله الصالحة ستبقيه حياً في القلوب والعقول ، وكذلك صدقته الجارية المتمثلة بوصيته بأن تذهب ثروته إلى المؤسسات والجمعيات الخيرية في طرابلس .

رشيد كرامي الذي نبذ العنف ودانه ، راح ضحية العنف الأعمى ، والحاقد ، وهو الذي لم تلوث الدماء يديه ، سقط في الجو مضرّجاً بدماء الشهادة .

دولة "الزعيم":

صائب سلام

كان الوزير والنائب الراحل جان عزيز، يصف زعامة الرئيس صائب سلام بالقول: «باب عالي وراس مرفوع». وهو بهذا الكلام «يجدد» مثلاً شعبياً قديماً يقول: «البدّو يعمل جمّال لازم يعلّي باب دارو.» وإلى علو باب الدار كان رأس صائب سلام، المرفوع دائماً، من عناصر زعامته التي تغلّبت على محاولات قضمها أو تهميشها، أو تبهيتها، أو تشويه صورتها في عيون الناس.

قليلون جداً القادة الذين يحتفظون ببريقهم، ويحافظون على موقعهم المتقدم، العمر كله، كما صائب سلام. على الرغم من المتغيرات والتطورات التي عايشها، وخاض غمار وقائعها على مدى عمره الذي طاول قرناً من الزمن.

لقد بدأ حياته السياسية شاباً مميزاً، ومناضلاً مقداماً من أجل الإستقلال، ولقي وجه ربه مرجعية وطنية يفيء إلى كنفها الجميع. وحفر، بأعماله ومواقفه الوطنية، إسماً له مضيئاً في ذاكرة لبنان، وخلّد ذكره في ضمائر اللبنانيين.

عرفت الرئيس سلام سياسياً لولباً منذ العام ١٩٤٣، يوم كنت صبياً في الثانية عشرة من العمر، تتفتح مداركه في بيت ناصب ربه الإنتداب الفرنسي العداء، وناضل من أجل الإستقلال، ورفع، على شرفة منزله في مدينة صور، أول علم لبناني، في شكله الجديد، وأوشك أن يدفع حياته ثمناً لذلك، لو لم تنقذه العناية الإلهية من رصاص جنود الإنتداب.

وفي مجلس الوالد، سليمان أبو زيد، في بلدتنا مليخ وفي المدن التي أقمنا فيها، كانت تتردد أسماء رجالات الإستقلال، مقرونة بعبارات الثناء والتقدير:

الشيخ بشارة الخوري، رياض الصلح، حبيب أبو شهلا، الأمير مجيد إرسلان، سليم تقلا، عادل عسيران، كميل شمعون، صبري حمادة، عبد الحميد كرامي وصائب سلام وغيرهم من فرسان تلك الحقبة المشعة من تاريخ لبنان.

وراحت معرفتي بالرجل وموقعه، ودوره، وصفاته، تتعمق وتتسع منذ إنتقالنا إلى بيروت العام ١٩٥٠، إلى أن كانت أحداث العام ١٩٥٨، حيث وضع الحجر الأساسي لعلاقة خاصة اعتز بها، وأعتبرها كنزاً غالياً يورّث للأجيال المقبلة.

يومها، كان صائب سلام قائد الإنتفاضة في بيروت، على رئيس الجمهورية كميل شمعون. وكانت جريدة «الدنيا» التي يصدرها الوالد، ونحن أبناؤه، تناصر الإنتفاضة وتتبنى موقف البطريرك الماروني، مار بولس بطرس المعوشي، غير المؤيد للرئيس شمعون. وهكذا أخذت «الدنيا» مكاناً لها في «دار المصيطبة» التي تفتح بابها العالي للصحافي الشاب، حكمة أبو زيد، ليكون من المرحب بهم عند سيدها.

ونمت العلاقة مع الأيام. ولكنها لم تصبح حميمة بكل ما للكلمة من معنى، وأبعاد، إلا في العام ١٩٧٠. مع أن صائب سلام لم يبخل عليّ بوده، ولطفه، طول المدة السابقة، ولا نحن في «الدنيا» قصّرنا معه، أو تخلفنا عن دعم مواقفه و«تفهم» مبادراته وما كان أكثرها. حتى أننا وقفنا إلى جانبه في إنتخابات جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، الشهيرة، ضد المفتي الشيخ حسن خالد والمكتب الثاني مع أننا كنا من أصدقاء الرئيس فؤاد شهاب!

في العام ١٩٧٠، وتحديداً في شهر آب، إنتخب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية بفارق صوت واحد على منافسه الياس سركيس، الذي عاد وانتخب رئيساً في شهر أيار من العام ١٩٧٦. وكانت معركة انتخاب فرنجية من أهم المعارك الإنتخابية التي شهدها لبنان الإستقلال، وكان صائب سلام «دينمو» المعركة ومحورها ومحركها لثلاثة أسباب:

الأول: صداقته الشخصية القديمة، والحميمة جداً، لسليمان فرنجية وقبله لشقيقه الزعيم الوطني حميد فرنجية.

الثاني: كونه أحد أركان «كتلة الوسط» التي كانت وسطاً بين الشهابيين و«الحلف الثلاثي». وكان سليمان فرنجية من أركان الكتلة.

الثالث: منع إنتخاب الياس سركيس، مرشح الشهابيين، الذين هم على خصومة شرسة معه ومع كتلة الوسط.

بعدما تسلم الرئيس سليمان فرنجية سلطاته الدستورية، في ٢٣ أيلول ١٩٧٠، كلف، كما كان متوقعاً، الرئيس صائب سلام تشكيل الحكومة الأولى في عهده. وفي ١٣ تشرين الأول ١٩٧٠، صدر مرسوم «حكومة المجهولين» الشباب، بعدما تعذر تشكيل حكومة أقطاب بسبب إصرار العميد ريمون إده على تسلم حقيبة الدفاع الوطني.

جاء صائب بك إلى السرايا، وأنا ملحق صحافي فيها بمذكرة من سلفه وخصمه السياسي، الرئيس رشيد كرامي، القطب الأبرز بين الشهابيين. لم يلغ المذكرة، ولم يوجه إليّ أيّ ملاحظة، مما أتاح لي المجال لأتابع عملي كالمعتاد . . . ولكن؟!

ولكن الرئيس سلام سافر إلى مصر رئيساً للحكومة دون أن يصحبني معه، وأنا الملحق الصحافي في رئاسة الحكومة؟!

هناك شيء غير طبيعي؟ ما هو هذا الشيء؟

كيف السبيل إلى معرفته؟

جوجلت الموضوع في رأسي، وقررت الخطة ونفذتها: في اليوم الأول لمداومته في السرايا بُعيد رجوعه من مصر «إقتحمت» عليه مكتبه وبادرته بالتحية:

– صباح الخير دولة الرئيس والحمد الله على السلامة.

– أجاب: «صباح الخير . . . بشكر حمدك»!

– قلت: بتسمح بدقيقة من وقتك؟

– قال وهو يضحك: «بسمح؟! ما إنت دخلت بدون شور ودستور»!

– قلت: عدم المؤاخذة دولة الرئيس . . . مش المهم يكون باب المكتب مفتوح إليّ، المهم قلب دولتك يكون مفتوح؟

– رفع نظره عن أوراق كان يُطالعها وهو واقف وقال لي: «إقعد»!

– قلت بعد ما دولتك تقعد!

جلس على الكرسي، وأزاح نظارتيه وأشار إليّ بالجلوس وسأل بأسلوبه

البيروتي الأصيل :

- «حكمة . . بدك الحقيقة أو بنت خالتها»؟!

- قلت : الحقيقة كلها يا دولة الرئيس .

قال بسرعة وصراحة : «أنت مكتب ثاني»!!؟

«مكتب ثاني» تهمة، يومها ، ومن صائب سلام، توازي الخيانة العظمى!! لذلك كان الوقع مدوياً في نفسي . ولكن من أين جاءت التهمة ، وأنا ما كنت يوماً من جماعة المكتب الثاني ، على الرغم من صداقتنا ، كعائلة ، للرئيس شهاب؟

حاورت نفسي على عجل وقررت أن أجابه التهمة وأنفيها فسألته :

- هل من سبب آخر دولة الرئيس؟

وسأل باستغراب : «بعد في حاجة لسبب آخر»؟

هدأ اضطرابي وهمدت بلابلي وسألت :

- أين كانت جريدة «الدنيا» في معركة المقاصد؟

قال : «كانت معنا» .

سألت : من وزّع بيان دولتك عن مداخلات المكتب الثاني بالإنتخابات؟

قال : «أنت وعلي القيسي» .

قلت : أيُعقل ، بعد هذا ، أن أكون مكتب ثاني؟

وأشرقت شمس الرجولة في وجهه ، وطفرت المحبة من عينيه وهو يقول كأنه يخاطب نفسه :

«صحيح . . كيف قالو لي إنك مكتب ثاني»؟!

قلت : وما آفة الأخبار إلا رواتها يا صائب بك . وصدق الإمام علي بقوله : «من نم لك نم عليك»!

غرز نظره فيّ لحظات يتفحص وجهي ، ويسبر غور نفسي ، ثم قال بلطف الكبار وتحبب النبلاء :

«عمي . . صافي يا لبن - ووضع يده على قلبه - وقلبي وبابي مفتوحين إلك»!

وقفت هامّاً بالإنصراف وأنا مرتاح النفس ، فاستوقفني سائلاً : «كيف كان الرئيس كرامي يشتغل هون»؟

أجبته بسؤال : وهل يصح أن أكشف أسرار دولتك لمن سيأتي بعدك؟

قال : «برافو! نجحت بالإمتحان» .

* * *

«عميّ» كانت جواز الدخول إلى قلب صائب سلام . ويعرف الذين عايشوه أنه لا يقولها إلا لمن كان قلبه صافياً تجاهه صفاء اللبن ، وكان موضع ثقته ، وله في نفسه منزلة خاصة . والحمد لله إني كنت كذلك مع الرجل الكبير ، منذ هذا الحوار حتى اللحظة التي غادر فيها هذه الفانية في ٢١ كانون الثاني العام ٢٠٠٠ .

وبعدها كنت معه في سفراته كلها خارج لبنان . وكنت معه في السرايا . وفي زياراته المحافظات لتفقد أوضاعها . وظللت معه بعدما ترك السرايا أزوره في دارته وأستمع إليه يتحدث في القضايا العامة ، وأفيد من خبرته ونضجه السياسي .

وكنت في دار المصيطبة أعتبر نفسي من الأهل ، وأحظى بشرف مجالسة سيدته ألست تميمة ، وأنعم بصداقة الأنجال الأعزاء : تمام ، وفيصل - رحمه الله - وعمرو ، وآنس بعشرة المرحوم على المملوك وظرفه .

وكنت أسمعه يقول لمجالسيه الشباب أن حجار المسجد المقابل لدارته هي هدية من المطران إيليا الصليبي بعدما زادت عن المطلوب لبناء كنيسة مار الياس بطّينا ويضيف : «هيك كانوا أهلنا وهيك لازم نكون تا يبقى لبنان» .

وفي ٩ شباط ١٩٧٢ ، وكان قد شكّل حكومته الثانية في عهد فرنجية ، إستقبلته في منزلي على «ترويقة» جبلية من الكشك ، والبيض بقورمة ، والفول ، والجبنة البلدية ، والعسل والتين المطبوخ . . . محاطاً بعدد من الصحافيين يتقدمهم نقيب المحررين ملحم كرم . وكانت مناسبة من أعز المناسبات التي عرفتها عائلتي لا تزال ذكرياتها عطرة في نفوسنا .

قصدته إلى جنيف حيث «نُصح» أن يرتاح مع السيدة عقيلته ، وأن «يريح» أمراء الحرب اللعينة و«فرسان» زواريبها ، و«أبطال» مغانمها ، بعدما أتعبهم حضوره وأزعجهم دوره التوفيقي التوحيدي ، وضايقتهم علاقاته «بجماعة الشرقية» وصلاته الوطيدة جداً بالمطران إيليا الصليبي ، مطران بيروت الأرتوذكسي في ذلك الحين ، وكان قد ركب المخاطر وعبر إليه في الأشرفية في

سعيه لوقف الفتنة وإطفاء النار .

أثناء ترؤسه الحكومة ، أرسلني إلى السعودية مع نائبه ووزير المالية والدفاع ، الياس سابا ، الذي زار الرياض تلبية لدعوة رسمية على رأس وفد عسكري ضمّ الضباط : موسى كنعان نائب رئيس الأركان ، وجول بستاني مدير المخابرات ، ومنير السردوك مدير مكتب الوزير . وأرسلني مرة ثانية مع بيار حلو ، وزير الدولة لشؤون النفط آنذاك ، ليفاوض على إنشاء مصفاة تكرير ثانية تقام في شمال لبنان ، بعدما قطع احتلال الجولان إمدادات النفط السعودي لمصفاة الزهراني .

ويبدو أن أحمد زكي اليماني ، وزير النفط السعودي ، وغيره من «النفطيين» السعوديين ، كانوا ضد فكرة إنشاء المصفاة . لذلك ، تعثرت المفاوضات ولم تحقق أيّ تقدم خلال الأيام الثلاثة التي جرت فيها . وأدرك الخبراء اللبنانيون الذين كانوا يرافقون الوزير حلو أن لا قدرة لهم على اختراق جدار الممانعة الذي أقيم في وجه المفاوض اللبناني ، وأن الأمر يحتاج إلى قرار سياسي رفيع المستوى .

وضعني بيار حلو في الأجواء ، وأبلغني أنه ينوي وقف المفاوضات والعودة إلى بيروت «لأن ذلك أشرف لنا» كما قال . هدّأت إنفعاله وقلت له : «الصباح رباح معالي الوزير» ذلك أن حديثنا كان يجري ليلاً .

صباح اليوم التالي باكراً جداً إتصلت بالرئيس سلام في «الدوحه» قرب بيروت فسألني :

«كيف الطقس عندك»؟

أجبته : عاطل جداً . . والشباب على وشك العودة إلى بيروت !

سأل : «هل تمّت المقابلة؟»

وكان يقصد اللقاء مع الملك فيصل .

قلت : حتى الآن لم تتم !

قال : «سأتصل بك بعد ساعة» .

وبعد ساعة ، إتصل بي وأبلغني أن الملك فيصل سيستقبلنا عند الساعة الحادية عشرة من اليوم نفسه ، وعلى الوزير حلو أن يطلعه على حقيقة الأمر بالتفصيل .

وهكذا كان . ولذلك قصة سأرويها في الكتاب الذي أعده بعنوان «قضايا وخبايا»!

كان أول رئيس للحكومة تواكبه سيارات حراسة ، وتسبق موكبه دراجة نارية لتفتح له الطريق . وكان يبرر ذلك بقوله :

«هذه المظاهر ليست لي كصائب سلام . إنها لرئيس الحكومة ومن يمثل وما يمثل . إنها تنزع من نفوس المسلمين شعوراً بالغبن وتعمق ثقتهم بالدولة والإستقلال . وهذا ما لبنان بحاجة إليه» .

كان حريصاً على تسلسلية العمل الإداري وحاسماً في رفض التجاوز في هذا المجال . وحدث وهو رئيس للحكومة ووزير للداخلية ، إن وقع حادث أمني في طرابلس علم به من رئيس الجمهورية ، سليمان فرنجية ، الذي كان اطلع عليه عبر اتصال من محافظ الشمال قاسم العماد .

غضب صائب بك ، واتصل بالمحافظ ولامه على تصرفه وقال له : «أنا رئيسك المباشر كوزير للداخلية . . وأنا رئيس الحكومة المسؤول . . وأنا من يجب أن تبلغه أولاً» .

وأضاف : «إن التجاوز مرفوض حتى لو كان مع رئيس الجمهورية» .

كان يعوّل على بعض «المظاهر» إذا جاز التعبير ، ويرى فيها نوعاً من أنواع المشاركة في الحكم لتوطيد الوحدة الوطنية . فقد كان يذهب إلى القصر الجمهوري في بعبدا ، ويرافق رئيس الجمهورية في سيارة الرئاسة إلى حيث يحضران مناسبة معينة . وكان لا يخرج من السيارة بعد رئيس الجمهورية ، بل يخرج من الباب المقابل ، ويقف إلى جوار الرئيس للإستماع إلى النشيد الوطني .

كان يفاخر بأن مدة رئاسته الحكومة ، مطلع عهد فرنجيه ، وطدت الأمن في البلاد ، وحملت عدداً من «الطياح» في جرود بعلبك على تسليم أنفسهم للقضاء .

وكان يردد : » الحكم هيبة وليس قوة قمعية . » وكان هذا المفهوم للحكم في صلب خلافه مع الرئيس سليمان فرنجيه إثر إغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت ، وإصراره على وجوب إقالة قائد الجيش ، إسكندر غانم ، بسبب الفشل في إحباط العملية أولاً ، وفي القبض على أيّ من منفذيها ثانياً .

كان قارئاً نهماً ، ومتابعاً مثابراً التطورات العالمية ، وهذا ما جعله يولي أهمية خاصة للإعلام والإعلاميين ، وينفتح على وسائل الإعلام المتنوعة ولا يرد لها طلباً لمقابلة . ومن طرائفه الإعلامية أنه كان يأتي من منزله في الدوحه ، إلى دار

المصيطبة، ليشاهد مقابلة أجراها مع «تلفزيون لبنان والمشرق» (القناة ٥) لأنه لا يستطيع مشاهدتها في الدوحه. وعند انتهاء البث يعود إلى الدوحه!

كان جريئاً في قول رأيه وشجاعاً في مواقفه ومبادراته الوطنية والسياسية والذاتية. لذلك كان أول رئيس للحكومة في لبنان يتخلى عن «البدلة والكرافات»، ويرتدي «السهريان» أثناء فصل الصيف ويطلب من معاونيه مجاراته في ذلك وارتداء «لباس الصيف» هذا الذي يخفف من وطأة الحرارة الصيفية.

وبمبادرة منه، قررّ مجلس الوزراء تعطيل الدوائر الرسمية يوم السبت لتصير العطلة الأسبوعية يومين ونصف اليوم إبتداءً من ظهر الجمعة حتى صباح الإثنين. وبرر ذلك القرار بالمعطيات التالية:

تشجيع السياحة الداخلية وحث الموظفين على العودة إلى بلداتهم وقراهم في نهاية الأسبوع، والتناغم مع أوروبا التي تعطّل مؤسساتها الرسمية والتجارية ومصارفها يوم السبت من كل أسبوع.

غير أن المعارضة الشرسة التي جابهت القرار بقيادة المفتي الشيخ حسن خالد، الذي كان على غير اتفاق مزمن مع رئيس الحكومة، حملت مجلس الوزراء على عدم تنفيذ القرار والاكتفاء بجعل الدوام الرسمي للدولة حتى الساعة الحادية عشرة من يوم الجمعة، ولجميع الموظفين، بعدما كان حق المغادرة في هذا الوقت محصوراً بالموظفين المسلمين دون غيرهم.

عندما تكاثرت أعباء الحكم عليه، وصار وقته لا يتيح له أن يطلع على كل ما تكتبه الصحف، كلفني أن أطلعه صباح كل يوم على ما يجب أن يطلع عليه من أخبار وتعليقات. ولطالما رن جرس الهاتف في منزلي، عند الساعة السادسة صباحاً، لأسمعه يقول لي: «عمّي، شو عندك اليوم»؟

إتصل مرة وسأل بنبرة فيها بعض الحدّة. وهذا ما كنت أتوقعه، وتوهّمتُ أني قادر على حمله على تجاوزه!! فكان كلما استمع إلي أطلعه على خبر أو تعليق يردد: «غيرو. غيرو؟؟»

ولما قلت له: «ما عاد في شي غيرو دولة الرئيس».

قال بغضب: «بعد في غسان تويني ورذالتو. حضّر لي مؤتمر صحافي سريع للردّ عليه». وأقفل الخط.

إرتديت ملابسي بسرعة، وذهبت إليه في المصيطبه أتمنى عليه وأرجوه، أن يتجاهل ما كتبه غسان في «النهار» ذلك الصباح، وقلت له إن الردّ هو ما يريده غسان بعدما أقلتموه من الحكومة، فالأفضل التجاهل و«مقال وبيمرق». رفض بحسم وقال: «أنا ما بقرا وإذا قريت ما بفهم. كما يقول التويني؟ بدي رد عليه وربّيه». وكان غسان تويني كتب إفتتاحية بعنوان: «الحكم الذي لا يقرأ وإذا قرأ فلا يفهم»!! وردّ الرئيس سلام في مؤتمر صحافي حضره أكثر من ٤٠ صحافياً لبنانياً وأجنبياً.

كان شديد الإهتمام بالإعلاميين الذين يرافقونه في سفراته إلى الخارج. وكان يحرص على أن تتأمن لهم الإقامة اللائقة وتتوافر لهم التسهيلات اللازمة. من أمثلة إهتمامه أنه عند انتهاء زيارته الجزائر، قرر أن يعرّج على باريس في طريق عودته إلى بيروت، على أن يبقى الوفد الإعلامي ليلة إضافية في الجزائر قبل أن يعود إلى بيروت عن طريق روما.

طلبني إلى الفيلا التي كان يقيم فيها، وأطلعني على الأمر، وقال لي: «عمّي دير بالك منهم وما تخلي حدا يحتاج لشي. هودي ضيوفنا».

مرة، أطلعته على خبر في إحدى الصحف يغمز من قناة أحد الوزراء في صفقة معينة، فطلب مني أن أتحقق من صحة الخبر. ولما تأكدت من صحته قال لي:

«إتصل بالوزير وقلّو بيقلك صائب عيب.. تضبضب»!

قلت مندهشاً: مش كتير هالقد دولة الرئيس؟

قال بغضب: «منّو كتير أبداً. نفّذ شو قلتلك»!

ولأني مقتنع أنه كثير الذي طلبه مني أن أقوله للوزير، إتصلت بالوزير وقلت له، إن صائب بك زعلان جداً من الخبر، ولا أعرف ماذا سيفعل بسبب ذلك؟! وقاطعني الوزير بكلمات مضطربة وقال:

«انا جايي.. دقايق وبكون بالسرايا». وجاء فعلاً خلال دقائق معدودات. وكانت جلسة حامية إنتهت بإلغاء الصفقة التي كانت مثار شبهة.

إنتخبت جورجينا رزق ملكة جمال الكون وصائب سلام رئيس للحكومة. ويوم رجوعها إلى لبنان، إتصل بوزير السياحة، خاتشيك بابكيان، وطلب منه أن يستقبلها رسمياً في المطار بإسم الحكومة. و«استكثر» بابكيان ذلك وحاول

خفض مستوى الإستقبال فرفض الرئيس سلام وقال للوزير :

«إنها ملكة . . ومن حقها علينا أن نستقبلها إستقبال الملكات . وستكون في إستقبالها بالمطار موسيقى الأمن الداخلي وستواكبها الدراجات إلى منزلها . . »

وهكذا كان .

كان من أشد المنتقدين للمراقبة على الهاتف . وفي صبيحة أحد الأيام ، إصطحب وزير البريد والهاتف ، جميل كبي ، وبعض الإعلاميين واقتحم غرفة المراقبة و " قطع » الأسلاك بيديه وصرف الموظفين وهو يقول :

«عيب يا شباب تتجسسوا على الناس وتعرفوا أسرارا . الحرية مقدسة وما رح نسمح لحدا يمسها بعد اليوم» .

المهم أنه بعدما استقال صائب سلام ، عادت المراقبة على الهاتف ، وعاد المس بالحرية . أما اليوم فإن المراقبة صارت مفروضة بقانون ومن يعترض عليها يخالف القانون؟ !

كنت أزوره أثناء الحرب عندما اتصل به الشيخ بيار الجميل ، ودار بينهما حوار عن الوضع والتجاوزات التي كانت تحصل ، ويظهر أن الشيخ بيار طلب منه أمراً معيناً أو موقفاً محدداً ليس سهلاً فسمعته يقول له :

«يا شيخ بيار ، إذا أردت أن تطاع فسل المستطاع . ما فيك تحكم على الأمور من خلال وضعك وحدك ، أو من خلال الوضع بالمنطقة عندك . لكي يبقى لبنان موحداً يجب أن ننظر إلى مصلحته ككل وإلى وضع جميع أبنائه» .

كثيراً ما سمعته يتحدث عن الشعارات التي رفعها ، ونادى بها ، ويشرحها بإسهاب ويقول :

«شعار «لبنان لا لبنان» يعني لبنان الواحد الموحد بجناحيه المسلم المسيحي . فلا الجناح المسلم وحده يعكس صورة لبنان ، ولا الجناح المسيحي وحده يقدم حقيقة لبنان . ويعني الشعار كذلك أن لبنان الموحد هو لبنان المستقل ، السيد ، الذي تعاهد اللبنانيون عليه في العام ١٩٤٣ عبر ما اتفقوا على تسميته بالميثاق الوطني» .

وعن شعار «لا غالب ولا مغلوب» في الخلاف بين الأهل ، وإذا حصل ذلك فنتيجته أن الجميع مغلوبون . أما أن يعتبر الجميع أنهم خاسرون فذلك هو

المدخل إلى الوفاق والتصافي» .

أزعم أن شعار «التفهم والتفاهم» كان من أحب شعاراته إلى قلبه . وكان يسأل :

«كيف يتفاهم المرء مع من لا يفهمه؟ إن ذلك مستحيل . فقاعدة التفاهم هي التفهم ، وعندما يتفهم الواحد منا الآخر يسهل علينا أن نتفاهم معاً ، وعلى جناحي لبنان أن يتفهم كل واحد منهما الآخر ، تفهماً عميقاً ومنفتحاً ، ليسهل عليهما أن يتفاهما على كل الأمور المختلفين عليها . هذه هي القاعدة الذهبية التي يجب أن نرسي عليها وحدتنا الوطنية» .

هذه شذرات من السفر الحافل للمغفور له الرئيس صائب سلام ، والتي كنت على مقربة منها ومن وقائعها . يبقى للراحل الكبير دين في عنقي سأظل ما حييت عاجزاً عن إيفائه . فأنا مدين له بحياتي وهذه هي القصة :

في يوم من أيام الحرب اللعينة ، كنت عائداً من «بيروت الغربية» إلى منزلي في عين الرمانة كعادتي معظم سنوات الحرب . وبوصولي إلى محاذاة منزل الرئيس عبد الله اليافي مقابل قصر الصنوبر ، قطع طريقي ثلاثة مسلحين ، وتقدم مني أحدهم وطلب هويتي . فقلت له :

«لا لزوم للهوية . . أنا مسيحي ماروني والملحق الصحافي برئاسة الحكومة . . » .

وقبل أن أكمل كلامي ، فتح باب السيارة ، ودفع بي من وراء المقود إلى المقعد المقابل وصاح برفيقيه : «توفقنا . . الـ . . ماروني . . » .

وصعد أحد رفيقيه إلى جانبي وزركني بينه وبين رفيقه الأول ، بينما «عرّم» الثالث في المقعد الخلفي ، وفوهة رشاشه في مؤخرة رأسي .

وفي اللحظة التي أوشكت السيارة فيها أن تنطلق بنا إلى حيث ألقى المصير البائس الذي لقيه ألألوف من الناس الأبرياء على مذبح الجنون الطائفي ، سدّت طريقها سيارة «مرسيدس» بيضاء ، وترجل منها شابان يشهران رشاشيهما وصاح أحدهما بالخاطفين :

«أتركوا الأستاذ فوراً وإلا»؟ !

وأجابه المسلح الذي كان على يميني في السيارة :

«هيدا ماروني كيف منتركو»؟!

وأفرغ الشاب رشقاً من رشاشه في الهواء وصرخ بحسم :

«أتركوه فوراً وإلا قتلتكم جميعاً» .

واستحقها «الإخوان» وأدركوا أن المسألة جدية، وأن حياتهم بالدق . فنزلوا من السيارة، وأسرعوا يختفون في أحد الشوارع الجانبية المتفرع من شارع عبد الله اليافي .

تقدم الشابان مني، وأنا في ذهول وضياع من الذي جرى، وكأنه فصل من قصص أغاتا كريستي وسألني أحدهما : «إنت بخير أستاذ»؟

قلت بشبه حشرجة : «أنا بخير كتر خيرك»!

عاد يسأل : «هل تقدر أن تسوق سيارتك؟»

قلت : «هلق لأ . بدي شوية وقت لأسترجع توازني» .

صعد إلى السيارة وجلس وراء المقود وقال لي :

«بقدر أوصل معك لحدود المتحف، ومن هونيك بتروح وحدك» .

قلت : «ألف شكر . هيك مليح» .

أوعز إلى الشاب الذي كان معه أن يتبعنا بسيارته، وانطلق هو بسيارتي إلى المبنى القديم لوزارة الدفاع الوطني مقابل المتحف، حيث كان خط التماس الفاصل بين بيروت الغربية وبيروت الشرقية .

تفحصت في الطريق، وجه الشاب الأبيض، ذي العينين الزرقاوين، والشاربين الخفيفين، فما عرفته ولا تذكرت أني اجتمعت به أو صادفته في مكان ما، فقلت له :

«لقد أنقذت حياتي فلك ألف شكر . ولكن بعد ما تشرفت بمعرفة إسمك»؟

أتعرفون بماذا أجاب؟

لقد قال لي : «إذا قلتلك إسمي بكون كأني ما عملت شي . أما الشكر فهو لصائب بك سلام مش إلي»!!

سألت بإندهاش بالغ : «وشو دخل صائب بك بالموضوع»؟

قال : «أنا بشوفك عند صائب بك، واللي بحب صائب بك أخونا ومنفديه بروحنا» .

وكنا قد وصلنا إلى «الحدود» فأوقف السيارة وترجل منها، وعاد إلى «المرسيدس» البيضاء كنفسه النقية، وعبرت بدوري إلى عائلتي وبيتي وقد كتب لي عُمر جديد .

رويت القصة لصائب بك، وشكرته على إنقاذه حياتي، وما زلت حتى اليوم أتشوق لرؤية ذلك الإنسان النبيل في دار المصيطبة، أو في مكان آخر، لأدل الناس عليه، وأقول لهم هذه هي الشهامة المتجسدة إنساناً لبنانياً . وكل ما أتمناه أن يكون في صحة جيدة وحالة سليمة ولم يتعرض لأي مكروه .

قيل الكثير عن صائب سلام الإستقلالي، والميثاقي، وهو الذي تحول منزله إلى مجلس نواب عام ١٩٤٣، بعدما أقفل الفرنسيون المجلس إثر إعتقالهم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبعض الوزراء حيث منح النواب الثقة لحكومة بشامون الإستقلالية . وصاحب المواقف الوطنية الجريئة ورجل المبادرات الشجاعة . وسيُقال الكثير كذلك . فالرجل بصفاته، ونضاله، وجهوده، وتضحياته، معين لا ينضب . وتاريخ حافل بكل ما يواجه الكبار، وبركان رجولة، وبحر عطاء، وشمخة عنفوان، وكنز صداقة، وعدو التعصب الطائفي . والرجل الذي جاوز بين «القبضنة» بمفهومها النبيل ورجل الدولة المؤمن بالتطور والمنفتح على الثقافة والمثقفين، الرجل الذي ينطبق عليه وصف : «دولة الزعيم»! الرجل الذي كان بركاناً إذا ثار ونسيماً عليلاً إذا أحب أو صادق .

يوم وفاته كتبت في سجل المعزين :

«غاب صائب سلام، بكى الإستقلال وتيتم الميثاق» .

"دولة" دون ثقة!؟

أمين الحافظ

بعدما استقال الرئيس صائب سلام بسبب رفض رئيس الجمهورية، سليمان فرنجيه، إقالة قائد الجيش، العماد إسكندر غانم، إثر العملية الإسرائيلية التي أدّت إلى إغتيال ثلاثة من القادة الفلسطينيين في بيروت.

وبعدما فشلت جميع المساعي التي بذلت لإعادة الصفاء إلى أجواء الصداقة والتعاون بين الصديقين الحميمين : فرنجية وسلام، كلّف فرنجية نائب طرابلس، الدكتور أمين الحافظ، تشكيل الحكومة الثالثة في عهده، بعد الحكومتين اللتين شكلهما سلام.

قوبل تكليف النائب الشاب، المحسوبة نيابته على رشيد كرامي وقاعدته الإنتخابية، بترحيب ومعارضة وتحفظ؟! كان الترحيب الحار من الشباب والمثقفين والمطالبين بكسر تقليد «الترئيس» من نادي رؤساء الحكومة.

ومن المرحبين الجديين كان رئيس مجلس النواب، يومها، كامل الأسعد، الذي تربطه صداقة حميمة بأمين الحافظ، والذي كان تفاهم مع الرئيس فرنجيه على ترشيحه لتشكيل الحكومة.

وكان رشيد كرامي مرتاحاً للتكليف الذي أبعد صائب سلام عن السرايا، وأحلّ مكانه حليفه، وأحد أعضاء كتلته النيابية التي كانت الكتلة الثانية التي رشحته، بعد كتلة الأسعد. وكان الشهابيون، عموماً، إيجابيين في نظرتهم إلى التكليف كون الرئيس المكلف ينتمي إليهم ولا يمكن أن يعاديهم كما كان حال سلام.

أما المعارضة فقد صدرت من الرئيس صائب سلام، الذي كان لا يزال تحت صدمة خلافه مع رئيس الجمهورية، وتأثير التظاهرة الشعبية الهائلة التي شيعت القادة الفلسطينيين الثلاثة، وعلت فيها هتافات ضدّه وضدّ فرنجيه.

يبقى التحفظ الذي عُقد لواؤه لكمال جنبلاط، مع أنه كان من الذين رشحوا الحافظ، وذلك بسبب «تحفظ» فرنجيه على توزيره شخصياً، وكذلك على الأسماء التي طرحها لدخول الحكومة.

وقد تبلورت مواقف بعض الكتل النيابية خلال مرحلة تشكيل الحكومة في حين تحددت مواقف الأخرى بعد التشكيل. فقد رفض سلام رفضاً قاطعاً، وحاسماً، توزير رشيد الصلح مقابل توزير ثلاثة من كتلته الرباعية العدد إقترح الحافظ توزيرهم وهم: نزيه البزري ومحمد يوسف بيضون وجميل كبي. مع أن الحافظ أبلغه استعداده لإعطاء الصلح حقيبة التصميم!! وقد أحرج هذا الموقف الرئيس المكلف الذي كان قد أوصاه رئيس الجمهورية بمراعاة خاطر سلام وعدم «كسر الجرة» معه!

ولهذا السبب، استبدل البزري وكبي بالشابين البيروتيين القريبين من سلام: بهيج طباره وزكريا النصولي واستبعد رشيد الصلح وغيره من النواب السنة، الأمر الذي «كشف» الحكومة سنياً ووحّد النواب السنة ضدها.

لقد استهول النواب السنة أن يُستبعدوا من التشكيلة، وأن يرسو تمثيل الطائفة السنية على محاميين شابين غير معروفين سياسياً وليست لهم قاعدة شعبية وسنية، بينما رئيس الحكومة السني هو من خارج «نادي الرؤساء»، وليس قطباً سنياً كصائب سلام ورشيد كرامي وعبد الله اليافي...

أما كمال جنبلاط، فلم يكن مرتاحاً لاستبعاد «جماعته» ولتسليم حقيبة الداخلية للدرزي بشير الأعور أحد نواب حزب الوطنيين الأحرار؟!

ووراء تسليم حقيبة الداخلية للأعور نصيحة سمعها الحافظ من الرئيس فؤاد شهاب، مفادها أن لبنان مقبل على أحداث أمنية مقلقة، ومن الأفضل أن يواجهها وزير من غير الخط الشهابي، ثم يتدخل هو - أيّ الحافظ - فيحلها بما له من علاقة جيدة مع الفلسطينيين والحركة الوطنية ويقطف الثمرة كسباً سياسياً وشعبياً يقوّي موقعه في الحكم.

وهكذا أضيف إلى «العيب» التمثيلي للسنة «عيب» «نقزة» كمال جنبلاط ومن وما يمثل من الحكومة التي غلب عليها طابع القوى السياسية التي لها تحفظات على الخط الجنبلاطي و«الحركة الوطنية» التي كانت برئاسته.

منذ لحظة صدور مرسوم التأليف، عصر ٢٥ نيسان ١٩٧٣، بدأ السباق محموماً بين المعارضة التي انضوى تحت لوائها معظم النواب السنة وبين «دولة الدكتور» الذي يجهد ليثبت للجميع أهليته لشغل المنصب، وقدرته على ممارسة صلاحياته ودوره، وتصميمه على عدم التفريط بأي حق من حقوق طائفته أو التهاون بأي شأن من شؤونها.

والحقيقة أن المَعركة لم تكن متكافئة وقد ربحتها المعارضة للأسباب التالية:

أولاً: تكتل النواب السنة، مدعومين بكمال جنبلاط وعدد من النواب الذين استبعدوا من التشكيلة الحكومية.

ثانياً: تجاوب الشارع المسلم مع المعارضة، وعجز التمثيل السني في الحكومة عن تأمين التغطية الشعبية المطلوبة لمواجهة المعارضين.

ثالثاً: إحجام القيادات السياسية المسيحية عن خوض معركة الدفاع عن الحكومة برلمانياً، وشعبياً، مسايرة منها لموقف السنة، وتحاشياً لانقسام طائفي يهدد الوحدة الوطنية، ومراعاة لحسابات إنتخابية رئاسية كانت دائماً في صلب مواقف هذه القيادات.

رابعاً وهو الأهم: حدوث الصدام المسلح بين الجيش والفلسطينيين، وإعلان حالة طوارىء، وقصف المخيمات بالطيران، مما ألّب قوى اليسار والفلسطينيين والرأي العام العربي ضد الحكومة، وأفقد رئيسها رصيده السابق في الدفاع عن المقاومة الفلسطينية ودعمها، فصار وحيداً في الميدان بعدما تخلى عنه رشيد كرامي وأبلغه الرئيس فرنجية أنه لم يعد قادراً على «المحاربة» بحكومته، فقدّم استقالته في ١٦ حزيران ١٩٧٣ دون أن ينال ثقة مجلس النواب، وكان أول رئيس حكومة في لبنان يواجه هذا المصير.

* * *

ولد أمين الحافظ في طرابلس يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٦، وأُخذ إلى القدس

وعمره شهران ليعيش مع والده، العالم الإسلامي المعروف الشيخ إسماعيل الحافظ، قاضي قضاة فلسطين يومذاك. والذي شارك في «الثورة الفلسطينية» لعامي ١٩٣٦ و١٩٣٧، وكان اللبناني الوحيد عضواً في «الهيئة العربية العليا» التي تقود كفاح الشعب الفلسطيني.

عاد مع والده إلى طرابلس، في أواخر العام ١٩٣٧، وتابع دراسته في «فرير» طرابلس، ونال شهادة البكالوريا العام ١٩٤٥، ثم سافر إلى القاهرة ونال «الليسانس» من كلية التجارة والإقتصاد في جامعة فؤاد الأول، وبعدها الدكتورا من جامعة لوزان السويسرية، ودكتورا في القانون الدولي من جامعة لاهاي في هولندا.

والطريف في مسيرته العلمية أنه لم ير غضاضة في أن ينال شهادة «ماجستير» من الجامعة الأميركية في بيروت، وهو الذي يحمل شهادتي دكتورا من جامعتي لوزان ولاهاي!!

والأطرف من ذلك، أن الدكتور أمين الحافظ، الموظف برتبة مدير في «معهد البحوث الصناعية» منذ ١٩٥٣ حتى ١٩٦٠، تاريخ فوزه بالنيابة لأول مرة، كان صحافياً هاوياً منذ العام ١٩٥٤ في جريدة «الحياة» خلفاً لمروان الجابري، وصاحب صفحة إقتصادية أسبوعية في جريدة «الجريدة» ثم كاتب «بورتريه» فيها ولكن دون أي مقابل مادي؟!

وبـ«تحريض» من زوجته الأديبة المعروفة والناشطة السياسية، ليلى عسيران وبعض الأصدقاء، أصدر ما نشر من «بورتريه» في كتاب نزل إلى السوق في ربيع العام ١٩٦٠، وكانت رسومه بريشة الرسام المصري المشهور صلاح جاهين.

ولكن الحافظ جمع جميع نسخ الكتاب من الأسواق - خصوصاً في طرابلس - عندما قرر خوض الإنتخابات النيابية، لأنه لا «يليق» أن يكون إسمه على كتاب «بورتريه» ورسومه كاريكاتورية؟!

ولصلاح جاهين قصة أطرف من رسومه أثناء وجوده في لبنان!؟ لقد أنزله أمين الحافظ في فندق «قاصوف» في ضهور الشوير، المصيف اللبناني الجميل الذي يسكنه الضباب معظم أيام الصيف، ويشارك المصطافين منازلهم وغرفهم في الفنادق.

ويبدو أن صلاح، الآتي إلى «الضهور» من هجير القاهرة وشمسها الحارقة، «أرعبه» إقتحام الضباب غرفته، ومشاركته الإقامة فيها، فاستنجد بصديقه أمين، ملهوفاً، ورجاه أن يسرع إليه وينقذه من «براثن» هذا الوحش الضبابي!

وهبّ «الأمين» إلى النجدة بحمية طرابلسية، و«شرح» لصلاح «الوضع الإستراتيجي» للضباب، وطمأنه إلى سلامة نيته، ونبل قصده من اقتحامه غرفته، فهدأت أعصاب صلاح، وتبددت مخاوفه، واستسلم لهناءة «البرودة» التي نثرها الضباب على جسده المكتنز لحماً وشحماً.

❋❋❋

الحقيقة التي لا بدّ من تسجيلها هي أن التداعيات الأمنية والسياسية والفلسطينية التي حفلت بها الأيام المعدودة لحكومة «أبو رمزي» كانت أكبر من قدرة الرجل على مواجهتها والصمود في وجه إعصارها الهادر، ناهيك عن «الخطأ» الذي يقال أنه هو بالذات قد ارتكبه وساهم في توحيد الصفوف ضده!!

فبينما كانت جهوده وجهود مؤيديه، ومنهم رشيد كرامي وكامل الأسعد، منصبّة على تذليل عقبة معارضة صائب سلام، وتعطيل قنبلة توجه النواب السنة إلى مقاطعة جلسة الثقة بالحكومة، وطمأنة كمال جنبلاط إلى عدم وجود نية رسمية للتضييق على «الحركة الوطنية» وأهل اليسار عموماً..

في هذا الوقت، كانت المخالفات الفلسطينية الأمنية تتزايد، وكان التوتر يتنامى بين الجيش اللبناني والفلسطينيين، إلى أن وصل الذروة بعد خطف ثلاثة من العسكريين قرب المدينة الرياضية مما دفع الجيش إلى تطويق محلة «الفاكهاني» حيث مكاتب معظم القيادات الفلسطينية.

كنت في مكتب الرئيس أمين الحافظ في السرايا عندما أبلغوه هذه التداعيات الأمنية المقلقة، مترافقة مع دعوته إلى القصر الجمهوري لمناقشة الوضع مع رئيس الجمهورية. إتصل برشيد كرامي وكمال جنبلاط ووضعهما في الأجواء، وطلب من قائد الجيش ضبط الأعصاب، والتحلي بالصبر، وإفساح المجال أمام مساعي حل الإشكال بالوسائل الوفاقية. واتصل بياسر عرفات وأثار الأمر معه ولفته إلى الخطر الذي ينتج عن هذه التداعيات والتصرفات، وحثّه على التدخل

الفوري لإطلاق العسكريين المخطوفين.

وفهمتُ من الرئيس الحافظ أن أبا عمار استنكر ما حدث، وأبدى استعداده للعمل على تداركه السريع، وقال أن نايف حواتمه وجبهته الديموقراطية مسؤولان عن القصة بالكامل؟!

أثناء الإجتماع بفرنجيه في بعبدا، يقول الحافظ، إتصل به كرامي ولفته إلى أن هناك مؤامرة كبيرة تحاك و«لا يجوز أن نشارك فيها..» ودعاه إلى تقديم إستقالته فوراً؟!

قال له الحافظ، كما أخبرني:

«أنا مجتمع مع رئيس الجمهورية نناقش الوضع وسأتصل بك لاحقاً»

بعد بعض الوقت، وصل إلى بعبدا عبد الحليم خدام، وزير خارجية سوريا يومها، والعميد محمد الخولي فأخبرهما الحافظ بما طلبه كرامي منه فاستغرباه ورفضاه وقال له خدام: «ما صدّقنا إنو خلصنا من صائب سلام حتى تستقيل أنت»!!

شجّع هذا الكلام أمين الحافظ على عدم التجاوب مع طلب كرامي فغضب منه وانضم إلى جبهة معارضيه الأمر الذي أفقده دعم زعامة سنية كبيرة كان بأمسّ الحاجة إليها في معركته مع سلام والنواب السنة الآخرين. وقد تحولت المعركة إلى حرب لا هوادة فيها عندما وافق الحافظ على إعلان حالة الطوارىء وتسليم الجيش تبعات الوضع في البلاد مع ما يستتبع ذلك من تدابير وإجراءات تقتضيها الطوارىء!

في تبرير موافقته على إعلان الطوارىء قال الحافظ أنه «أثناء الإجتماع في القصر الجمهوري في بعبدا للبحث عن حل للتوتر الأمني مع الفلسطينيين، تلقّى إتصالاً هاتفياً من الشيخ نجيب علم الدين - رئيس مجلس إدارة طيران «ميدل إيست»، أبلغه فيه «أن الفلسطينيين يقصفون المطار».

وأضاف: «أثارنا هذا التطور وأغضب رئيس الجمهورية الذي اعتبره تحدياً سافراً للدولة والجيش. فطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الوزراء تقرر فيها إعلان الطوارىء وإنزال الجيش للسيطرة على الوضع».

جاء الرجل إلى منزله في جسر الباشا مساء ذلك اليوم مهموماً قلقاً وأجرى،

بحضوري، غير إتصال هاتفي مع قيادات لبنانية وفلسطينية نبّه فيها من خطر المرحلة ودعا الجميع إلى العمل من أجل درء هذا الخطر والتعاون البناء للتغلب على المصاعب والتداعيات المقلقة.

ومن الذين إتصل بهم نقيب الصحافة الشهيد رياض طه واتفق معه على أن تكون الرقابة على الصحف، في ظل الطوارىء، «رقابة ذاتية» تتولاها وتنظمها «نقابة الصحافة» بنفسها.

صب إعلان الطوارىء، وإنزال الجيش، زيت التصعيد على معارضة الحكومة، غير المتمتعة بثقة مجلس النواب، وانضم إلى صفوفها الفلسطينيون الذين كانوا يعتبرون أمين الحافظ، وزوجته ليلى، من أكثر اللبنانيين حماسة لهم، وكانوا لا ينادون الحافظ إلا بلقب «أبو رمزي» قياساً على: أبو عمار وأبو إياد وأبو جهاد وغيرهم من القادة الفلسطينيين.

وبين مد التصعيد وجزر مساعي التهدئة أُبلغ رئيس الحكومة أن الطيران يحلق فوق المخيمات الفلسطينية، فاتصل بقائد الجيش - وكنت إلى جانبه - مستفهماً فقال له أنها طلعات للمناورة وليست للقصف. ولكن القصف حدث فعلاً بعد ذلك بوقت قصير. فغضب الحافظ وجلس إلى مكتبه وكتب استقالته وأرسلها إلى رئيس الجمهورية، وتوجه مع زوجته إلى «جهة مجهولة» لأنه كان قد تعذر عليه الذهاب إلى منزله في «جسر الباشا» الكائن على تخوم المخيم الفلسطيني هناك!؟

مضى أسبوع على الإستقالة التي لم يعلن فرنجيه قبولها كان حافلاً بالتداعيات والتطورات المحلية والعربية. وانهالت الإتصالات على رئيس الجمهورية من الزعماء العرب تناشده وقف القصف وتدعو إلى إعتماد الحكمة والروية في معالجة الوضع المأزوم.

وفي نهاية الأسبوع، ومع الهدوء الذي «حكم» الموقف نتيجة تجاوب فرنجيه مع المساعي العربية، «ظهر» الحافظ في القصر الجمهوري ليجتمع برئيس الجمهورية، ويتبلغ منه رفضه الإستقالة، ويدعوه الى تحمل مسؤولياته الوطنية في هذه المرحلة الخطرة، فاشترط للعودة إلغاء حالة الطوارىء، فقبل فرنجيه ذلك. وهكذا دعي مجلس الوزراء إلى الإجتماع، وألغى الطوارىء.

أما فترة الأسبوع فقد أمضاها الحافظ وزوجته في فندق «البستان» ولم يُجرِ أيّ إتصال بفرنجيه، الذي انفرد بمعالجة الأزمة على الصعيدين اللبناني والعربي طول تلك المدة.

عاد أمين الحافظ إلى السرايا. وعاد يمارس مهماته رئيساً للحكومة في جو إسلامي وفلسطيني مشحون بالعداء له. حاولنا أن نستوعب بعض حدته بالإضاءة الإعلامية على الموقع الديني البارز لوالده الشيخ إسماعيل الحافظ ودوره في الثورة الفلسطينية عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧، ولكن الشحن كان أقوى وأوسع فلم نوفق في محاولتنا.

أما ما كتب له النجاح فكان مسعى عقد اجتماع مع الفلسطينيين في مقر جمعية المقاصد الإسلامية أسفر عن التفاهم على إجتماعات عقدت في فندق «ملكارت» توصل الجانبان خلالها إلى ما سمي «إتفاق ملكارت» لشرح بنود «إتفاق القاهرة». وهذا ما أفرح أمين الحافظ، وأوهمه بأنه خرج من عنق زجاجة المعارضة وصار بإمكانه المثول أمام مجلس النواب والفوز بالثقة.

ولكن رياح الوقائع كانت تجري في غير الإتجاه الذي يشتهيه. فالمناخ العام لم يكن لمصلحته. والحسابات السياسية لم تكن في صندوقه. والضغط الذي مورس على الوزيرين طباره ونصولي حملهما على مقاطعة جلسة الثقة التي قاطعها جميع النواب السنة بإستثناء نائب واحد هو مرشد الصمد. وهذا ما حمل ريمون إده على الإعلان أنه «لن يمشي بدون السنة» بينما كان موقف كميل شمعون ضبابياً وكان موقف الكتائب مؤيداً دون حماسة. في حين صار رئيس الجمهورية مقتنعاً بعدم قدرته على الإقلاع بالحكومة محلياً وعربياً وفلسطينياً.

وهكذا اجتمع مجلس النواب في ٤/ ٦/ ١٩٧٣ بنصاب، يفتقد النواب السنة وفي غياب الوزيرين السنيين في الحكومة، مما حمل الحافظ على الأحجام عن تلاوة البيان الوزاري وطلب تأجيل الجلسة لموعد آخر لم يتحدد لأنه خرج من المجلس إلى القصر الجمهوري حيث قدم إستقالة حكومته فقبل فرنجيه الإستقالة وأُعلن رسمياً في ٨ تموز مع صدور مرسوم حكومة تقي الدين الصلح.

صحيح أن معرفتي بأمين الحافظ كرئيس للحكومة كانت قصيرة جداً. غير أني عرفته نائباً على مدى ٣٦ عاماً - منذ ١٩٦٠ حتى ١٩٩٦ - ورئيساً للجنة

البرلمانية للشؤون الخارجية مدة ٣١ عاماً، ورئيساً للوفد اللبناني إلى إجتماعات المؤتمر البرلماني العالمي ٦٤ مرة، وإلى إجتماعات الأمم المتحدة ست مرات.

وديع الرجل. مثقف. لطيف المعشر. وفي. والدليل على وفائه أن موقف الرئيس رشيد كرامي لم يؤثر على علاقته به ولا على العلاقات العريقة التي بين عائلته، وعائلة كرامي أباً عن جد. فعندما كلف فرنجيه كرامي بتشكيل الحكومة في شهر تموز ١٩٧٥، شارك في مشاورات كرامي، وقال له وهو يدخل عليه: «وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر». وكان عناق بينهما ومصالحة كاملة. وهو كان قد رشح كرامي لترؤس الحكومة في الأستشارات التي أجراها رئيس الجمهورية قبل التكليف.

وهو يتحدث عن مرحلة ترؤسه الحكومة، وما تلاها، يتوقف أمين الحافظ باعتزاز عند التظاهرة السيارة التي واكبته من القلمون إلى طرابلس، في أول زيارة لها بعد إستقالته، والتي بلغ عدد سياراتها حوالي ٥٠٠٠ سيارة كما يقول ويضيف: «والأهم من العدد الهائل أنها كانت كلها سيارات خاصة وغير مستأجرة».

ولعل أهمّ ما يعتز به أمين الحافظ، ويجعله مرتاحاً إلى صواب ما فعله وهو رئيس للحكومة، قول تقي الدين الصلح له، بعد نشوب الحرب اللبنانية، في ١٣ نيسان ١٩٧٥: «لقد أخّرت الحرب سنتين يا أمين وأرحت البلد طول هذه المدة». والله أعلم.

دولة "الطربوش":

تقي الدين الصلح

في ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٥، وفي العدد رقم ٤٤٣ من «النهار العربي والدولي»، التي كانت تصدر كمجلة أسبوعية، نشرتُ مقالاً في صفحة «ذاكرة» بعنوان: «آل الصلح وطمأنينة الموارنة» جاء فيه التالي:

«كان ذلك في حزيران (يونيو) من العام ١٩٧٣، وكنت في الطريق إلى بكركي لزيارة المثلث الرحمة البطريرك الماروني مار بولس بطرس المعوشي، عندما أعلنت «إذاعة لبنان من بيروت» - سقى الله أيامها - ان الرئيس سليمان فرنجية استدعى الأستاذ تقي الدين الصلح وكلفه تشكيل الحكومة الجديدة.

وقد أفرحني النبأ لسببين: الأول، لأن هذا التكليف ينهي أزمة سياسية حادة إنفجرت مع تشكيل حكومة الدكتور أمين الحافظ في ٢٥ نيسان (ابريل) وأخذت تتلون طائفياً حتى اضطر الرئيس الحافظ إلى الإستقالة قبل أن ينال الثقة. وكان هذا الحادث هو الأول من نوعه في لبنان.

أما السبب الثاني فلأن الصديق الكبير، الودود، «تقي بك» قد انضم، شرعاً، إلى نادي أصحاب الدولة بعدما ظل مدة غير قصيرة على لائحة الإنتظار و«دولة الرئيس» على جدول الترقية.

وأذكر أني عندما دخلت على المعوشي العظيم وجدته في حالة نفسية منشرحة يطفح وجهه المشرق بالبشر فيزيده إشراقاً، فقلت له: «خير يا سيدنا. مبيّن مبسوط كثير؟».

وأجابني متسائلاً: «شو ما سمعت الخبر الجديد؟»

وما ظننت أنه يقصد خبر تكليف تقي الدين الصلح تشكيل الحكومة الجديدة، وسألت: «أي خبر سيدنا؟»

وضحك غبطته ضحكة مختصرة وقال: «البطرك بدو يخبّر الصحافيين بدل ما هني يخبروه؟»

وزادني موقفه رغبة في معرفة سر إنشراحه النفسي، وبلعت «تمريكته» وقلت: «نحن تلاميذ غبطتك في المجالات كلها. ورجائي أن تطلعني على الخبر».

وقال رحمه الله: «خذ علماً: لقد كلفوا الأستاذ تقي الدين الصلح تشكيل الحكومة. وهو الإختيار المناسب في الوقت المناسب».

وسرني أن يكون للتكليف هذا الصدى الطيب في نفس البطريرك الماروني وان يعتبره حدثاً يهز عواطفه وهو الذي كان طوداً لا تهزه العواصف. واشرأبت حشريتي الصحافية وانتضت سلاحها ونزلت إلى الميدان وقالت: «هالكلام الحلو تكليف جديد لتقي بك يا سيدنا. ولكن بعد ما عرفنا دوافعو؟».

وصوّب إليّ عينيه الثاقبتين الساحرتين حتى شعرت كأنهما غرزتا في عينيّ وقال لي:

" اسمع يا حكمة وسجّل: نحن المسيحيين، وخصوصاً الموارنة، نشعر بالإطمئنان عندما يكون واحد من آل الصلح في الحكم».

و«سوبقت» على غبطته متسائلاً: «وما سر هذا الإطمئنان؟».

وتبسم وهو يكمل: «رح قلّك: انهم ضمانة لبنان عند العرب وروح العروبة في لبنان. ولذلك ليس في قدرة أحد أن يزايد عليهم لبنانياً أو عربياً».

وقلت ضاحكاً: «وهذه ثقة تسبق ثقة مجلس النواب بتقي بك وحكومته».

ورفع سبّابته في الهواء وهو يقول: «انتبه يا ابني ونبّه غيرك: الجو العام غير مريح. وسوق المزايدات مزدهرة. وأنا خائف من المستقبل إذا ما عرفنا كيف نوقف تيار التطرف والانفعالات الطائفية والعصبية».

***

عرفت تقي الدين الصلح في مطلع الخمسينات ميثاقياً نشطاً، ورئيساً، بعد شقيقه كاظم وإدمون رباط ونجيب الصايغ، لحزب «النداء القومي»، يتردد على جريدة «النداء» التي كانت مكاتبها ملاصقة لمكاتب جريدة «الهدف»، في بناية العسيلي محلة عصور. وكان والدي أحد محرري «الهدف»، وكنت أتردد عليه هاوي صحافة، قبل أن أحترفها مهنة لي في العام ١٩٥٣ وفي «الهدف» عينها.

وهناك في مكاتب «الهدف» و«ضرتها»، ورفيقة خطها السياسي، «النداء»، بدأت علاقتي بـ«تقي بك» وهو الذي كان صديقاً حميماً للوالد، تجمع بينهما رؤى إنسانية ووطنية وقومية واحدة، مع أن تقي كان يمينيّ النهج والهوى، بينما كان الوالد يساريّ الفكر والتطلع.

كنت أصغي بصمت، وإعجاب، إلى حديث الشاب ذي العينين الزرقاوين اللتين تبحثان في المجهول دائماً، وأتابع إنفعالات صوته، وحركات يديه، وهو يستعين بها لشرح موقفه أو إبداء رأيه. وقد أعجبني فيه أمران: الأول قدرته على استقراء الأحداث وتحليلها، وربطها بخلفياتها، وتوقع مستقبلها، والثاني مرونته في عرض رأيه، وحرصه على تجنب التجريح بأحد، وإنفتاحه على الرأي الآخر المختلف مع رأيه.

أظن أن لثقافته، وبيئته السياسية، دوراً أساسياً في ما أعجبني فيه. فهو تلميذ مدرسة «اللاييك» الفرنسية حتى الصفوف الثانوية، وبعدها هو طالب في «اليسوعية» ينهل من معين الثقافة الفرنسية، ويتفاعل مع روادها ومفكريها الكبار. وهو ابن عائلة قدمت للوطن رجالات كباراً في غير حقل ومجال.

بدأ حياته العملية أستاذاً في الكلية العلمانية - «اللاييك» ومنخرطاً في «سلك» أهل الصحافة، حتى أنه شغل منصب «نقيب الصحافة» قبل الإستقلال في العام ١٩٤٣، حيث كان له نشاط مميز، مع كثيرين من «رفاق السلاح» ومنهم صديقه النقيب زهير عسيران، في التهيئة للإستقلال، وفي تأليب الرأي العام ضد الإنتداب الفرنسي بعد اعتقال رئيس الجمهورية، بشاره الخوري، ورئيس الحكومة، رياض الصلح، ورفاقهما ليل ١٠-١١ تشرين الأول ١٩٤٣. كان مع زهير عندما التقيا تظاهرة بيروتية تهتف: «بدنا رياض» فوقف تقي أمام المتظاهرين وقال لهم: «قولوا بدنا بشاره بدنا رياض» وهدرت الجماهير بهذه

المطالبة الوطنية الجامعة للصفوف.

كان على صلة حميمة برياض الصلح، أحد ركني الإستقلال ورئيس الحكومة التي عدّلت الدستور وألغت المواد الإنتدابية منه. وكان من الذين يثق بهم رياض ويستشيرهم ويستمع إليهم، ويقال أنه هو الذي كتب البيانين الوزاريين لحكومتي رياض الأولى والثانية، وأنه هو الذي كتب له معظم خطب تلك الحقبة المشعة من تاريخ لبنان. ومع ذلك، كان يحرص على أن يكون له «الموقع» الذي يميزه عن رياض ولا يجعله ظلاً له أو ناطقاً بإسمه.

عينته حكومة رياض الصلح الإستقلالية مديراً للمطبوعات أي مديراً عاماً للإعلام بلغة اليوم، من صلاحياته الإشراف على مراقبة الصحف، مع رقيبين أجنبيين أحدهما: فرنسي والآخر إنكليزي. ولطالما ردع الرقيب الفرنسي، وهو يحاول أن يمنع الصحف من ممارسة حريتها الإعلامية. وكان نصير الصحافة في مجال حصولها على «كوتا» الورق، والعامل على منع التوزيع الكيفي لهذه «الكوتا». فالورق كان يوزع على الصحف عبر سلطة الإنتداب بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية.

ومن روائع تقي الدين الصلح، و«بدائعه»، وهو مدير للمطبوعات، إتفاقه مع «شحرور الوادي» وفرقته الزجلية المنبرية، على الترحيب بالإستقلال، وحث أهل جبل لبنان، المسيحيين، المتعاطفين تقليدياً مع فرنسا، على الإنخراط في المسيرة الإستقلالية، وتأييد العهد الإستقلالي. وقد تحولت حفلات «جوقة الشحرور» الجبلية إلى مهرجانات للإستقلال وأبطاله.

كان تقي الدين الصلح أيام الإنتداب من أصلب الإستقلاليين المناهضين للسلطة، وكان يعارض الإنتداب بعنف. ولكنه، خلافاً لعدد كبير من المسلمين المعادين للإنتداب، كان شديد الحرص على الإنفتاح السياسي، والفكري، والإجتماعي، على المسيحيين الذين كان يعتقد أن الإنتداب يحرص على تشويه صورة المسلم عندهم، وإظهاره بمظهر المنغلق عليهم. وفي هذا المجال نجح في فتح خطوط على اللبناني الآخر. وعندما أصدر شارل قرم ديوانه «الجبل الملهم» بالفرنسية، كتب في مجلة «المعرض» التي كان يصدرها ميشال زكور مقالاً مطولاً شهيراً رصد فيه من خلال كتاب قرم، تطور الشعور المسيحي من

المطالبة بوصاية فرنسا على لبنان، إلى طلب الإستقلال عنها. وحدد في هذا المقال، المواقف المشتركة التي بدأت تفرض نفسها على الفريقين. ولعل مقال تقي الدين الصلح في «المعرض» عام ١٩٣٥، عن ديوان القرم، هو أول إرهاصة بالميثاق الوطني اللبناني. ويعجب كل من يقرأ في الكتاب الذي أصدرته «دار النهار» وجمعت فيه أهم مقالات نشرت في «معرض» ميشال زكور، بالوضوح الفكري اللبناني العربي الذي تميز به هذا المقال في ذلك الزمن المبكر.

وفي حديث له في جريدة «الحياة» مع وضاح شراره، شرح تقي الدين كيف اختلف مع أبي علي سلام في مؤتمر الساحل المنعقد سنة ١٩٣٣، في بيت عمر بيهم، حول موضوع الإعتراف بالكيان اللبناني والإتفاق الإسلامي المسيحي!

ضغط الفرنسيون على الحكومة اللبنانية لإبعاد كميل شمعون من وزارة الداخلية، وتقي الدين الصلح من مديرية المطبوعات. عُين شمعون سفيراً في لندن، وسئل تقي الدين أي سفارة يريد في أوروبا أو غيرها. رفض تقي وطالب بسفارة القاهرة فقال له رياض الصلح: «في القاهرة سامي الخوري شقيق رئيس الجمهورية، وغير وارد نقله». قال تقي: «أفضل أن أكون مستشاراً في القاهرة على أي سفارة غيرها». خيار متواضع في الشكل، وطموح في المضمون. فقد كانت القاهرة في ذلك الوقت محور السياسة العربية.

ذهب تقي الدين إلى القاهرة، «عاصمة العرب» ومركز الثقل في القرار العربي، حيث غزل خيوط علاقات مهمة، وحميمة، مع مسؤوليها والنافذين فيها، ومنهم «عملاق» صحافتها وصاحب الكلمة النافذة لدى القصر، مصطفى أمين، والمستشار الإعلامي للملك فاروق، والأقرب من الجميع إلى أذنه، كريم ثابت اللبناني الأصل.

وبناءً على نصيحة من كريم ثابت للملك من أجل تعريفه بالقضية العربية، صار الملك فاروق يستقبل تقي الدين ظهر كل يوم بعد الغداء، وقبل «القيلولة»، لمدة نصف ساعة، ليحدثه عن العرب وتاريخهم، والقومية العربية، والوحدة، والدور الذي لمصر في تحقيقها وقيادتها. وكان السعيّ قد بدأ، يومها، لإنشاء «جامعة الدول العربية» وفاروق يحلم بإحياء الخلافة الإسلامية، ومبايعته خليفة

جديداً. وقد أزعجت «الرياح العربية» التي راحت تلفح القاهرة، في ذلك الوقت، جماعة الفكر الفرعوني، فراح الباشوات وكبار الإقطاعيين يتندرون بها في مجالسهم ويقولون: «إيه العروبة ده اللي تولدت بعد غدوات أفندينا» في الإشارة إلى جلسات الملك مع تقي بعد الغداء. وقد شكل مع عبد الرحمن عزام ثنائي الإختصاص بالسياسة العربية في القاهرة، عندما عُيّن وزيراً مفوضاً في الجامعة بعد إستقالته من وزارة الخارجية اللبنانية. وكان عزام باشا صار أميناً عاماً للجامعة.

* * *

رجع تقي الدين إلى لبنان، وأطيح بفاروق، وتغيرت المعطيات، وبقي دور مصر، بل تعاظم واتسع، مع مرحلة عبد الناصر والناصرية والوحدة المصرية السورية. وفي لبنان، كان رياض الصلح قد قتل في العام ١٩٥١، وتبع مقتله تنازل بشاره الخوري في العام ١٩٥٢، وانتخاب كميل شمعون رئيساً للجمهورية. وفي معمعان العمل لانتخاب خلف للرئيس المستقيل ألقى تقي الحيسوب البيضة الأولى لمستقبله السياسي اللبناني في سلة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب؟!

لقد كلفه حميد فرنجيه أن يتفاوض مع كمال جنبلاط على إمكان دعم ترشيحه رئيساً في وجه ترشيح شمعون. لاحظ تقي أن جنبلاط غير متحمس لشمعون، الذي كان معه في «الجبهة الإشتراكية الوطنية»، ولكنه «موسوس» من فرنجيه وزغرتاويته، ويفضل أن يكون الرئيس الجديد واحداً غير الإثنين. إصطادها تقي، وطرح إسم صديق آخر له هو اللواء فؤاد شهاب، الذي كان رئيساً للحكومة الإنتقالية في ذلك الوقت. رحب جنبلاط دون تحفظ واتفق الرجلان على تسويق هذا الترشيح.. ولكن؟!

ولكن شمعون الداهية و«المكعّب سياسياً»، والذي لحيطانه آذان تسمع، كان قد استشم رغبة جنبلاط في استبعاده و«قوطب» عليه بتعهد خطي بترشيحه وقعه نواب «الجبهة الإشتراكية»: إميل بستاني، غسان تويني، ديكران توسباط، بيار إده وأنور الخطيب. وفتح البستاني «كمره» وبدأ «رش العملة». ثم جاءت كلمة

سوريا أديب الشيشكلي تحسم الأمر لمصلحة شمعون.

* * *

مع إنغماسه بالعمل السياسي أكثر وأكثر في عهد شمعون، الذي إنتهى بأحداث ١٩٥٨ الدموية، وانتخاب شهاب رئيساً للجمهورية، ظن كثيرون بأن تقي الدين سيكون وزيراً أو يظل نائباً عن زحله. ولكن الذي صار نائباً عن زحله، على لائحة جوزف السكاف، هو شقيقه كاظم، الذي كان سفيراً في بغداد منذ ما قبل إنقلاب عبد الكريم قاسم وقتل الملك فيصل الثاني وإلغاء الملكية.

وعندما انتخب تقي الدين نائباً عن بعلبك أواخر عهد شهاب في العام ١٩٦٤، عيّنه الرئيس شارل حلو، في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤، وزيراً للداخلية في حكومة حسين العويني. وقد حصل أول شرخ في علاقته بالشهابيين عندما رفض أن «يسايرهم» ضد ريمون إده في الإنتخاب الفرعي الذي أجري في قضاء جبيل بعد وفاة أحد نوابه الثلاثة، الدكتور أنطوان سعيد، الذي كان أسقط إده في الإنتخابات العامة. وبرزت مفارقة غريبة، يومها، في الداخلية، تندّر الناس بها كثيراً، إذ أذاعت الوزارة أسماء الذين لم يحصلوا على نمر عمومية لسياراتهم، مع أن القاعدة أن تذاع أسماء الذين يحصلون على الشيء وليس الذين لا يحصلون!! وأذكر أني سألته عن السبب فأجاب: «هيك بدهن الشباب» يقصد جماعة المكتب الثاني، لأن توزيع النمر كان إعتباطياً واستنسابياً، وراح كثير من النمر لغير المستحقين ولبعض الموظفين والنافذين.

لم يكن تقي الدين الصلح ذا قاعدة شعبية يعتمد عليها ليخوض المعارك الإنتخابية، لذلك لم يترشح بعد إنتهاء ولاية مجلس ١٩٦٤. كان نخبوباً نشاطه السياسي، بعيد عن الإثارة والديماغوجية، يعتمد على العلاقات التي نسج خيوطها مع جميع القوى السياسية في لبنان بلا إستثناء. كان يلتقي الجميع، ويحاور الجميع، ويحترمه الجميع، وكان ينبري، في الأزمات، إلى «اختراع» دور وإيجاد مخارج والتقريب بين المتباعدين.

كان شبيهاً بأيوب ثابت في النزاهة ونظافة الكف، ونقيضه في أسلوب الحكم. فالحكم عنده «يسر وليس عسراً، والتزمت في تطبيق القانون قد يسيء،

أحياناً، لروح القانون. وأفضل للمصلحة العامة التوسع في فهم القانون من التضييق في تطبيقه».

كان يقول: «عندما لا يتناسب حجم الرأس مع حجم الطربوش يوسّع العاقل الطربوش ولا يعمد إلى تكسير الرأس».

روى لي مرّة أنه كان مع زهير عسيران يناقشان الشيخ بيار الجميل، ويدعوانه إلى الحوار فقال له الجميل: «يا تقي بك إنت رجل وطني ومحترم بس ما بتمثل المسلمين لأتفاوض معك»!!

وقف تقي واعتمر طربوشه الذي لم يفارق رأسه إلا نادراً، وهمّ بالإنصراف، فاستوقفه الجميل بقوله: «لوين رايح بعد ما وصلت؟»

فأجابه تقي: «رايح سبّك عالبسطة تصير مثّل المسلمين».

في سعيه لترؤس الحكومة يصح فيه القول: «حفر الجبل بالإبرة». وقد أعجبه التشبيه عندما قلته له بعد تكليفه تشكيل الحكومة التي أطلق عليها تسمية «حكومة كل لبنان»، وكانت أول حكومة لبنانية من واحد وعشرين وزيراً إلى جانب رئيسها. وقد استغرق تشكيلها إثنين وعشرين يوماً قبل أن يصدر مرسومها في الثامن من تموز ١٩٧٣.

جاء تكليفه في ظرف صعب بعد استقالة أمين الحافظ دون أن يطرح الثقة بحكومته، والبلاد في جو الصدامات التي وقعت بين الجيش والفلسطينيين، والرئيس سليمان فرنجيه ناقم على كمال جنبلاط واليساريين، وجميع الذين عارضوا قصف المخيمات بالطيران. أما الرئيس المكلف فلا يحيد عن التشبث بحكومة تضم الجميع وتؤيدها أكثرية نيابية قوية، وتدعمها قاعدة شعبية عريضة. فهو حواري وميثاقي في آن، ويؤمن بأن لبنان لا يهدأ ولا يستقر الآ بالتوافق الوطني.

بعدما تجاوزت مدة التشكيل الأسبوعين، جاء الرئيس كميل شمعون ومحمد شقير وبشاره مارون إلى الرئيس المكلف، ينصحونه بالإعتذار «لأنه لم يعد جائزاً أن تُحرج رئيس الجمهورية أكثر من ذلك». لم يقطع الرجل بجواب، ولكنه بدا حائراً لا يهتدي إلى حل أو مخرج!!

علم ابن شقيقه، منح الصلح، بالأمر، فخاف أن يضعف عمّه ويعتذر، فكتب

مع عمه عماد شقيق تقي الدين والصحافي أسعد المقدم، وكان رئيساً لتحرير مجلة «الأسبوع العربي»، تصريحاً لتقي الدين، دون علمه، أعلن فيه أنه لن يعتذر، وأنه مصرّ على تمثيل كمال جنبلاط في الحكومة لأنه يريد حكومة وحدة وطنية. فإما حكومة ميثاقية جامعة أو لا قبول بالترؤس.

مع إنتهاء إجتماع شمعون بتقي الدين، كانت وسائل الإعلام تذيع التصريح الذي فاجأ الرجل ولكنه لم يغضبه، بل تبناه ودافع عنه، وكان له صداه الإيجابي إسلامياً ويسارياً وفلسطينياً، حيث توافدت القيادات السياسية، ومنها جنبلاط، إلى منزل تقي، وعقدوا ما يشبه المؤتمر الوطني الداعم له. وحُلت عقدة تمثيل جنبلاط بتوزير إثنين من كتلته هما: بهيج تقي الدين للداخلية، وتوفيق عساف للصناعة والنفط. وتمثلت أحزاب الكتائب والأحرار والكتلة الوطنية والشهابيون والأسعديون والوسط والمستقلون. كان تقي الدين الصلح من قبيل الدهاء السياسي، يفضّل، عادة، أن ينفذ غيره عملاً يريد هو تنفيذه فالمهم سلامة الوصول ولياقته.

إستقبل أسعد المقدم الحكومة الجديدة إستقبالاً فريداً ومعبّراً فنشر على غلاف «الأسبوع العربي» صورة طربوش على كرسي عند قاعدة تمثال رياض الصلح. وكانت تلك الصورة أصدق تعبير عن واقع حال رئاسة تقي الدين الصلح للحكومة.

عمّرت الحكومة سنة ونصف السنة شهد لبنان خلالها بعض الإسترخاء السياسي، والإستقرار الأمني، وأفلح تقي في إقناع فرنجيه بإعادة ألوف المعلمين المصروفين من الخدمة بسبب إشتراكهم بالإضراب إلى وظائفهم. وكان يمكن أن تعمّر وقتاً أطول بفضل التعاون الذي كان قائماً بينه وبين رئيس الجمهورية من جهة، والدعم الذي تلقاه من النواب من جهة ثانية، والرضى الفلسطيني واليساري عليها من جهة ثالثة. ولكن «تخبيص» بعض الوزراء، وإنكشاف المخالفات التي ارتكبوها، وعدم إرتياح بعض القوى الخارجية لميثاقيتها، أحرجت تقي الدين وحملته على تقديم الإستقالة.

* * *

كنت مريضاً يوم جاء إلى السرايا ليباشر عمله رئيساً للحكومة، فاتصلت به بالهاتف مهنئاً، ومعتذراً، فقال لي بلياقته ولباقته وظرفه: «بعتبر حالي ما باشرت عملي حتى تحضر»!

كانت زيارة ياسر عرفات لرئيس الحكومة - أي حكومة - بعد تشكيلها، بمثابة «درع التثبيت» لرئاسته. ولكن زيارة «أبو عمار» للرئيس تقي الدين الصلح لم تعبر كما أراد لها الرجلان. فقد رفض وزير الدولة، الدكتور ألبير مخيبر، مصافحة «أبو عمار» في مكتب تقي الدين الذي دعاه، ووزير الدولة الآخر، الأمير مجيد إرسلان، إلى المشاركة في إستقباله وقال له بجرأة نادرة: «سأحتفظ بشرف عدم مصافحتك لأنك تعمل على تخريب لبنان»!!

كان إلى جانبي في سيارتي الخاصة على طريق صيدا، في نزهة مسائية. وعندما حاذينا معمل «الجية» لإنتاج الكهرباء قال لي: «بتعرف؟ لو بقدر لزّم كل شيء بلبنان لشركات خاصة، لمدة عشر سنين، لصار هالبلد جنّة».

من أي وقت كان تقي الدين الصلح يرى إزدهار لبنان بالخصخصة؟

علم أن سفير عبد الناصر في لبنان، عبد الحميد غالب - وكان مفوضاً سامياً زمن الناصرية - يعاني من ضائقة مالية خانقة، وهو المقيم في لبنان متقاعداً براتب ضئيل بعد وفاة عبد الناصر. آلمه أن يُذل عزيز قوم فخصص له، بالإتفاق مع وزير الداخلية بهيج تقي الدين، مبلغاً شهرياً وفّر له العيش الكريم حتى وفاته. علماً بأن تقي الدين كان محارباً من مصر الناصرية، ومن عبد الحميد غالب بالذات!

نقلتُ إليه طلباً من البطريرك - الكاردينال معوشي فلبّاه على الفور، واتصل بالبطريرك وقال له:

«بكركي بيطلعلا أكثر، وغبطتك بيطلعلو أكثر وأكثر من هالطلب».

كنت معه في ليبيا حين هاجم القذافي الحكام العرب، الذين ينتقدون تطرفه، فقال له: «أنا أرى أنك غير متطرف لأن تطرفك مطلوب لا تمكن أنا المعتدل من الإفادة من تطرفك».

وأضاف: «يجب أن يكون الموقف العربي عملة في وجهين: وجه متطرف ووجه معتدل. وكما أن قيمة العملة هي في وجهيها يجب أن تكون قوة الموقف

العربي في وجهيه، لا أن يتهم وجه منهما الآخر بالخيانة والإنهزامية»!!

زار إيران في العام ١٩٧٤ مع زوجته، وأحاطهما رئيس الحكومة، تلميذه في «اللاييك» أمير عباس هويدا، بأروع مظاهر التكريم وأفخمها، وإستقبلهما الشاه والشاهبانو، في قصر المرايا الباهر، وأقيم لهما عرض خاص لبرنامج «صوت وضوء» في «برسيبولس» حيث إحتفل الشاه بذكرى تنصيبه.

وهناك شاهدنا البذخ غير المعقول، والإسراف الوقح، في الإنفاق على المتعة الخاصة. وقد همس في إذني ونحن نشهق لما نراه: «هذا واقع لا يمكن أن يعمّر طويلاً». وبعد خمس سنوات سقط الشاه.

رجال السياسة أنواع: هناك السياسي المبطن برجل قانون، وهناك السياسي المبطن برجل مال، وهناك السياسي المبطن بأديب، وهذا النموذج كان السائد في فرنسا في الجمهورية الثالثة وهو ينطبق على تقي الدين الصلح.

له حصة وفضل في كثير من البيانات الوزارية والخطب التي ظهرت في العهد الإستقلالي الأول، وراجت منها بعض العبارات: «لبنان عربي الوجه يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب. لن يكون لبنان للإستعمار مقراً أو ممراً، بل وطناً عزيزاً سيداً حراً». وأثناء الإنتداب، كانت مقالاته في جريدة «النداء» تثير الشارع الوطني وتهيئ الإضرابات.

حقق شعار كل الوظائف لكل الطوائف. فحكومته لم تتقيد بالقاعدة التي تقول أن الوظيفة الفلانية محجوزة للطائفة الفلانية، وهذا إن لم يلغ الطائفية إلا أنه جعلها أكثر مرونة.

ألغى مرتين زيارة إلى القذافي، لأن موعد السفر كان يحين وفي لبنان حوادث أمنية خطرة، في الوقت الذي كان التهالك على القذافي «موضة ربّيحة». فكان عنده أمن لبنان أولاً.

معروف بتسامحه الديني، وقد ذكره أمين الريحاني في كتابه «قلب لبنان» وسماه: «الأديب المسلم - المسيحي». وهو الذي جاء إلى السياسة على أجنحة الأدب والثقافة.

رافق سليمان فرنجيه إلى قمة الرباط في المغرب، خريف العام ١٩٧٤ وهو مستقيل. هناك اجتمع فرنجيه بحافظ الأسد دون علمه وحضوره. إنزعج

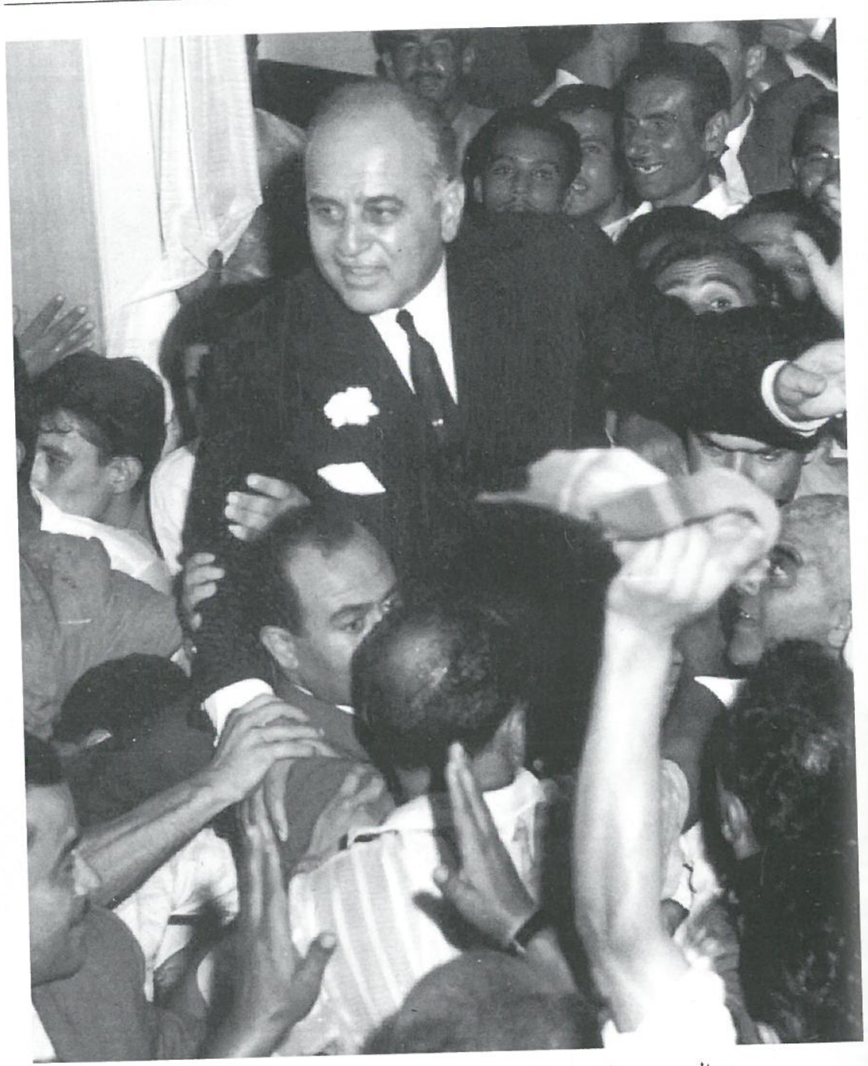
● الرئيس الحاج حسين العويني

الرجل، وكلّف «صهر العائلة» زوج بهيجة رياض الصلح، السفير سعيد الأسعد، أن يطلب موعداً له مع الأسد، ولكنه لم يلقَ جواباً. ركب سيارة السفارة، والعلم اللبناني على ساريتها، والسفير إلى جانبه، وقصدا مقرّ إقامة الرئيس السوري. عبرت السيارة إلى الداخل دون إعتراض، ليفاجأ بهما مسؤول مراسم الرئاسة، ويدخلهما إلى أحد الصالونات ويقفل الباب وينصرف. بعد القهوة أطلّ عليهما من جديد وقال: «نأسف، ليس للرئيس الصلح موعد مع سيادة الرئيس»!!

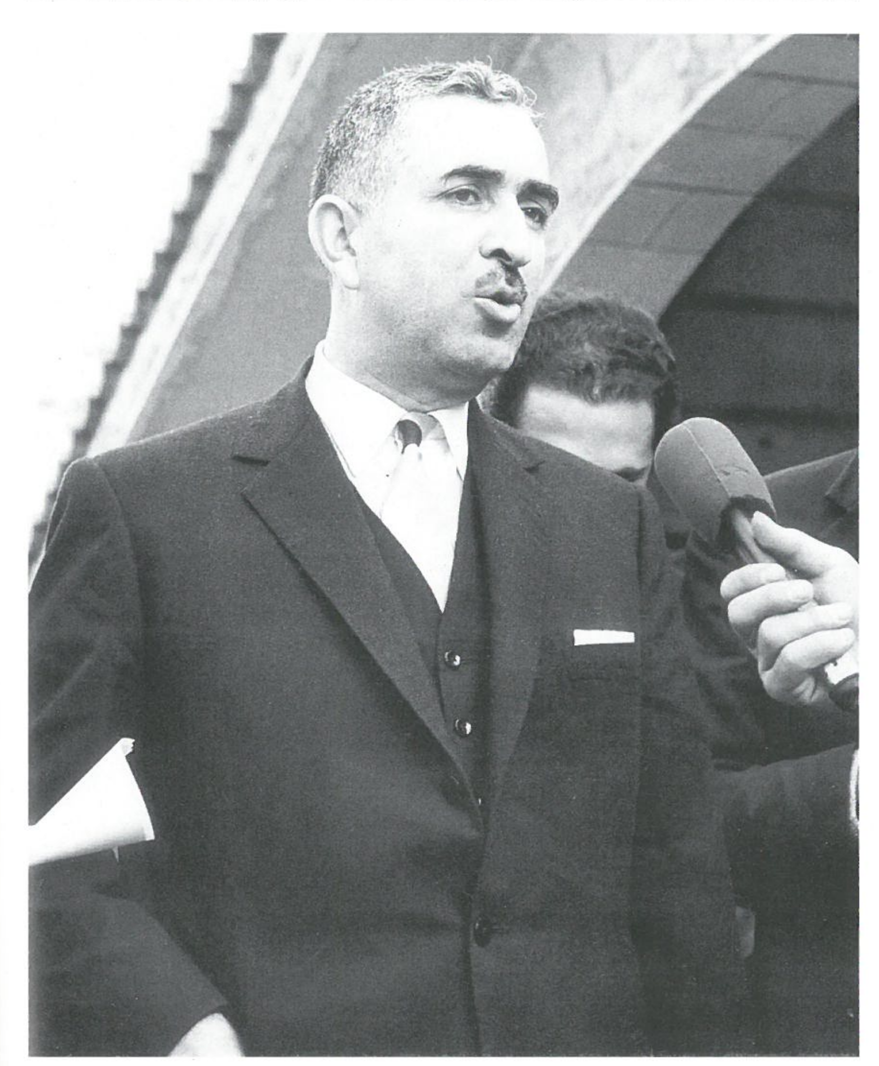
بعدما قدم سليم الحص إستقالة حكومته الثانية، في تشرين الأول ١٩٨٠، كلف الرئيس الياس سركيس تقي الدين الصلح بتشكيل الحكومة. ومنذ اللحظة الأولى شعر الرجل بأن أمور التشكيل غير ميسرة، وأن «الموتور مكربج». أرسل إبن شقيقه منح إلى دمشق حيث قابل عبد الحليم خدام الذي نصحه بأن يعتذر عمه «لأن الأجواء ليست مؤاتية له». فاعتذر.

لم يتوقع، وهو المستقرىء الشاطر، أن تأخذ الأحداث اللبنانية منحى الحرب كما حصل. وكان يعتقد أن «النشاط المسلح» الذي تشهده بعض المناطق هو نوع من «الفولكلور» اللبناني!! ولكن الحرب نشبت، وقتلت، ودمرت، وهجّرت، وأحدثت تغييرات جذرية في الواقعين الديموغرافي والسياسي في لبنان. وكان تقي الدين الصلح من الذين هجّرتهم الحرب من منزله الأثري في الصنائع، إلى شقة في محلة «عين التينة» كانت تشهد كل يوم أحد مجلساً يجمع عدداً من أهل السياسة، والصحافة، والأدب، يناقشون القضايا، ويحللونها، ويتحسرون على أيام لبنان الخوالي. أما هو فكان يرفض أن يوصف المسلحون بالمقاتلين، بل كان يقول: «في لبنان قاتلون ومقتولون. المسلحون هم القاتلون، وغير المسلحين هم المقتولين».

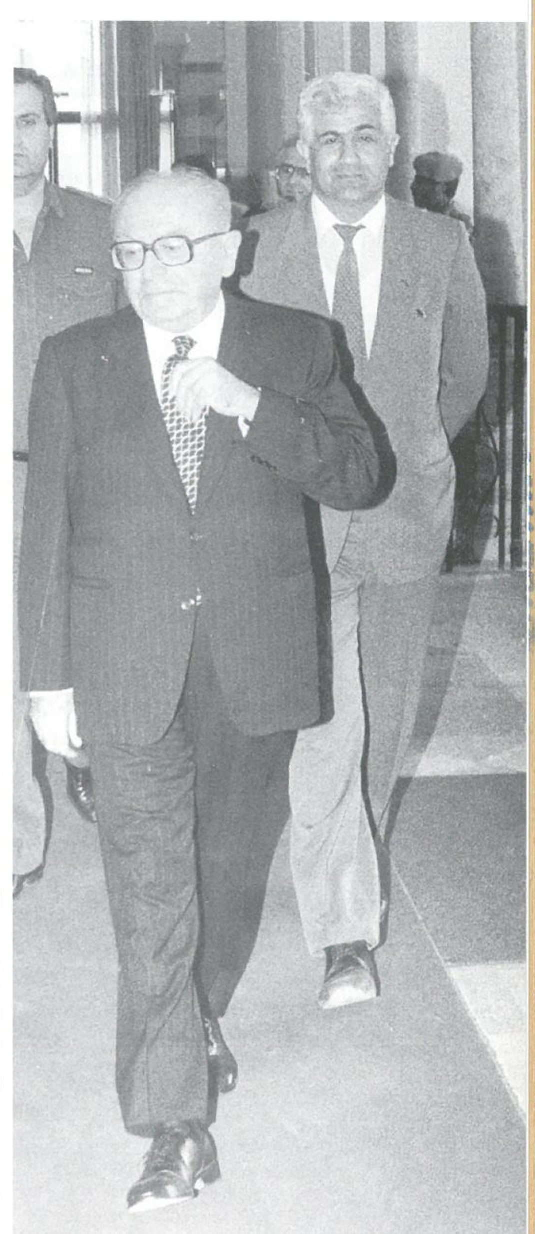
تقي الدين الصلح النسمة الرقيقة، والبسمة الوديعة، والأناقة المتواضعة، واللياقة المثال، تعب قلبه من مراد نفسه الكبيرة، فتوقف عن الخفقان في باريس، بينما كان على أهبة العودة إلى لبنان، وصمت صوت ميثاقي وطويت صفحة مشرقة من التاريخ ملأى بالجد والنشاط والإنجازات والرؤى!



● الرئيس صائب سلام



● الرئيس رشيد كرامي



● الرئيس رشيد الصلح



● الرئيس أمين الحافظ



● الرئيس تقي الدين الصلح والى يساره المؤلف والاستاذ محمود عثمان





● الرئيس سليم الحصّ وعقيلته في عرس ابن المؤلف . . . . وفي جلسة مع الصحافيين حكمة ابو زيد، فكتور سحاب، عزة صافي وسركيس نعوم .

● في قصر بعبدا :
الرئيس الياس سركيس والوزير عبد الحليم خدام والرئيس شفيق الوزان والوزير فؤاد بطرس .

دولة "النمرود":

رشيد الصلح

رشيد الصلح هو رابع «صلحي» يحمل لقب «دولة الرئيس» حتى تاريخ صدور هذا الكتاب. فقد سبقه إلى اللقب كل من: رياض الصلح، سامي الصلح، تقي الدين الصلح. واللافت أن العائلة التي جمعت بين هؤلاء الرجال لم تستطع أن توحّد رؤاهم السياسية ومواقفهم من القضايا العامة فإذا هم مثال التنوع في الوحدة!

جاء إلى السياسة من القضاء، كما راعى مسيرته وموجه خطاه، سامي الصلح. ليست له «كاريزما» الزعامة والقيادة، ولكنه ماهر بارع في كسب ودّ الناس، والتقرب منهم، بأسلوب بسيط وطلّة متواضعة، وكلمة لطيفة، وخدمة خاصة. وهذا ما مكّنه من أن يفوز نائباً عن بيروت في إنتخابات ١٩٦٤ و١٩٦٨ و١٩٧٢ و١٩٩٢، رغم محاربة صائب سلام له، وبذله جهوداً نشطة لإسقاطه ومنعه من متابعة مسيرته النيابية.

من مظاهر «حربقته» وشطارته الإنتخابية، وتحسسه النبض الإنتخابي للبيروتيين، نقله ترشيحه من دائرة إلى أخرى في العاصمة، يوم كانت مقسّمة إلى عدّة دوائر إنتخابية. فمرة فاز في الدائرة الثانية، وأخرى امتطى صهوة الفوز في الدائرة الثالثة. و«شو الفرق ما دام الناخبين أبناء بيروت». كما كان يقول!

ليس خطيباً، ولا هو من النواب الذين «يغطسون» في درس مشاريع القوانين المحالة على المجلس، ولا هو من هواة إنشاء الكتل النيابية أو الإنضمام إلى كتل قائمة. إنه مستقل وطليق الحرية في ركوب أيّ قطار يوصله إلى محطة رئاسة





● الرئيس عمر كرامي ● الرئيس رفيق الحريري

الحكومة. وهذا ما تحقق له في المرتين اللتين رئس فيهما الحكومة في عهدين مختلفين.

وقد أخبرني الرئيس كامل الأسعد أنه تعب حتى أقنع الرئيس سليمان فرنجيه بتكليف رشيد الصلح تشكيل الحكومة التي ستخلف حكومة نسيبه تقي الدين. ففرنجيه كان لا يزال يحاذر «قطع الشعرة» مع صائب سلام على الرغم من جموح سلام في معارضته. وعندما اقتنع لعب «صولد» ضد أبي تمّام.

كان «العداء» لصائب سلام صارخاً في حكومة رشيد الصلح التي حكمت من ٣١ تشرين الأول ١٩٧٤ إلى ٢٣ أيار ١٩٧٥. فقد استبعد منها أعضاء الكتلة السلامية بينما تمثّلت فيها جميع الكتل الأخرى، وضمّت بين صفوفها مالك سلام، شقيق صائب، الذي كان على خصومة سياسية دائمة معه. وجمعت الأحرار والكتائب والدستوريين والإشتراكيين والمستقلين، مما سهّل لها الفوز بثقة ٦١ نائباً، مقابل ١٤ معارضاً، وإمتناع نائبين عن التصويت.

أما حكومته الثانية فكانت في أيار من العام ١٩٩٢، بعد استقالة حكومة عمر كرامي إثر تظاهرات ٦ أيار المشهورة، وكانت مهمتها الأساسية إجراء الإنتخابات النيابية. تلك الإنتخابات التي قاطعها ٨٤٪ من اللبنانيين حسب أرقام وزارة الداخلية!!

***

رشيد الصلح سياسي بيروتي تقليدي بامتياز، ذو موقع متقدم في هرم «الماسونية»، لم يدع يوماً أنه زعيم على مستوى لبنان، ولم يشتغل بدافع من هذا الطموح. «قد بساطك مد رجليك»! وهو بطبعه، ميّال إلى التسوية في القضايا العامة، ليس لأنه ضدّ العنف فحسب، بل لأنه يؤمن بأن لبنان الكيان هو دولة التسوية، أو تسوية دولية.

قليلة خصوماته السياسية، كما هي قليلة مبادارته، وقليلة إنجازاته في الحكم. ولكن حضوره كان كثيفاً في جميع النشاطات السياسية اللبنانية، خصوصاً في المفاصل الأساسية لهذه النشاطات.

زار دمشق وهو رئيس للحكومة، وكان يشعر بأنه مميّز عندها لأن الرئيس

حافظ الأسد أجلسه عن يمينه بينما كان يجلس رؤساء الحكومة الآخرين على يساره!؟

في لقاء مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، حضره رشيد كرامي وتقي الدين الصلح وسليم الحص، أخذ خدام على السياسيين اللبنانيين سعيهم لاحتكار العمل السياسي، وتوريثه لأبنائهم من بعدهم، مما يحول دون وصول غيرهم إلى المناصب المرموقة. فقال رشيد الصلح: «هالأمر ما بينطبق على أيّ واحد منّا. فأنا عندي بنت وحيدة وكذلك الرئيس الحص، وتقي بك ما عندوش ولاد، أما رشيد أفندي فبعدو تحت نصيبو».

كنت في مكتبه بالسرايا عندما جاءني هاتف يبلغني أن حاجزاً فلسطينياً خطف بشير الجميل. ولما نقلت الخبر إليه قال: «مصيبه هالشي! إطلبلي كمال جنبلاط».

وبعدما تكلم مع جنبلاط وتمنّى عليه التحرك بسرعة قبل «وقوع المحظور» سألته لماذا لا يكلم ياسر عرفات، فقال لي: «كذاب. جنبلاط بيعرف بلغتو ويبمون عليه».

أقلق المطلوب من العدالة، أحمد القدور، مدينة طرابلس التي تحصن في أحد أحيائها وراح، مع جماعته، يعيثون فيها فساداً ويهددون المواطنين بحياتهم وأرزاقهم. وصارت تعدياته حديث الناس والخبر الأول في الصحف، ومصدر النقد القاسي للحكومة ورئيسها، الذي هو وزير الداخلية!!

جمع مجلس الأمن الداخلي، وأنّب أعضاءه، وإتهمهم بالتقاعس وقال لهم: «صحيح أنا مسالم ومتساهل ولكن عند الحشرة، نمرود كبير». ووضعت خطة محكمة لاقتحام معقل القدور، أشرف بنفسه على تنفيذها ميدانياً في طرابلس، وانتهت بقتل أحمد القدور برصاص والد شارل أيوب، صاحب جريدة «الديار»، الذي كان السباق من رجال الأمن في الوصول إلى حيث يختبىء القدور.

بعد أحداث عين الرمانه، يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥، طلب منّي أن أرافقه إلى منزل جان عزيز في محلة السيوفي بالأشرفيه. لحق بنا الصحافيون والمصورون. طلب من سائقه أن يتوجه إلى زقاق البلاط تمويهاً، فإذا هم وراءنا. أوقف السيارة أمام حلاّق هناك ودخلنا الصالون وجلس على الكرسي وقال للحلاق: «عمال

حالك عم تقصلّي شعري». وانطلت الخدعة على أهل الصحافة وغادروا وكفّوا عن ملاحقتنا.

قال له جان عزيز: «الوضع مكهرب ويحتاج إلى التعقل والروية لمنع الإنفجار الكبير. نصيحتي أن تتحاشى الصدام برئيس الجمهورية لسببين: الأول خطر النتائج والثاني كونك إبن الصلح وعلى كتفيك تبعات تراث لا يجوز التفريط به أو الإساءة إليه». وافق على ما سمع وقال: «أتمنى ألاّ يحملني عناد الرئيس فرنجيه على الإصطدام به».

قال جان: «إنتبه.. مستقبلك قدامك كرئيس حكومة»؟

قال: «إذا لبّى مطالبي ما في مشكلة»؟!

وحدثت المشكلة وانفجر الخلاف في مجلس النواب، واصطدم رئيس الحكومة بالنائب الكتائبي أمين الجميل بسبب تحميله الكتائب مسؤولية حادث بوسطة عين الرمانه، وكانت إستقالة الحكومة، وبداية الحرب اللبنانية التي استمرت خمس عشرة سنة.

***

في سابقة أسعدية مدهشة، زار كامل الأسعد، وهو رئيس لمجلس النواب، الرئيس رشيد الصلح في منزله، بعيد صدور مرسوم تشكيل الحكومة، داعماً ومؤيداً، فاستقبل بالتصفيق والهتاف من البيروتيين الذين كانوا في منزل الصلح.

وأخبرني كامل الأسعد «إن ترحيب الإستقبال تبخّر عند المغادرة، وتحول إلى برودة غير طبيعية، قرصني صقيعها، وأدهشني سببها، عندما أخبرني شاهد عيان أن الصلح نفسه أزعجته حرارة الإستقبال، وطلب من الحضور عدم تكرار ذلك عند المغادرة»!! وأضاف الأسعد: «وعندما قيل لي ذلك، تذكرت أن رشيد الصلح قطع إجتماعي به، وتوجّه إلى حيث كان يقف الحضور، على مدخل المنزل، وتكلم معهم للحظات ثم عاد إليّ»؟!

في أول يوم أحد بعد صدور مرسوم حكومته الثانية، العام ١٩٩٢، تزاحم البيروتيون بالألوف للسلام عليه، وتهنئته، حتى استحال عليهم ذلك وهو الذي يسكن في الطابق التاسع. فكان يطل عليهم من على «البلكون» محيياً وهم

يصفقون له. وقال لي وأنا أقف إلى جانبه: «هذه هي بيروت المنتفضة لكرامتها».

بسيط.. بسيط رشيد الصلح وغير مهتم بالمظاهر والرسميات. لم يغيّر، زمن حكومته الثانية، عادة السير الصباحي على شاطىء البحر. ولا غيّر طريقة استقبال الناس في منزله، أو في السرايا حيث كانت الرسميات في حدودها الدنيا.

إستعان بعدد من المستشارين منهم: بشاره مرهج - النائب والوزير في ما بعد - للشؤون العربية، العميد سليم درويش للشؤون العسكرية، والداعي للشؤون الإعلامية. وكان أول من أطلق لقب «دولة الرئيس» على نائب رئيس مجلس الوزراء يومها، ميشال المر.

كان يضع التقارير الرسمية التي تصله من الأجهزة الأمنية في «كيس نايلون» يحمله معه إلى السرايا ومنها، جيئة وذهاباً. ولما لفتّه إلى أن الصحافيين «يؤنغلون» على هذه الظاهرة، ضحك وقال: «عال. أحسن من الأنغلي على شي أهم»!!

فاجأته نتائج إنتخابات العام ١٩٩٢، وهو يتلقاها من وزارة الداخلية. وقد أسفرت عن نجاحه هو وبشاره مرهج من اللائحة التي كان يرئسها. وقد أنحى باللائمة على الأرمن الذين كانوا ضمنوا نجاح مرشحيهم بالتزكية، فانصرفوا عن المشاركة في الإنتخابات، وهو من كان يعوّل على أصواتهم ولا ينزعج من تلقيبه Garabet كدليل على صداقته الأرمن. وكان يقول: «لو ما في ست نواب سنّة لبيروت كنّا رحنا».

ودود رشيد الصلح، ولائق في تعاطيه مع معاونيه وأصحابه. لقد زارني في منزلي، إثر عملية جراحية أجريتها، في العام ١٩٩٤، وصعد السلم إلى الطابق الرابع بسبب إنقطاع الكهرباء. وهو لا ينفك يسألني عن صحتي وعن «أهلنا في منطقة جزين» كلما زرته وكلما التقينا في إحدى المناسبات.

إقتناعي الخاص بأن رشيد الصلح هو أفضل من يمثل الواقع اللبناني بتقاليده، وصداقاته، وخلافاته، وكواليس سياسته، ولياقات علاقاته، وآداب التعاطي بين مسؤوليه. إنه نموذج لا مثيل له، ولا أعتقد أنه يمكن أن يتكرر مستقبلاً.

دولة "العسكري":

نور الدين الرفاعي

يعتقد كثيرون أن الوضع المأزوم الذي كان يعيشه لبنان في شهر أيار من العام ١٩٧٥، والفراغ الحكومي الذي أحدثته إستقالة رشيد الصلح، والحاجة إلى قيام حكومة تملأ الفراغ وتتولّى تبعات الحكم في تلك الأيام المضطربة، حملت الرئيس سليمان فرنجيه على تشكيل «حكومة عسكرية» برئاسة العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي، في ٢٣ أيار ١٩٧٥.

حكومة عسكرية في لبنان؟ سابقة لم «يهضمها» اللبنانيون، ولم يتقبلوها، الأمر الذي حمل نائب الرئيس ووزير الإعلام والتربية، العميد موسى كنعان، على الإسراع إلى طمأنة القلقين، وتهدئة الغاضبين، بالقول: «إن الحكومة هي حكومة عسكريين وليست حكومة عسكرية». أيّ أنها مشكّلة من عسكريين سيمارسون الحكم بوسائل غير عسكرية.

والواقع أن وزراء هذه الحكومة كانوا من العسكريين المعروفين بزهدهم في الحكم، وبرفضهم أساليب قمع الناس بالقوة، وبتحلي معظمهم بثقافة عامة واسعة وعميقة. وقد تسلموا الحقائب الوزارية على الشكل التالي: العميد الأول المتقاعد نور الدين الرفاعي: رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدل، والصحة العامة، والصناعة والنفط. العميد الركن موسى كنعان: وكان نائباً لرئيس أركان الجيش- نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للإعلام والتربية الوطنية والفنون الجميلة. العماد إسكندر غانم: وكان قائداً للجيش - وزيراً للدفاع الوطني، والموارد المائية والكهربائية. العماد سعيد نصر الله: وكان رئيساً للأركان -

وزيراً للداخلية، والإسكان والتعاونيات. العميد الركن فوزي الخطيب: وزيراً للإقتصاد، والتجارة، والتصميم العام. العميد الركن فرنسوا جنادري: وزيراً للعمل والشؤون الإجتماعية، والبريد والبرق والهاتف. العميد الركن زين مكّي: وزيراً للأشغال العامة والنقل، والزراعة. الدكتور لوسيان دحداح: كان المدني الوحيد في الحكومة - وزيراً للخارجية والمغتربين، والمالية، والسياحة.

لم تعمّر طويلاً هذه الحكومة، ولم تمثل أمام مجلس النواب، وأخلت الساحة لحكومة جديدة برئاسة، رشيد كرامي، في الأول من تموز ١٩٧٥ شهدت البلاد في أيامها أحداثاً أمنية وسياسية كثيرة، وكبيرة، لعل أهمها تعديل الدستور وإنتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية قبل الوقت المحدد، أصلاً، لهذا الإنتخاب.

* * *

لم تقم علاقة مباشرة بيني وبين الرفاعي خلال الأيام المعدودات التي أمضاها رئيساً للحكومة. وما أعرفه عنه مصدره الذين عايشوه وعرفوه في سلك الدرك الذي كان من ضباطه المجلين بامتياز كلي.

يقال إنه كان خارق الذكاء، دقيق الملاحظة، سريع الخاطر، صارماً في عقابه، ومنصفاً في ثوابه. عايش الإنتداب الفرنسي والعهد الإستقلالي قائداً للدرك ثم مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي. يُحكى عنه أنه كان يحفظ عن «ظهر قلب» أسماء الدركيين ورتبهم وأماكن عملهم ومواعيد ترقياتهم. وكان يستحيل على أيّ متدخل أن يخدعه أو يوقعه في مأزق. كان عيناً لا تنام وحركة لا تهدأ. يجول على المراكز بنفسه و«يكبس» المخافر، ليلاً ونهاراً، مفتشاً، مدققاً، سائلاً، ومصدراً التعليمات. والعقاب الصارم لمن يخالفها.

كان يشدد على قيافة العناصر ونظافة أحذيتهم، وحلق ذقونهم يومياً والامتناع عن التدخين أثناء الخدمة وعدم رفع الكلفة مع أصحاب القضايا والموقوفين. في إحدى جولاته الليلية على المراكز، لاحظ عن بعد «بصيص سيكارة» في فم الخفير. وعندما وصل إليه لم يجد في يده شيئاً ولا في محيط وقوفه. شمّ رائحة فمه فإذا هي رائحة تبغ!! قال للدركي: «رائحة فمك تدينك ولكني سأعفو عنك

إذا أخبرتني أين أخفيت السيكارة»؟

أجابه الدركي مرتجفاً متلعثماً: «في ماسورة البارودة سيدنا». وقلب البندقية رأساً على عقب فوقعت السيكارة من الماسورة!!

يوم وفاته شيعته مدينة طرابلس بموكب مهيب حاشد!

دولة "الموقف":

سليم الحص

دخل عليّ صديقي وإبن ضيعتي مليخ، المحامي عصام سعيد أبو ملحم، وأنا أهمّ بتسجيل إنطباعاتي عن الرئيس سليم الحص فقال: «أنا كشيعي أعتبر سليم الحص يشبه إلى حدّ بعيد أحد الائمة بزهده، وعلمه، ونظافة نفسه ويده».

الدكتور في الإقتصاد، سليم الحص، هو ثاني رئيس للحكومة في لبنان - بعد أمين الحافظ - الذي جاء إلى دنيا السياسة وتبعات الحكم من عالم أكاديمي علمي ومالي تقني، بعيد عن السياسة وبريء من ألاعيبها والمقالب. عرفه الياس سركيس عندما كان حاكماً لمصرف لبنان، وكان الحص رئيساً للجنة الرقابة على المصارف. تعاون الرجلان في تنفيذ برنامج واسع للإصلاح المصرفي، واكتشفا جوامع مشتركة كثيرة بينهما فتصادقا.

ومن أبرز تلك الجوامع الإنتماء إلى بيئة شعبية متواضعة، والكفاح المرير لاكتساب العلم والنجاح في الحياة.

ولد سليم الحص في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٩ في حي زقاق البلاط من بيروت، وكان الولد الخامس، والأصغر لوالديه. توفي والده الصيدلي أحمد وهو طفل عمره سبعة أشهر، «فعاشت العائلة في حال من الضيق الشديد..» وكان على الأرملة ذات الـ ٢٧ ربيعاً أن تتحمل نفقات معيشة، وتعليم الأطفال الخمسة من دخل محدود ومتواضع. وعندما بدأ الطفل سليم يذهب إلى المدرسة، كان «يفوز» بـ«خارجية» نصف قرش من والدته صباح كل يوم. ويروي الدكتور سليم الحص أنه في أحد الصباحات سمع والدته تهمس في أذن خالته،

دريّه الحص، التي كانت ترعى الأسرة، وتحيطها وتحيط شقيقتها الأرملة وداد، بكثير من العطف، أنه لم يعد معها قرش واحد. فأسرع يعيد نصف القرش الذي معه إلى والدته التي حضنته بحنان، وضحكت ضحكة حزينة، وقالت له: «هيدا إلك.. وأنا بدبّر حالي».

من مدرسة المقاصد انتقل سليم الحص إلى الآي سي، بعدما تعهدت إبنة خالته صفية الحص، التي صارت زوجة عثمان الدنا، بنفقات دراسته. ومنها انتقل إلى الجامعة الأميركية، وبعدها إلى جامعة انديانا في أميركا، ثم إلى مكتبة الكونغرس في واشنطن حيث أعدّ أطروحة الدكتورا، وكان موضوعها «الدور الذي يمكن أن يقوم به مصرف مركزي في لبنان». وكان ذلك في العام ١٩٦١ قبل إنشاء مصرف لبنان. ويعترف الرجل أن معظم نفقات دراسته كانت من أقاربه ومن منح جامعية ومؤسسة روكفلر الأميركية ومن عمله المتواضع وهو يتابع دروسه الجامعية.

درّس في الجامعة الأميركية في بيروت، «إقتصاد الأعمال، والإقتصاد الهندسي، والإقتصاد الكلي والمحاسبة»، ورئس دائرة الأعمال فيها، وعمل في غرفة التجارة والصناعة، حيث تعرّف على ليلى فرعون، إبنة دير القمر، الموظفة في الغرفة، فتزوجا في العام ١٩٥٧، ورزقا بإبنة وحيدة أسمياها وداد على إسم جدتها. وقد توفيت الزوجة في ١٢/ ٥/ ١٩٩٠ بعدما أشهرت اسلامها وهي على فراش الموت، فسألها زوجها إذا كانت مقتنعة بذلك فأجابته بصوت خفيض: «بدّي إندفن معك بقبر واحد». ولم يتزوج بعد وفاة زوجته.

عمل سليم الحص محاسباً في شركة التابلاين لمدة سنتين، و«فشل» في الحصول على «وظيفة» عامل في حدائق الجامعة الأميركية «لأن الإدارة كانت قد ارتبطت مع طالب غيره». وسافر إلى الكويت في العام ١٩٦٤ وشغل منصب المستشار المالي «للصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية»، حيث وفّر مبلغاً من المال مكّنه من شراء قطعة أرض في «الدوحه» قرب بيروت بنى عليها منزلاً أنيقاً لا يزال يتردد عليه من وقت لآخر.

يروي الرئيس الحص بعض ما تعرّض له من أخطار جسدية إبان الإجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وبعد ذلك وقبله ويقول:

«لدى اقتحام القوات الإسرائيلية منطقة الدوحة في طريقها إلى بيروت وجّهت نيران رشاشاتها الثقيلة إلى منزلي، وكنت وعائلتي داخله. وعندما توجّه الجيش العدو لحصار بيروت بعثت برسالة إلى مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد أطلب إليه الإتصال بالسفارة الأميركية لتأمين إنزالي من الدوحة إلى بيروت، إسوة بما كان للسيد وليد جنبلاط. فجاءتني سيارة من السفارة الأميركية وفيها أحد المسؤولين في السفارة فانتقلنا في سيارة السفارة جميعاً إلى بيروت عابرين الخطوط العسكرية الإسرائيلية التي ملأت الطريق. وأقمت في بيروت المحاصرة طيلة فترة الحصار أكابد مع أهل بيروت الصامدين، وقد أويت إلى منازل بعض الأصدقاء الغائبين عن المدينة أتنقّل من منزل إلى آخر حسب مقتضيات الظروف.

عند انتخاب الشيخ بشير الجميل رئيساً هاجم فريق من المسلحين منزل الأستاذ عثمان الدنا (زوج إبنة خالتي) وكنت داخله مع زوجتي وإبنتي. فوقعت إحدى القذائف على مقربة منّي، وأصيب صهري سامي الحص برصاصة فنقلته إلى مستشفى الجامعة الأميركية.

في اليوم الأول من عيد الأضحى في العام ١٩٨٤، كنت في طريقي إلى منزل المفتي سماحة الشيخ حسن خالد في منطقة الروشة لاصطحابه، بالنيابة عن رئيس الوزراء رشيد كرامي، إلى صلاة العيد. وقبل وصولي إلى منزله بنحو مائتي متر، إنفجرت سيارة في وجهي، فقتل العسكري أحمد الحاج شحادة الذي كان يقود سيارتي، وأصبت بحالة اختناق شديد جراء الصدمة والدخان الكثيف الذي لفّني، فحملني إلى مستشفى الجامعة شاب كان في الجوار. أحيلت قضية محاولة اغتيالي إلى المجلس العدلي، ولكن أي تحقيق جدّي في الحادث لم يحصل نظراً لضلوع بعض الأشخاص المرموقين في التخطيط للمحاولة، على ما تناهى إليّ لاحقاً». ونجا من الموت بأعجوبة مرة ثانية عندما اعتذر، مع الرئيس حسين الحسيني، عن مرافقة الرئيس رينه معوض في السيارة التي استشهد فيها يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٠ على بعد أمتار من وزارة الإعلام.

عندما انتخب سركيس رئيساً للجمهورية في شهر أيار من العام ١٩٧٦ غادر مصرف لبنان نهائياً إلى منزله في الحازميه. وكان سليم الحص يجتاز خطوط

التماس، عند نقطة «مستشفى أوتيل ديو»، مستقلاً سيارة إبنته وداد الصغيرة، ويعبر «الخط الأخضر» بالسرعة القصوى إلى الجانب الآخر، حيث ينتظره اللواء ميشال ناصيف، ويرافقه إلى منزل الرئيس سركيس الذي كلف صديقه سليم وضع تصور عام لبرنامج الإنماء والإعمار يمكن للعهد الجديد أن يعتمده. فنفذ المهمة وأعدّ البرنامج ومن ضمنه إنشاء مجلس الإنماء والإعمار.

***

إستوعب رئيس الجمهورية الجديد - كما يقول كريم بقرادوني في كتابه «السلام المفقود» - معارضة سوريا هيكلية الحكومة السياسية التي كان ينوي تشكيلها برئاسة تقي الدين الصلح، فاختار صديقه وزميله في مصرف لبنان، الدكتور سليم الحص، رئيساً لحكومة ثمانيّة ليس بين أعضائها إلاّ سياسي واحد هو فؤاد بطرس. وكان قد فاتح الحصَّ باحتمال تعيينه وزيراً في الحكومة التي قد يشكلها الصلح فطلب أن يتولّى حقيبة شؤون الإنماء والإعمار. ومن أوائل قرارات الحكومة الحصية كان إنشاء مجلس الإنماء والأعمار وتعيين الدكتور في الإقتصاد محمد عطا الله رئيساً له.

باشر مهماته الرسمية، في ١٠ كانون الأول ١٩٧٦، في مقر مجلس الخدمة المدنية، في شارع فردان - رشيد كرامي الآن - وفي مكتب جد متواضع، لأن السرايا الكبيرة كانت مدمرة ولا تصلح لاستقبال رئيس الحكومة وموظفي الرئاسة. وقد أدهشني تواضعه، وأحرجني تهذيبه، وأعجبني أسلوبه في العمل، فأحببته «من كل قلبي» إلى جانب إحترامي له كرئيس للحكومة.

كان مطهّراً من دنس الطائفية وبريئاً من ممارسات السياسيين وشهواتهم. فحاول تضمين البيان الوزاري لحكومته الأولى جملة تعبّر عن التزام الحكومة العمل على إلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش. ولكن وزير الخارجية، فؤاد بطرس، تدخل في الموضوع وقال في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٦ كانون الأول ١٩٧٦ :

«إستمعوا لي أيها الإخوة، فأنا أكاد أكون المتمرس الوحيد في السياسة بينكم. لست ضد مبدأ إلغاء الطائفية في الوظيفة، وأحبذّه كل التحبيذ، ولكن إذا

التزمنا المبدأ في بيان وزاري فإنما نكون قد أخذنا على أنفسنا عهداً لن نستطيع الوفاء به في ظل الأجواء الطائفية المهيمنة. فأتمنى أن تأخذوا برأي وتصرفوا النظر عن هذه العبارة». وبعد نقاش شارك فيه الوزراء، حسم الرئيس سركيس الجدل لمصلحة الحجة التي أدلى بها فؤاد بطرس «حتى لا يكون إلتزام لا قبل للحكومة في تنفيذه».

كان ينظر إلى الأمور بعين الطبيب، ويعالجها بعقل القاضي، ويتعامل مع الناس بروحية المحبة والثقة، ويحلم بأن يوقف الحرب ويعيد الرخاء والازدهار إلى لبنان. لذلك، قال في البيان الوزاري لحكومته:

«إن أول ما يتّجه إليه تفكيرنا، ونحن في هذا الموقف الذي يمتلىء فيه القلب بروعة المسؤولية أمام الله والوطن، هو الخشوع أمام الأرواح البريئة من ضحايا الوطن، ومعاهدة أبنائه بتحمل التبعات الجسام من أجل التغلب على المصاعب التي خلّفتها هذه الأزمة المحنة».

لم يكن قد مضى على «الأزمة المحنة» أكثر من سنة ونصف السنة، وكانت قمتا الرياض والقاهرة العربيتان قد أنشأتا «قوة الردع العربية» وأمّلتا اللبنانيين بوقف الحرب والعودة إلى هدوء السلام وطمأنينته، ولكن الرياح جرت عكس ما اشتهته السفينة اللبنانية، وإستمرت الحرب مشتعلة مدمرة، ومهجرّة، وممزقة الشعب والبنى والمؤسسات حتى العام ١٩٩٠!!

عمّرت حكومة الحص الأولى من ٩ كانون الأول ١٩٧٦ إلى ١٦ تموز ١٩٧٩، حيث خلفتها حكومته الثانية التي كانت سياسية بالكامل، ولكنها لم تقوَ على البقاء إلاّ إلى ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠ بسبب الخلافات التي برزت بين رئيسها ورئيس الجمهورية، واستحال عليهما حلّها بالتي هي أحسن كما كانا يفعلان سابقاً!!

لست هنا لأناقش هذه الخلافات وأحكم فيها. هذه ليست مهمتي، ولا أنا في وارد التنطح لتنكبها وركوب مركبها الخشن. أنا هنا لأسجل انطباعاتي ومشاهداتي عن سليم الحص الإنسان، والمسؤول، وأسلوبه في الحياة وممارسة المسؤولية، والتغيير الذي لاحظتُ معطياته في نهجه السياسي، ومواقفه العامة، عبر تمرسه بالحكم، وتعاطيه الشأن الوطني، منذ العام ١٩٧٦ حتى أواخر العام

٢٠٠٠، تاريخ إستقالة الحكومة التي كان يرئسها ليخلفه رفيق الحريري.

***

في أول جلسة عقدها مجلس الوزراء، بعد تشكيل الحكومة تقرر فرض الرقابة على الصحف، وإغلاق إذاعتي «صوت لبنان» الكتائبية و«صوت لبنان العربي» الناطقة بإسم «المرابطون». أخذ الرئيس الحص على عاتقه بحث مصير «صوت لبنان» مع الشيخ بيار الجميل، الذي كان صرح «بأن الكتائب مع ما يقرره مجلس الوزراء». رفض الشيخ بيار إغلاق الإذاعة وقال: «عندي ثلاثة أبناء هم: أمين وبشير و«صوت لبنان» ولا يمكن أن أقتل واحداً منهم»!! ودخل الحص في حقل من علامات الإستفهام؟؟؟

أما فرض الرقابة على الصحف، فقد كان تلبية لطلب ملح أعرب عنه القادة للرئيس سركيس في كواليس القمة العربية التي أنشأت قوات الردع العربية. وقد تمّ الإتفاق مع نقيب الصحافة، رياض طه، على أن تكون الرقابة ذاتية تتولاها نقابة الصحافة بواسطة صحفيين منتسبين إليها.

حول هذه الواقعة يقول الرئيس الحص:

«عندما دفع الرئيس سركيس المشروع إليّ إعترضت قائلاً: «علام العجلة؟ دعنا نناقش الفكرة أولاً». فأجابني همساً: «لن تكون قوّة ردع عربية، ولن تكون لجنة عربية رباعية، ولن تكون مساعدات عربية للإنماء والإعمار ما لم نبدأ بهذا الإجراء». كان ذلك من أجواء كواليس القمة العربية في القاهرة التي لم أطلع عليها حتى تلك اللحظة. كانت الحرية الصحافية في لبنان همّ العرب. وكانت النزاعات العربية المتفجرة على الساحة اللبنانية تنعكس في حملات الصحف».

جاء في بيانه الوزاري الأول أن الحكومة «.. ستنصرف بادىء ذي بدء إلى متابعة توطيد الأمن والإستقرار في البلاد بحيث يستعيد الحكم هيبته والقانون سلطته ويعود لحق الفرد والجماعة كل حرمته. ويستوجب ذلك الإسراع في إعادة تكوين قوى الأمن وإعادة بناء الجيش ليقوم بواجبه لا سيما على الحدود الجنوبية».

تحققت هذه الأمنية بشكل مقبول، ومعقول، ونعم لبنان بفترة من الهدوء

خال الجميع معها أن القتال قد انتهى، وأن قوات الردع العربية قد أنجزت مهمتها بنجاح، وأن لبنان على الطريق الصحيح ليستعيد وهجه السابق. وعلى الرغم من معارضة الفلسطينيين وحلفائهم في «الحركة الوطنية»، بزعامة كمال جنبلاط، ألقى سليم الحص بثقله وراء إرسال الجيش إلى الجنوب، إنفاذاً لما ورد في بيانه الوزاري، وأرسلت قوة عبر البقاع الغربي، ولكن إسرائيل وعملاءها في «جيش لبنان الجنوبي» تصدّوا لهذه القوة بالنار، وأوقعوا الضحايا بين عناصرها، وأوقفوها عن التقدم في بلدة كوكبا!! وأرسلت قوة ثانية من بيروت عبر الخط الساحلي رافقها الحص بنفسه إلى صيدا ولكن إسرائيل وعملاءها منعوها من التقدم.

إتصلت به من تونس، حيث كان يجتمع وزراء الخارجية العرب، تحضيراً للقمة العربية، وأخبرته أن الوفد الفلسطيني يشيع بين الوزراء أنه غير موافق على ورقة العمل التي سيعرضها رئيس الجمهورية على القمة!! أملى عليّ تصريحاً ينفي ما يشاع، ويؤكد أن الحكومة هي التي وضعت الورقة، وأنه شخصياً يتبنى كل كلمة فيها. وطلب مني توزيع التصريح على الصحافيين الذين يتابعون المؤتمر. وقد أغضب موقفه الوفد الفلسطيني فراح أعضاؤه يهاجمونه.

تبيّن، نتيجة الإمتحان الذي أجراه معهد الدروس القضائية للطلاب الذين سيصبحون قضاة، أن عدد المسيحيين الناجحين هو أكثر من عدد المسلمين. تريث وزير العدل في إعداد مرسوم التعيين مراعاة منه للتوازن الطائفي، بينما كان مجلس القضاء الأعلى يلح من أجل تعيينهم لحاجة المحاكم إليهم. أبدى رئيس الحكومة إستعداده لتوقيع المرسوم فقال له رئيس الجمهورية: «المسألة كبيرة يمكن تثير المفتي ضدك».

أجاب الحص: «أنا أمام أمرين لا ثالث لهما: إما أن أثق بمعهد الدروس القضائية وأقبل بالنتائج التي يقدمها لنا، وإما أن لا أثق به، وساعتها علي أن أغيره أو ألغيه. وبما أني أثق به فسأقبل بنتائجه، وأدعو المسلمين إلى أن يرسلوا أفضل أبنائهم إلى المعهد لينافسوا المسيحيين على النجاح ويتفوقوا عليهم». ووقع المرسوم وواجه الغضبة الإسلامية عليه ودجّنها بالمنطق السليم.

بعد مدة أُجريت امتحانات في وزارة الخارجية لتعيين ملحقين دبلوماسيين

تفوّق المسلمون فيها على المسيحيين، وجاءت نتائجها تخرق قاعدة التوازن الطائفي. أحجم الرئيس سركيس عن تعيين الناجحين بضغط من «الجبهة اللبنانية» فأجريت إمتحانات جديدة لتحقيق التوازن الطائفي!! وصُدم سليم الحص!

نشب خلاف على مصير الضباط الذين كانوا قد خرجوا على القيادة ثم أعيدوا، بعد عملية التوحيد وإعادة بناء الجيش. قال الحص بمبدأ معاملة الجميع معاملة واحدة، طالما أن الجيش يبدأ مرحلة جديدة. دار جدال حول هذه المسألة إكتشف رئيس الحكومة خلاله أن هناك رفضاً لاستقالة بعض الضباط مع الموافقة على استقالة جميع الضباط غير المرضى عليهم. إعترض على ذلك فكان أن اعتمدت تسوية معينة، ولكن الخلاف تفاقم حول مصير الإقالات إلى أن إنتهى أجل المرسوم الإشتراعي دون إقالة أحد.

إستمرت الحرب واتسع نطاقها، وتضخمت أضرارها، وتعمقت تباينات المواقف منها. وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك على نظرة رئيسي الجمهورية والحكومة إلى هذه التداعيات، وأن يظهر خلاف على تقويمها، وعلى طريقة التعاطي معها. فالياس سركيس إبن «الشرقية المسيحية» لا يمكنه أن ينخلع منها، أو يقطع معها بالكامل ولا يتجاوب، ولو في الحد الأدنى، مع مطالبها وتوجهاتها. وسليم الحص هو إبن «الغربية - المسلمة» التي لها مطالبها وتوجهاتها الخاصة بها، وبالقوى التي تدعمها، ويستحيل على المسؤول الذي ينتمي إليها أن يتجاهلها، خصوصاً إذا كان هو شخصياً مقتنعاً بصحة بعضٍ منها.

وعن الأجواء التي عاشتها حكوماته «السركيسية» يقول:

«كانت حقبة الحكومة الأولى حقبة تصعيد وتدهور مستشرين. واستقلتُ في العام ١٩٧٨ لأفسح في المجال أمام الرئيس سركيس لتحقيق حلمه بالإتيان بحكومة فعاليات. وبعد مشاورات أجراها مع النواب عاد الرئيس سركيس فسمّاني لتأليف تلك الحكومة. أجريت لهذه الغاية أوسع المشاورات مع النواب والقوى المتصارعة لأصطدم سريعاً باستحالة قيام مثل هذه الحكومة. فاضطررت، في خطوة غير مسبوقة، إلى العودة عن إستقالة الحكومة. وهكذا عادت الحكومة الأولىً في عهد الرئيس سركيس فاستأنفت نشاطها وكأن شيئاً لم يكن.

وفي العام ١٩٧٨ نفذّت إسرائيل إجتياحها الجنوب في ما سمّته «عملية الليطاني» بهدف إقامة حزام أمني شمالي حدودها. وصدر على الأثر القرار ٤٢٥ عن مجلس الأمن الدولي الذي دعا إسرائيل إلى الإنسحاب الفوري من لبنان، فكان أن استمر الإحتلال حتى العام ٢٠٠٠.

بقي الحال على هذا المنوال حتى العام ١٩٧٩ حينما تفاهمتُ مع الرئيس سركيس على الإستقالة تمهيداً لقيام حكومة سياسيين تحلّ محلّ حكومة التكنوقراط. بعد مشورات أجراها مجلس النواب، عاد الرئيس سركيس فكلفني تأليف الحكومة، فكانت حكومة ضمّت بعض نجوم السياسة في لبنان».

وفي سياق تسليط الضوء على بعض نشاط الرئيس الحص في الحكم، عهد الرئيس الياس سركيس يقول:

«إقترحت على الرئيس سركيس إعلان برنامج إصلاحي يتمّ الوفاق عليه فتنتهي الأزمة الدامية. وكنت أعددت مشروع نصّ لمثل هذا البرنامج، فعرضته عليه في حضور وزير الخارجية الأستاذ فؤاد بطرس الذي كان الرئيس سركيس يثق كثيراً بحكمته ورأيه. بعد مناقشة المشروع وإدخال بعض التعديلات عليه، وافق الرئيس سركيس على إعلانه بكلمة يوجهها إلى اللبنانيين عبر وسائل الإعلام.

ولكن هذا البرنامج، الذي عُرف بالمبادىء الأربعة عشر، لم يفلح في إختراق أجواء التأزم التي كانت غالبة في تلك المرحلة. فاتجه تفكير الرئيس سركيس إلى احتمال إنتخاب الشيخ بشير الجميّل، قائد ميليشيا «القوات اللبنانية» المنبثقة من حزب الكتائب. وبدأت أجهزة المخابرات العمل على هذا الخطّ على الرغم من اعتراضي على ذلك. وبناءً على إصرار الرئيس سركيس، دعونا جميع القوى إلى لقائنا، الرئيس وأنا، في جلسات ثنائية عرضنا فيها المبادئ الأربعة عشر وحصلنا على تواقيعهم عليها إيذاناً بالموافقة عليها. ولكن التجربة كانت عقيمة فلم يكن منها أيّ جدوى».

ومع ظهور التباين بين الرجلين، راح كل واحد منهما يتفهم خصوصية محيطه ويعبّر عنها في سلوكه ومواقفه. وهذا ما حوّل التباين إلى خلاف تفاقم مع

الوقت، إلى أن كان «الإنفصال» باستقالة الحص في العام ١٩٨٠ ومجيء شفيق الوزان رئيساً للحكومة.

طبعاً، عاد سليم الحص رئيساً للحكومة بعد استشهاد رشيد كرامي، في أول حزيران ١٩٨٧، ثم بعد انتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية في العام ١٩٩٠، وفي بداية عهد الرئيس إميل لحود خريف العام ١٩٩٨، وكنت بقربه في جميع هذه المراحل ولو بشكل متقطع أحياناً بسبب ظروف الحرب. كان رئيساً لأول حكومة في ثلاثة عهود، هي: عهد الرئيس سركيس وعهد الرئيس الهراوي وعهد الرئيس لحود.

***

نباتيّ سليم الحص لا يأكل اللحم إطلاقاً. وهو ضد العنف وينفر من منظر الدم، وبالتالي، ضد عقوبة الإعدام التي تنتهي بالقتل. وقد عارض إستعمال القوة لإنهاء «حالة» العماد ميشال عون، ودعا إلى المضي في البحث عن حلٍ آخر لا تسفك فيه دماء ولا يسقط فيه قتلى.

عندما زار جزين، بعد تحريرها، إستقبله أبناء المنطقة إستقبالاً إحتفالياً حاشداً، ونحروا له الخراف على مدخل البلدية في جزين. ولا يمكن أن تمحى من مخيلتي صورته وهو يشيح بوجهه عن الخراف المذبوحة، وقد طفر الألم منه ويدفعنا بقوة للإبتعاد عن المكان.

عندما اتخذ العماد ميشال عون قرار إقفال المرافىء غير الشرعية قال لي الرئيس الحص، وكان لا يعترف بشرعية رئاسة عون للحكومة، ويعتبر نفسه هو رئيس الحكومة الشرعية: «ألا يعلم عون أن حكومة كرامي كانت تتمتع بكامل الدستورية والشرعية، وعجزت عن إقفال هذه المرافىء؟! كيف يقدر هو على ذلك وحكومته نصف حكومة، وأكثر من نصف اللبنانيين لا يعترفون بشرعيتها»؟؟ وأضاف: «أنا مع إقفال هذه المرافىء ولكنّ قرار عون لن يقفلها، بل سيؤدي إلى صدام يسقط فيه ضحايا أبرياء». وهذا ما حدث فعلاً عندما حاول عون التنفيذ.

حضاريّ سليم الحص بكل ما تحمل هذه الكلمة من معانٍ، وبكل ما يتميز به

الحضاري من صفات. كتبتُ في جريدة «الديار»، بعدما عيّن رئيس الجمهورية أمين الجميل، العماد ميشال عون، رئيساً للحكومة، أن الرجل عُيّن بشكل دستوري من رئيس للجمهورية لا غبار على دستوريته. حاورني الحص في ما كتبته وأبدى رأياً مغايراً. ولكنه لم يغضب ولا أقام الدنيا في وجهي. هذا هو الإعتراف بالرأي الآخر المخالف وإحترامه.

جاءه صديق يطلب منه أن يستعجل مجلس شورى الدولة إصدار حكمه في قضية له أمامه وقال له: «لا أريدك أن توصي بالحكم لصالحي. فالقضية رابحة مئة بالمئة. ما أرجوه هو السرعة في إصدار الحكم». رفض الحص الطلب وقال لصديقه: «أن مجرد إتصالي هو تدخل بالقضاء قد يؤثر على إقتناع القاضي. وهذا ما أرفضه من حيث المبدأ».

عرف أن سائق سيارته «ضغط» على سائق لجار له في السكن، وحمله على إخلاء الموقف لسيارة رئيس الحكومة. غضّب الحص واستدعى سائقه وأنبّه وقال له: «نحن جيران متساوون، وغير مسموح لك أن تستغل منصبي للتميز على الجيران و«القبضنة» عليهم».

يكتب خطبه ومقالاته وتصريحاته بنفسه، وبلغة عربية صحيحة، وأسلوب أدبي مشرق. وليست كثيرة المرات التي كتبتُ له فيها خطاباً، غير أني، زمن حكومته الأخيرة، كتبتُ له عشرات التصريحات والمقابلات الصحافية التي كانت ترسل أسئلتها مسبقاً. ويسعدني أن أقول أنه كان يتبنى ما أكتبه عندما أعرضه عليه، مع أنه من الذين ينحتون الكلمة، ولا يهملون النقطة أو الفاصلة. وكان يقول لي: «أرتاح لكتابتك. انك تعبّر عن أفكاري».

لا يساوم على قضية وطنية. ولا يقبل أي خرق للقانون، ولو تضرر من ذلك. إحتضن المقاومة ودافع عنها بحرارة وصراحة، وثبات، وكرّس رعايتها من أساسيات مواقف الحكم. ويوم رفضت السفارة الأميركية إعطائي تأشيرة سفر، بذريعة تعاوني مع المقاومة، قدّمت له استقالتي قائلاً:

«لا أرغب في إحراجك دولة الرئيس بان يقال أن مستشارك الإعلامي مقاوم. وأنا بتصرفك في أي وقت».

رفض الإستقالة بحسم وقال لي: «أنا مقاوم قبلك يا حكمة».

تصدّى بشجاعة لوزيرة خارجية أميركا مادلين أولبرايت، عندما حاولت أن تطعن في حق المقاومة بالتصدي للإحتلال الإسرائيلي وقال لها في الإجتماع الذي عقده معها في السرايا الكبيرة، بحضور أعضاء الوفدين اللبناني والأميركي، إن حل المشكلة يبدأ بإنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية ولا يكون الحل بتحميل المقاومة تبعة تصديها لهذا الإحتلال، وهو حق كرسته القوانين الدولية والأعراف ومارسته الشعوب التي احتلت أراضيها.

عندما خلف رفيق الحريري رئيساً للحكومة، طلبني إلى مكتبه وقال لي: «أريدك أن تجيبني بصراحة ودون إحراج. هل تقبل أن تتعاون معي كما تعاونت مع الرئيس الحريري»؟!

تأملوا هذا التواضع، وهذه الخلقية الحضارية في التعامل مع الناس؟! ألم أقل أن سليم الحص حضاري بكل معاني الكلمة.

أجبته: «يشرفني التعاون معك دولة الرئيس».

قاطعني، سائلاً: «وبدون إحراج»؟

قلت: «وبدون إحراج. ولأسدد لدولتك ديناً لك في ذمتي»!!

سأل باندهاش «وأي دين لي في ذمتك»؟

قلت: «دين مخاطرتك في الذهاب إلى «الذوق»، مع المرحومة زوجتك، في ٢٧ كانون الأول من العام ١٩٧٧، لتحضرا إكليل إبني أمل. وكان ذهاب المسلم إلى كسروان، مغامرة يومها، حتى ولو كان رئيساً للحكومة».

وفي تلك الأيام السود، أعددت له لقاء مع مجموعة من الصحافيين المسيحيين في منزلي بعين الرمانه. وكان بينهم جوزف أبو خليل رئيس تحرير جريدة «العمل». قبل ٢٤ ساعة من موعد اللقاء، زارني المسؤول الكتائبي في المنطقة وأبلغني «حساسية» حضور الحص إلى «الشرقية»، ونصحني بإلغاء اللقاء أو نقله إلى مكان آخر في «الغربية». ولما فشلت جميع المحاولات التي بذلها كريم بقرادوني وجوزف أبو خليل لرفع «الفيتو» عن الزيارة، نقلنا اللقاء إلى فيلا رئيس الحكومة في «دوحة الحص» وحضر عن جريدة «العمل» مندوب غير رئيس تحريرها جوزف أبو خليل. تذكر هذه الواقعة ولا تعاد.

قال بالتقشف ومارسه عملياً زمن حكومته الأخيرة. مثال على ذلك إمتناعه

عن استعمال طائرة خاصة في زيارته الدول العربية والأجنبية. كان يرحب بطائرة خليجية توضع بتصرفه إلى الدولة التي يزورها، ولا يرى حرجاً في الأمر «طالما أن لبنان يعاني من أزمة مالية حادّة». أما إلى أوروبا وأميركا فكان السفر بـ«الراكب» ووفق تصنيف وزارة الخارجية لدرجة السفر. بينما الوفد الإعلامي بالحد الأدنى لمندوبي الإذاعة الرسمية و«تلفزيون لبنان»، وباقي المؤسسات الإعلامية على نفقتها الخاصة.

ينام باكراً ويستيقظ باكراً. وكان موظفو الرئاسة يضبطون ساعاتهم على موعد وصوله إلى مكتبه في السابعة والنصف صباحاً. يعمل حوالي خمس عشرة ساعة في اليوم دون كلل أو ملل. وينفر من مآدب الأكل الجماعية لما فيها من هدر للوقت والجهد، ويفضّل أن يتناول طعامه بهدوء وينتهي منه في مدة وجيزة.

دقيق في مواعيده، بل أنه متزمت في دقته في مجتمع إنفلاشي لا يحترم الموعد ولا قيمة عنده للوقت. أقمنا له مأدبة عشاء في منزل إبني أمل، وحددنا موعدها في الثامنة والنصف مساء. ولمعرفتي بـ«مباهاة» اللبنانيين بالوصول متأخرين رجوته ألاّ يحضر قبل التاسعة و«شوية» حتى لا يكون أول الوافدين. أبى ذلك وقال: «الموعد ثماني ونص بكون عندكن بالموعد». تآمرت عليه مع كبير مرافقيه الرائد فارس فارس، كي «يزعبر» بالوقت ويسلك به طريقاً طويلاً من عائشة بكار إلى ساحة مار تقلا في الحازمية. ومع ذلك كان هناك الساعة التاسعة إلاّ ربعاً قبل معظم المدعوين.

تعرّض لبنان لثلاثة إعتداءات إسرائيلية كبيرة زمن حكومته الأخيرة، إستهدفت المنشآت الكهربائية وبعض الجسور. إستنفر طاقاته كلها، في المرات الثلاث، لوضع العالم في صورة ما فعلته إسرائيل. اتصل بعواصم القرار، إستقبل السفراء الأجانب جميعاً، أدلى بعشرات التصريحات الصحافية. ظهر على شاشات التلفزيون اللبنانية والعربية والأجنبية، مما حملني على وصفه: «الدولة الإعلامية اللبنانية». كل ذلك دون أن يؤجل توقيع أيّ معاملة باعتباره رئيساً للحكومة أو وزيراً للخارجية.

لاحظت يومها، أن منظّم إستقبال السفراء لم يخصص موعداً منفرداً للسفير البابوي، كونه عميد الدبلوماسيين المعتمدين في لبنان، تجاوب مع ملاحظتي،

واستقبل السفير، وأبدى رغبة في زيارة الفاتيكان، فجاءته الموافقة بسرعة غير مسبوقة فاتيكانياً وأثناء زيارة قداسة البابا لمصر.

كان يسره أن يستقبل في مكتبه التلامذة الذين يزورون السرايا كمعلم أثري، ويتحدث إليهم، ويسمع منهم ويتصور معهم. ولا أغالي إذا قلت أن تلك اللقاءات كانت «إكسيراً» لنفسه وأعصابه، يمدها بالقوة ويشحنها بفرح غامر. والذين يراقبونه كيف يعامل إبنته وحفيده سليم يلمسون أي مخزون عاطفي يزخر به قلبه.

لاحظ أني منزعج من بعض الممارسات في السرايا، وكنت قد أطلعته عليها. جاء إلى مكتبي، على مرأى من جميع الإعلاميين ومرافقيه، وجلس معي وحادثني منفردين، وأجرى إتصالين هاتفيين كان بإمكانه أن يجريهما من مكتبه. إستوعبت الرسالة وأكبرت تصرفه.

مهذب إلى الحدّ الذي يزعج فيه نفسه وهو يتحمل «غلاظات» بعض الناس، و«تلبيصهم» دونما ضرورة، و«علكهم» الكلام الذي لا فائدة منه. لا يقفل بابه في وجه أحد، ولا يستهين بأحد، ولا يستغيب أحداً. يتكلم بهدوء وروية، حتى لكأنه يمضغ الكلمة قبل أن ينطق بها. وهذا ما جنّبه زلاّت اللسان والإضطرار من ثم إلى التوضيح.

عتاده في عمله السياسي هو الموقف، يتخذه بعد درس وتمحيص، ويلتزمه ولا يحيد عنه. مبدئي سليم الحص ولكنه منفتح على الحوار، ومتقبل للرأي الآخر، ونفور من الديماغوجية. مترفع عن استغلال الفرص ذات التلاوين الطائفية، أو العنصرية، أو الفئوية، ولم يعتلِ مرة صهوة جواد مشبوه ليربح سبقاً أو يصل إلى هدف. جاءته السياسة فامتهنها وتفرّغ لها، ولكنّه لم يحترفها على طريقة غيره كما يقول. فالمحترف السياسي في رأي الحص: «هو الذي يسعى للوصول إلى الحكم، وإذا كان داخل الحكم فهو يسعى للبقاء فيه، وإذا خرج منه، أو أُخرج، فهو يسعى إلى العودة إليه. وأنا لم أسعَ إلى رئاسة الوزراء إطلاقاً. ولم أطلب أمراً لنفسي في السياسة إلا عندما ترشحت للنيابة، ولكن الطلب كان من الشعب مباشرة وليس من أي جهة».

أخذوا عليه في الماضي أنه «مشكلة رؤساء الجمهورية» والمتخصص في

مشاكستهم!! وأخذوا عليه في حكومته الأخيرة «مسايرته» الزائدة لرئيس الجمهورية، و«تفريطه» بموقع رئيس الحكومة وصلاحياته. في رأيي أنهساير في بعض الأمور، ولكنه لم يفرّط مرة بصلاحياته. هناك واقع يحكم عهد الرئيس إميل لحود يكابر وينكر الحقيقة كل من يتجاهله. ولعل الإحترام المتبادل بين الرجلين، والود الذي يكنه الواحد منهما للثاني، إنعكسا هدوءاً على الوضع الحكومي حمل على الإعتقاد بأن هناك تفريطاً بصلاحيات معينة. وقد شرح هذا الأمر في كتابه «للحقيقة والتاريخ» الذي أراده ردّاً على ما تعرض له من حملات.

عندما كنت أنقل إليه ما يقال ويشاع عن مهادنته الرئيس لحود وهو الذي لم «يرحم» رئيساً غيره من الذين تعاون معهم كان يقول: «ليس في تصرف الرئيس أو سلوكه أي مبرر للصدام بيننا». ويضيف: «عجيب!! إذا عارضنا ما نعتبره خطأ نتهم بالمشاكسة. وإذا ساد الوفاق بيننا نتهم بالمسايرة والتفريط بالصلاحيات. والحقيقة أن الأمرين غير صحيحين».

تحمل كثيراً سليم الحص زمن حكومته الأخيرة بسبب هذه الأقاويل، وبسبب بعض الممارسات التي أقدمت عليها جهات رسمية وفي ظنها أنها تحقق المصلحة العامة وتخدمه شخصياً. وأسجل للحقيقة والتاريخ أن الإنسان الآدمي والنبيل والمخلص، هشام الشعار، الأمين العام السابق لمجلس الوزراء، وأنا، أثرنا مع الرئيس الحص خطأ الحملة الإعلامية التي شنها «تلفزيون لبنان» على الحريري، ولفتناه إلى ضررها عليه، وخطرها على المناخ الشعبي العام، خصوصاً في بيروت.

لم يكن مختلفاً معنا كثيراً في التقويم والإستنتاج، وفي تقديري - وقد لا أكون مصيباً - أنه لم يضغط لوقف الحملة، ربما لأنها كانت وسيلته الوحيدة لمواجهة الحملات الإعلامية الشرسة، والمتعددة الوجوه، والواسعة المدى، التي شنتها عليه الماكينة الإعلامية الهائلة للرئيس رفيق الحريري زمن حكومته الأخيرة، واشتدت الحملة بصورة خاصة خلال المعركة الإنتخابية.

لقد كان لهذه الحملات دور فاعل في فشل الحص بالإنتخابات النيابية، وكان للمال دوره الحاسم أيضاً. ولكن هذا الفشل لم يغيّر الرجل ولا نقله من ضفة التعقل والتروي ونبذ العنف وإدانة الإستغلال الطائفي والمذهبي إلى ضفة

الديماغوجية واقتناص الفرص والعزف على أوتار التهييج والإثارة.

ومن أمثلة مناقبية الحص الخلقية والسياسية أنه ألح على الرئيس لحود لتكليف الحريري تشكيل الحكومة، بعد الإنتخابات، وقال له أنت رئيس تنفذ القانون وتحترم إرادة الناس، وعدم تكليف الحريري هو رفض لهذه الإرادة. وكان أول من دعا إلى ذلك عبر وسائل الإعلام.

ومن مناقبيته أيضاً ترفعه عن طلب شيء لنفسه وهو في الحكم لأن المسؤول يصبح له ثمن عندما يطلب شيئاً لنفسه كما يقول. مثل على ذلك أنه شغر في العام ١٩٧٧ مقعد في مجلس غرفة التجارة والصناعة في بيروت بوفاة عبد الكريم بكداش (وكان مسلماً سنياً بيروتياً معيّناً من الدولة)، أبدى صهره زوج شقيقته، سامي الحص- وهو تاجر محترم وسني بيروتي- رغبته في المقعد ولكن الحص رفض ذلك وهو الذي يرشح بصفته وزيراً للإقتصاد ويوقع بصفته رئيساً للحكومة ووزيراً للإقتصاد أيضاً، وعيّن شخصاً من آل الغزاوي.

***

قد تبدو طلة سليم الحص متجهمة، بسبب من جديته، ورصانته، وعمقه الفكري، كما أرجّح. غير أن الرجل ذو نفسية مشرقة، وروح مرحة، وقدرة فائقة على اصطياد النكتة وإطلاقها. كما أنه يستملح سماعها ويقهقه من قلبه للجيد منها.

كنت في مكتبي عندما رن جرس الهاتف وجاءني صوته يسأل: كارلوس؟؟

قلت: «لا دولة الرئيس، أنا حكمة»!

قال: «من اليوم وطالع إنت كارلوس!! أنا ناطرك»!

وفي مكتبه وجدت السفير الأميركي، ديفيد سترفيلد، وقد أبلغني أن سبب حجب التأشيرة عني هو تعاوني مع المقاومة. فكان أن ناداني كارلوس على مسمع من السفير الذي نفض ثوبه وقال لي: «هذا ما تقوله وزارة الخارجية».

فقلت: «هذه تهمة لا أنفيها وشرف لا أدعيه».

لاحظ النائب منصور البون أن زميله جميل شماس، الذي سبقه إلى الزيارة، لم يشرب إلا نصف فنجان القهوة. فقال الحص: «نحنا منطلب من الزوار

يشربوا نص الفنجان ويتركوا النص الثاني لغيرن، تماشياً مع سياسة التقشف»!

كان في المكسيك مدعواً إلى العشاء في منزل مغترب لبناني، وكان الحضور متحلقين حوله يستمعون إلى حديثه، مما صعّب عليه أن ينتقل إلى «البوفه» ويأخذ ما يريد من الطعام. لاحظت ربة المنزل ذلك، فأسرعت تملأ له صحناً بشتى أنواع اللحوم وتقدمه إليه، وفي ظنها أنها تكرّمه، فاعتذر منها وقال لها أنه لا يأكل اللحم. أحبت السيدة أن تعلّق على ما سمعته، وبما أنها لا تجيد العربية قالت: «إنتو الخضرجيه».. بدل إنتم النباتيون، فقال لها الحص: «نحنا الخضرجيه.. وإنتو اللحامين..» ولـ«نباتية» الرجل قصة طريفة يرويها بقوله:

«في العام ١٩٤١، أي في السنة الثالثة من الحرب العالمية الثانية، هاجمت القوات البريطانية لبنان من الجنوب، قادمة من فلسطين، لاقتلاع القوات الفرنسية المرابطة في لبنان. وكانت الأجواء اللبنانية مسرحاً للغارات الجوية اليومية. وقد نزح كثير من سكان بيروت إلى الجبال لقضاء موسم الصيف تجنّباً لأخطار العمليات الحربية التي تركّزت في شكل أساسي على العاصمة بيروت. فاستأجرت جدّتي منزلاً في بلدة صوفر، واصطحبتنا جميعاً، فأقمنا في الطابق الثاني، أما الطابق الأرضي فكان يشغله أصحاب الملك من آل فليحان.

كان هؤلاء يحتفظون بخروف، فوقعت في غرام هذا الخروف وانكببت على إطعامه بيدي وتنظيفه واصطحابه في نزهات كنت أقوم بها حول المنزل سيراً على قدميّ. هذا الخروف أسر مني لُبّي. ومن سوء الطالع أن أصحاب الخروف عمدوا إلى ذبحه بنهاية موسم الصيف. فكان لذلك المشهد أبلغ الأثر في نفسي، ومنذ ذلك اليوم وأنا مُستنكف عن أكل اللحوم إلاّ في حالات إستثنائية. ولم ألبث وأنا في الثلاثين من عمري أن انقلبت نباتياً متشدداً، لا أتقبل أي نوع من أنواع اللحوم في أي شكل من الأشكال، وشملت في إمتناعي عن أكل اللحوم لحوم الغنم والبقر والدجاج والأسماك وأمضيت بقيّة حياتي كذلك».

***

في نهاية هذا العرض، ومن أجل اكتمال صورته، لا بدّ من التعريج على علاقة سليم الحص بدمشق والمسؤولين السوريين. إنها علاقة احترام متبادل تنبع

من التلاقي الإستراتيجي على القضايا القومية والوطنية.

أما في بعض التفاصيل والجزئيات اللبنانية، فلسليم الحص هامش كبير من «التميز» واستقلال التقويم. ومن الأدلة على ذلك رفضه طلباً سورياً بشراء سلاح سوري لعناصر الجيش اللبناني الذي كان بقيادة اللواء سامي الخطيب «لأن السلاح يكون للجيش الموحد وليس لقسم منه..» ورفضه، بعد ذلك، تعيين اللواء الخطيب مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، مع أن الطلب كان من الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد. ورفضه، أخيراً، ضمّ ناصر قنديل إلى لائحته الإنتخابية في بيروت، بدل محمد يوسف بيضون. ويقال أن هذا الرفض كان من عناصر فشل الحص ولائحته في هذه الإنتخابات. وقد ذكر هو هذه الوقائع في كتابه «للحقيقة والتاريخ».

***

سليم الحص رئيس الحكومة، الأستاذ الجامعي في الإقتصاد كاتب مميز لا ينقطع عن الكتابة في الصحف حتى عندما يكون في الحكم. وهو ينافس غير أديب وكاتب في إصدار الكتب التي تعالج أهم القضايا السياسية والإجتماعية والإقتصادية وتعتبر مرجعاً للأجيال الناشئة.

سليم الحص كبير في تواضعه. رصين في تهذيبه. محترم في سلوكه. وسخيّ في عطائه الفكري والوطني.

دولة "المظلوم":

شفيق الوزان

عرفته محامياً يتعاطى الشأن العام، ويهتم بالنواحي الإسلامية منه، قبل أن أعرفه نائباً عن بيروت، فوزيراً للعدل، ثم رئيساً للحكومة مع الرئيس الياس سركيس وبعده مع الرئيس أمين الجميل.

وفي مكتبه الخاص، القريب من مجلس النواب، كنا نلتقي به، قبل النيابة وأثناءها، ونحكي في القضايا العامة ونتناقش. نتفق معظم الأحيان ونختلف أحياناً. وكنا مجموعة من الصحافيين الشباب، نلقي عليه تبعات مشاكلنا القضائية فيندفع إلى الإهتمام بها، بفرح ومثابرة، ويعتبرها من «مميزات» عمله في المحاماة.

لم ينسَ أنه درس في المقاصد، قبل أن ينال إجازة في الحقوق من «اليسوعية» في العام ١٩٤٧، فانتسب إلى «جمعية متخرجي المقاصد» وانتخب عضواً في هيئتها الإدارية، العام ١٩٥٠، ومسؤولاً عن العلاقات العامة فيها، وشارك، في العام نفسه، بتأسيس «حزب الهيئة الوطنية» الذي نُظر إليه وكأنه حزب المثقفين المسلمين السنة في بيروت.

تابع مسيرته وانتخب، في العام ١٩٥٤، أميناً للسر في «المجلس الإسلامي» قبل أن ينتخب في العام ١٩٥٦، أميناً لمؤتمر «الأحزاب الوطنية لمحاربة الأحلاف الأجنبية». وبين العامين ١٩٥٨ و١٩٧٢، كان عضواً في جمعية المقاصد مكلفاً أمانة سرها. وفي العام ١٩٧٣، إنتخب رئيساً للمجلس الإسلامي في لبنان، وهو يتألف من هيئات سياسية وحزبية ونقابية وتربوية سنية

وشيعية.

ترشح منفرداً للإنتخابات النيابية عن بيروت، في العام ١٩٦٨، فكان له الفوز، بعد تجربتين فاشلتين في العامين ١٩٦٠ و١٩٦٤ وتولّى حقيبة وزارة العدل في العام ١٩٦٩ في حكومة كان رئيسها رشيد كرامي. ترشح للإنتخابات العام ١٩٧٢ ولم يحالفه النجاح. ترأس الحكومة، لأول مرة، في العام ١٩٨٠، ثم في العام ١٩٨٢ حتى العام ١٩٨٤، حين استقال ليخلفه رشيد كرامي.

كان ثمة شيء من «الرومانسية» في نهجه السياسي نادر الحضور في نهج السياسيين ومواقفهم؟ وربما كان هذا «الشيء» من أسباب القرارات «الصعبة» التي أخذها شفيق الوزان، ولم ترض الوسط الذي خرج منه، وأغضبت القوى والأحزاب التي كانت تفترض فيه أن يلتَزم مواقفها واقتناعاتها؟!

ويتلمس المراقب هذه «الرومانسية» في ما ورد في البيان الوزاري للحكومة الثانية التي رئسها في عهد الجميل حيث قال:

«ثمة مبادىء لا هوادة فيها، ولا بديل منها، في وجودنا اللبناني، نصر على تأكيدها، أولها: تمسكنا بنظامنا الديموقراطي البرلماني الحر، في جميع مميزاته النابعة من جوهر الدستور والتشريعات، والمثبتة بالممارسة والعرف. فلبنان يعتبر أن الإنسان هو الرأسمال الأعظم، وأن لا إنسانية دون حرية، ولا حرية دون ديموقراطية، ولا ديموقراطية دون عدالة إجتماعية ومساواة، وتكافؤ فرص. كما يعتبر أن القانون هو حد الحرية وضمانها، وأن حق المواطن على الدولة والمجتمع، يوازيه واجب المواطن نحو الدولة والمجتمع. كما أن حق الدولة على المواطن يوازيه واجبها نحوه، ولا يمكن إدعاء حق دون تأدية واجب لئلا يختل التوازن وتسقط معادلة الديموقراطية».

و«تمادى» شفيق الوزان في «رومانسيته» اللبنانية وفي فهمه لبنان ودوره ورسالته في محيطه والعالم وقال:

«إن لبنان ضرورة وطنية، إقليمية، وإنسانية». وهذا ما أكده البابا يوحنا بولس الثاني، بعد ذلك، عندما أعلن: «لبنان أكبر من وطن، إنه رسالة حضارية».

لم يكن داهية، أو متفوقاً في المناورة والتظاهر بأنه سائر نحو الشرق، بينما وجهته الحقيقية هي الغرب. بل كان - كما أعتقد وكما سمعت من غير مسؤول

تعاطى معه - سليم النية، طيب السريرة، لا يتردد في إعلان ما يفكر فيه، وما يراه صواباً، مقدماً المصلحة الوطنية - كما يراها - على الإعتبارات الأخرى، بما فيها مصلحته الخاصة وعلاقته بهذه الدولة أو تلك الجهة السياسية.

إنطلاقاً من هذه الخلفية وافق، دون تردد، على الطلب من «اللجنة العربية الرباعية» التي كانت مكلفة من القمة العربية الإهتمام بالملف اللبناني، تحديد فترة زمنية لانسحاب القوات السورية من لبنان. وكانت هذه الموافقة ذروة متاعبه الجدية مع السوريين التي رافقته حتى مماته.

جاءه مدير مخابرات الجيش، جوني عبده، مكلفاً من رئيس الجمهورية الياس سركيس، يسأله - كما روى لي مرات ومرات - إذا كان يوافق على أن يطلب سركيس من اللجنة العربية تحديد موعد لانسحاب القوات السورية، فكان جوابه: «موافق دون تحفظ»!

قال جوني: «ولكن في الأمر إحراج لك كرئيس للحكومة»!!

أجابه بتساؤل: «ولماذا يكون رئيس الجمهورية لبنانياً أكثر من رئيس الحكومة»؟

فوجىء الرئيس سركيس بما نقل إليه جوني عبده، وتردد في تصديقه، متخوفاً من إلتباس ما جعل جوني غير دقيق في فهم ما سمع. لذلك حرص على أن يسمع بأذنه موافقةَ الوزان على ما عرضه جوني عليه. ولما تحقق من ذلك قال له:

«دولة الرئيس، لا أريدك أن تسايرني في موقف له أبعاده، ومخاطره عليك كثيرة وكبيرة».

وقال الوزان: «ما قلته للعقيد عبده أكرره لك فخامة الرئيس. فأنت وأنا لبنانيان نضحّي من أجل لبنان».

وقد روى لي الوزان غير مرة، وقائع عرض هذه القضية المهمة على «اللجنة العربية» على الشكل التالي:

«عندما سمع عبد الحليم خدام - وكان وزيراً للخارجية السورية - الرئيس سركيس يطلب من اللجنة، المجتمعة في قصر بيت الدين، تبني طلبه الذي يحدد للقوات السورية مدة سنة، من تاريخه، للإنسحاب من لبنان، تدخل بعصبية وقال:

«أريد أن أسمع رأي رئيس الحكومة بهذا الطلب»؟

فقال الوزان: «ما يطلبه الرئيس سركيس يطلبه بإسم لبنان وليس بإسمه الشخصي».

قال خدام: «أتريدنا أن نخرج من لبنان خلال سنة يا شفيق»؟ هكذا بدون لقب.

قال الوزان: «أبداً يا معالي الوزير. حدد أنت المدة التي تريدها، الآن، والرئيس سركيس وأنا مستعدان لقبولها والموافقة عليها. المهم أن تكون هناك مدة محددة».

وتوتر الجو، وصار النقاش غير ممكن، فاقترح الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، رفع الإجتماع للتشاور. فرفع. وبعد ذلك عُلقت إجتماعات اللجنة إلى أجل إنتهى بإنتهاء مهمتها. في ضوء هذه الخلفية يمكن أن يُقرأ ما ورد في البيان الوزاري لحكومته، التي شكلها في مطلع عهد الرئيس أمين الجميل، وألقاه في مجلس النواب بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٨٢ حيث قال: «ونحن نتطلع إلى يوم قريب نجهد من أجل الوصول إليه، لا يبقى على أرض لبنان كلها، مسلح واحد غريب، أو بندقية واحدة غير شرعية. عندذاك، نحيي مجدداً عيد استقلالنا الحقيقي».

هل كانت مشاركة شفيق الوزان الرئيس سركيس طلب إنسحاب القوات السورية هي بداية «القطيعة» بينه وبين السوريين؟

قد تكون هذه الواقعة «النقطة التي طفح الكيل معها». كما كان يقول الوزان. ولكنه كان يرى أن ظاهرة النفور منه بدأت يوم كلفه سركيس تشكيل الحكومة، واستبعد الذين إقترحتهم سوريا عليه، وأخذت تتنامى مع الأيام إلى أن قصمت الظهر شعرة المطالبة بتحديد موعد للإنسحاب خلال سنة.

وكان يحيل محدثه، وجليسه، على ما كتبه كريم بقرادوني في كتابه «السلام المفقود» عن تشكيل تلك الحكومة، والمعارضة السورية لها التي منعتها، لأكثر من شهر، من المثول أمام مجلس النواب لطرح الثقة بها. وقد كتب بقرادوني:

«.. تألفت حكومة شفيق الوزان في ٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠ لتخلف حكومة

سليم الحص. ولم يكن تأليف الحكومة الجديدة بالشيء اليسير. وكانت سوريا قد اقترحت رئيساً للوزراء واحداً من ثلاثة: رشيد كرامي، مالك سلام، سليم الحص. ولكن سركيس كلّف شخصاً رابعاً هو تقي الدين الصلح، الذي اعتذر في ٩ آب عن إنجاز هذه المهمة بسبب المعارضة السورية. فما كان من الرئيس إلا أن اختار شفيق الوزان الذي قبل المهمة على الرغم من الحملة السورية عليه. بقي أن تنال هذه الحكومة الجديدة الثقة البرلمانية. وعمدت دمشق إلى تشكيل أكثرية نيابية تعارض هذه الحكومة، وسعى وسطاء عديدون لتليين العقدة السورية دونما جدوى... وكان الرئيس يعلم تمام العلم أنه يقتضي إيجاد ثمن ما لتبديل موقف دمشق».

وقال بقرادوني في كتابه «السلام المفقود» عن وضع الحكومة: «وهكذا انتظر الرئيس الوقت المناسب لرفع الفيتو السوري عن حكومة الوزان. وقد سنحت الفرصة بسبب النزاع الحاد الذي نشب بين سوريا والأردن حول الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة في عمان. فقد وقفت دمشق بشراسة ضد انعقاد هذه القمة، وبذلت كل جهد لإفشالها. فاتصل حافظ الأسد بالياس سركيس طالباً منه إستقبال موفده الشخصي، حكمت الشهابي، الذي وصل إلى قصر بعبدا في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٠. وأبلغ الشهابي الرئيس اللبناني رغبة الرئيس السوري بأن يقاطع لبنان قمة عمان. واسترسل الموفد الرئاسي في شرح سلبيات هذا المؤتمر والإيجابيات التي يكسبها لبنان من عدم حضوره، فقاطعه الياس سركيس قائلاً: «لا تسع لإقناعي. الحجة الوحيدة المقنعة أن الرئيس الأسد لن يحضر هذه القمة. أنا متضامن معه». وأصيب الشهابي بالذهول، وقبل مغادرته القصر قال له سركيس: «قل للرئيس الأسد من قبلي أنه لا يجوز أن تستمر الأزمة الحكومية أكثر». وبعد أيام معدودة تبدلت لهجة الأكثرية النيابية المعارضة، واستطاعت حكومة الوزان أن تنال الثقة بأغلبية كبيرة.

وكان ذلك في ٢ كانون الأول ١٩٨٠، وحضر الجلسة ٤٨ نائباً منح ٤١ منهم الثقة للحكومة، وإمتنع ستة نواب عن التصويت وعارضها نائب واحد!

***

لا شك بأن الحكومتين اللتين رئسهما الوزان في عهدي سركيس والجميل قد واجهتا مجموعة من القضايا والصعوبات أكبر من تلك التي واجهتها الحكومات الأخرى وأخطر. ففي عهد سركيس إجتاحت إسرائيل لبنان، واحتل جيشها، بقيادة وزير الدفاع إرييل شارون، العاصمة بيروت، وأُخرج ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية منها، مع عدد لا بأس به من المقاتلين. وفي عهد الجميل، جرت المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية، ووقع «إتفاق ١٧ أيار» الذي عارضته سوريا وقاومته حتى تمّ إلغاؤه.

كنت قريباً من الرجل، معظم الوقت، وهو يقطع هذه المراحل الخطرة والملأى بالمفاجآت على أنواعها. ولست هنا لأدينه على قرار اتخذه، أو موقف اعتمده، أو لأدفع عنه التهم التي وجهت إليه، وأبرئه من الأحكام التي صدرت بحقه. هذه مهمة ليست لي، ولا أدعي القدرة على تحمل تبعاتها التاريخية، والإنسانية، والأخلاقية، والوقائعية أيضاً. فالأمور مرهونة بأوقاتها ومعطياتها وظروفها ودقائق تفاصيلها.

ما أنا بصدده، في هذا الكتاب، هو عرض الوقائع كما عايشتها، أو عرفتها، تاركاً لغيري أن يحاكمها، أو يناقشها، أو يحللها، وينتهي إلى إصدار الحكم فيها. آملاً أن يتعقلن المجتهدون، وأن يكبحوا جماح إجتهاداتهم، حتى لا تطاول النوايا وتغوص إلى أعماق النفوس، بحثاً عن دليل إدانة، أو قرينة براءة، وأن يتذكروا قول ميخائيل نعيمه: «من غربل الناس نخلّوه». لافتاً الذين قد يرون في بعض ما سأرويه كفراً بما يعتقدونه صواباً، ويبنون عليه، ان «ناقل الكفر ليس بكافر» ولا هو من المتهمين!

كان شفيق الوزان مقتنعاً، الإقتناع كله، بأن سلامة لبنان، ومصلحة اللبنانيين، تفرضان على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة أن يكونا متفاهمين، ومتعاونين، لا رأسين مختلفين متنافرين. وعندما شعر أن في الأجواء ما يمكن أن يشوش على هذا الإعتقاد، كلفني أن أنقل إلى كريم بقرادوني - وكان أحد مستشاري سركيس المقربين والفاعلين - رسالة فحواها:

«ما قبلت ترؤس الحكومة لأزاحم الرئيس سركيس أو «أناقره» بل لأكون وإياه فريقاً واحداً يعمل من أجل لبنان».

ولا أذكر، بعد هذه الرسالة، أني سمعته مرة يشكو من الرئيس سركيس، أو يتذمّر من أسلوب عمله، أو طريقة تعاطيه معه. بل كان دائماً يثني عليه، ويمتدح تعقله وبعد نظره، وسعة صدره، وقدرته الخارقة على الصمود والصبر. وفي إحدى جلساتي معه قال لي: «لو قُدّر لنا أن نكون حكاماً في غير هذه الظروف لجعلنا من لبنان فردوساً على الأرض».

عانى، كغيره من رؤساء الحكومة، من المسلحين، وغطرستهم، وارتكاباتهم، وتجاوزاتهم. وناصبه غير تنظيم مسلح العداء، وهدده بحياته وحياة عائلته، وضايقه في تنقله داخل «بيروت الغربية»، أحياناً، وفي «بيروت الشرقية» أحياناً أخرى. واكتشفت محاولة لاغتياله على بعد أمتار من «القصر الحكومي» في الصنائع بواسطة سيارة «فولفو» مفخخة. وأُطلقت على مكتبه الرسمي قذيفة R.P.G. أصابت درج المدخل وحطمت جزءاً منه...

واقتحم المسلحون منزله قرب «تلفزيون لبنان»، خلال أحداث ٤ شباط ١٩٨٤، وحاولوا الإعتداء عليه فتصدى لهم بشجاعة، مع زوجته، إلى أن وصل مرافقوه، ورجال الأمن، وأخرجوا المسلحين من المنزل.

«رابط» في منزله أيام الإجتياح الإسرائيلي، وزمن إحتلال بيروت، ورفض المغادرة إلى أي مكان آخر خارج العاصمة. كما رفض بحسم جميع المحاولات الإسرائيلية لإقامة أي علاقة معه، ولو عبر زيارة خاطفة له يقوم بها أحد الضباط الإسرائيليين.

بعد وصول فيليب حبيب إلى لبنان، موفداً خاصاً للرئيس الأميركي رونالد ريغان، أثار مع رئيس الحكومة اللبنانية موضوع الصواريخ السورية المنصوبة في البقاع، وطالبه بالعمل على سحبها. فرأى الوزان في هذا الطلب تدخلاً في شؤون لبنان الداخلية، وقال لحبيب:

«لو أن هذه الصواريخ لبنانية هل كان لك أن تناقش وضعها معي»؟

قال حبيب: «لا».

فقال الوزان: «هل تقبل أن تناقش إسرائيل الأمر؟»

قال حبيب: «لا».

فقال الوزان: «اعتبر، إذاً، أنه من صباح الغد سأطلب من سوريا أن تبيعنا هذه

الصواريخ، أو تؤجرنا إياها».

ولم يثر حبيب موضوع الصواريخ بعد ذلك على الإطلاق.

أقام الإسرائيليون حاجزاً على مفرق بعبدا، الموصل إلى القصر الجمهوري، حيث كان على رئيس الحكومة أن يمرّ وهو في طريقه إلى القصر. رفض الوزان المرور، وأبلغ فيليب حبيب رفضه وقال له: «لن أمر على حاجز إسرائيلي وعلم بلادي يرفرف على مقدمة سيارتي».

كان حبيب بحاجة إلى حضور الوزان، شبه اليومي، إلى بعبدا للتفاوض معه. لذلك سعى مع الإسرائيليين لرفع الحاجز ولكنهم رفضوا. وبعد أخذ ورد تمّ الإتفاق على إخلاء الحاجز عند مرور سيارة الوزان، ذهاباً وإياباً. وكان ذلك أهون الشرور، كما كان يقول.

وضع استقالته بتصرف الرئيس سركيس، وانسحب من جلسة مباحثات كانت تعقد في القصر الجمهوري بمشاركة فيليب حبيب، إحتجاجاً على إستمرار القصف الإسرائيلي لبيروت.

ومرة «إشتبك» مع زوجته التي تشبثت به لتمنعه من الذهاب إلى بعبدا، والطيران الإسرائيلي يقصف العاصمة. ولكنه عاند وغامر وغادر إلى بعبدا، حيث التقى حبيب وأبلغه قطع المفاوضات التي كانت دائرة مع الإسرائيليين بواسطته. وقد وظّف حبيب هذا الموقف في ممارسة الضغط الأميركي على إسرائيل لكي توقف قصف الطيران لبيروت وقفاً كاملاً.

حرص على أن يخرج ياسر عرفات، والقادة والمقاتلون الفلسطينيون من بيروت، خروجاً كريماً وسالماً. وطلب من الرئيس سركيس أن يكون له ممثل في وداعهم، فأرسل رينه معوض الذي ركب مع الوزان وعرفات ووليد جنبلاط في سيارة رئيس الحكومة، من القصر الحكومي إلى المرفأ، وسط المواكبة الرسمية والحراسة المشددة. وقد رافقت الموكب عدة سيارات ومئات الموطنين، رغم الوجود العسكري الإسرائيلي، ورغم الخطر الذي كان يهدد المسيرة والمشاركين فيها.

***

كان مقتنعاً بأن «إتفاق ١٧ أيار»، في ظروفه ووقته هو أفضل الممكن لحمل إسرائيل على الإنسحاب من لبنان. وأنه كان يستحيل على الحكم اللبناني الذي يعيش تحت الإحتلال الذي ترابط دباباته على بعد أمتار من القصر الجمهوري، أن يتوصل إلى إتفاق أفضل من الذي توصل إليه.

فالحكم، برأيه، كان مجرداً من جميع مقومات القوة والمناورة، ورفض الشروط. مع ذلك قاوم، وعاند، ورفض غير شرط وضعته إسرائيل على طاولة المفاوضات قبل الوصول إلى الصيغة التي تم اعتمادها وأقرها مجلس النواب بما يشبه الإجماع.

كان يسترسل في تعداد الصعوبات التي عانى منها الحكم خلال تلك المفاوضات، لعلّ أصغرها الأنحياز الأميركي لإسرائيل، و«هو إنحياز ثقيل الوطأة حاول، بإخلاص وصدق، أن يخفف منه فيليب حبيب ويحدّ من ضرره».
كما كان يردد على مسمعي في لقاءاتي معه وهو شبه معتكف في منزله.

كان يدفع عن نفسه تهمة التفريط بالسيادة بالعودة إلى «إتفاقية الهدنة» المعقودة بين لبنان وإسرائيل في العام ١٩٤٩ ويجري مقارنة بين نصوصها ونصوص «إتفاق ١٧ أيار» ويستخلص أن ما ورد في الإتفاق لا يعطي لإسرائيل شيئاً فيه زيادة عما ورد في «إتفاقية الهدنة»!!

مع ذلك، كان لا يخفي فرحه بإلغاء الإتفاق «الذي كنت واثقاً من أن إسرائيل لن تنفذه وان أميركا لن تحملها على تنفيذه، وان مصيره سلة المهملات» كما كان يقول.

وعندما كان يسأل: «ولماذا عقدتموه إذا»؟

كان يجيب: «وقعناه لنأخذ نفساً، ولنرفع سيف الإحتلال عن أعناقنا»..

كان يسعده أن يسمع كلمة ثناء على وطنيته ولبنانيته. وكان يسعده أكثر أن يشير أحد الناس إلى مواقفه العربية. وكان شديد الإعتزاز بالستة آلاف صوت التي نالها في انتخابات العام ١٩٩٢ ويقول عنها: «إنها شهادة ثقة بشفيق الوزان من ستة آلاف بيروتي، وهذا ما أعتز به ويعزيني بعد الظلم الذي ظلمته».

لم يكن صاحب مشروع طموح، بل كان رئيساً للحكومة عادياً في ظروف غير عادية، تحتاج إلى رجال غير عاديين لمواجهتها والابحار في يمّ أحداثها.

كان بيروتياً لحماً وعظماً وفكراً ومسلماً يعتز بإسلامه. وكان يعاني من «عقدة» عدم انتمائه إلى عائلة عريقة في الوجاهة. الأمر الذي خلق عنده نقطة ضعف في تعامله مع الزعامات البيروتية التاريخية. ولربما كان هذا الواقع من دوافع «مسايرته» رئيسي الجمهورية اللذين تعاون معهما في الحكم عرفاناً منه بجميل تفضيلهما له على غيره؟!

مات مقهوراً شفيق الوزان. وبسبب هذا الشعور بالقهر عانى في أيامه الأخيرة من «الرجفة» في يديه وبعض التلجلج في الكلام ولكنه لم يندم على عمل نفذه أو قرار اتخذه أو موقف اعتمده.

دولة "الثالث":

عمر كرامي

إلتقيت الرئيس عمر كرامي، أول مرة، في مناسبة حزينة وموجعة له ولي. كان يتقبّل التعازي بشقيقه الشهيد رشيد، يحيط به شقيقه معن وصهره زوج شقيقته مالك سلام وأفراد العائلة. صافحته معزياً وانتقلت لتعزية مالك فغمرني وقال لي: «كان يحبك رشيد يا حكمة..» لفت هذا الكلام «أبا خالد» وهو الذي يعرف مكانة صهره عند شقيقه الشهيد ويعرف أنه يعرف الكثير عنه وعن علاقاته وصداقاته.

وفي هذه المناسبة سمعت حشداً من المعزين يهتف بإسم عمر ويبايعه خلفاً للرشيد، بموافقة معن، شقيقه الأكبر منه سناً، ومباركته، فتيقنت أن «الراية الكرامية» صارت في عهدة الرجل منذ تلك الساعة.

لم ألتق عمر كرامي قبل هذه الواقعة. ذلك أني لم أزر رشيد كرامي في طرابلس، طَول مدة عملي في رئاسة الحكومة، حتى في الأوقات التي كان فيها رئيساً للحكومة. ولم أشاهد أياً من شقيقيه في منزله ببيروت، أو في مكتبه، اللهم إلاّ مرّة واحدة شاهدت فيها معن مع جماعة من الطرابلسيين جاء معهم إلى السرايا.

عندما عُيّن وزيراً للتربية الوطنية في حكومة الحص، بداية عهد الهراوي، أرسلت له برقية تهنئة اعتبرت فيها أنها «الخطوة الأولى على درب رئاسة الحكومة». وقد كانت كذلك، إذ أنه خلف سليم الحص رئيساً لحكومة كانت مهمتها الأساسية حل الميليشيات، وجمع أسلحتها، ولملمة مؤسسات الدولة

المبعثرة، وبعث الحياة فيها، ووضع لبنان، من جديد على خارطة الإهتمام العالمي.

في ذلك الوقت، ١٩٩٠-١٩٩١، كان عمر كرامي حديث عهد في حمل التبعات الرسمية، ولكنه لم يكن مستجداً على العمل الوطني والنشاط السياسي، وهو الذي ولد وعاش في بيت سياسي عريق له أمجاده الدينية والوطنية والسياسية. فأجداده تولوا الإفتاء في طرابلس، كابراً عن كابر، ووالده، عبد الحميد كرامي، ترك منصب الإفتاء وانخرط في السياسة، وكان أحد أبطال الإستقلال، ورئس الحكومة ووقع، بإسم لبنان، «بروتوكول الإسكندرية» لجامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥,

فهو إذاً، يحمل راية بيت تمتزج في تراثه الوطنية بالسياسة بالدين، ليرسي هذا الثالوث المميز أسس قاعدة شعبية عريضة إتكأ «الأفندية» عليها في نضالهم السياسي، وكانت وفية لهم على الدوام، وعلى تقلب الظروف، وتلوّن الإعتبارات، وعلى الرغم مما تعرضت له هذه القاعدة من ضغوط وما لاقت من معاناة في بعض الأوقات والحالات.

وفي اعتقادي، وفي ضوء خبرتي وتجربتي الطويلتين والمكثفتين، أن هناك فرقاً مهماً وجذرياً بين صاحب القاعدة الشعبية وصاحب التيار الشعبي. فالتيار إسمه عليه، أي أنه حالة ظرفية عابرة، ناتجة عن ظرف، أو موقف، أو قرار، أو إنجاز، يمكن أن يخدم صاحبه مدة من الزمن تقصر أو تطول وفقاً للمعطيات التي كوّنته. أما القاعدة فهي وليدة تراكمات من الخدمات، والصداقات، والمعطيات الإنسانية، والعائلية، والعاطفية، والوطنية، تجذرت في النفوس وانزرعت في الذاكرة الشعبية، حتى صارت جزءاً منها. ولذا نرى صعوبةً تقارب الإستحالة أحياناً في اقتلاع أصحاب القاعدة الشعبية من ضمائر الناس واقتناعاتهم، بينما يكون «الإنجاز» ميسوراً مع أصحاب التيار لأنه موجة غير متجذرة في الوجدان. فالتيار يجرفه تيار أقوى منه، أما القاعدة فتصمد وتقاوم حتى الزلزال السياسي.

كانت طلة عمر كرامي - وهو الثالث الذي يرئس الحكومة من بيته بعد والده وشقيقه- طلة فريدة ولافتة. لقد كان بين وزراء حكومته قائد «القوات اللبنانية»، سمير جعجع، المتهم يومها، شعبياً على الأقل، بتدبير عملية إغتيال شقيقه

رشيد، بنسف طائرة الهليكوبتر التي كان على متنها، في طريقه من طرابلس إلى بيروت.

وفي تفسير هذا التصرف أن الرئيس الجديد للحكومة، وهو المحامي، إنما يتعامل، أولاً، مع القانون الذي يقول ببراءة المتهم حتى يدان - وقد دين في ما بعد من المجلس العدلي - وثانياً مع مسؤولية حل المليشيات ونزع سلاحها. والأمران يستدعيان التعالي على الجراح، وتقديم المصلحة الوطنية العليا على المصلحة الخاصة، ولو كانت في حجم اغتيال شقيق رئيس للحكومة. وهكذا دخل عمر السرايا في عباءة رجل الدولة الذي صار دولة الرئيس.

نجحت الحكومة العمرية في حل المليشيات، وفي جمع معظم أسلحتها الثقيلة، وفي إستيعاب بعض عناصرها في الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى. وبعثت دورة النشاط في شرايين الإدارات الرسمية، وانكبّت على ترميم البيت اللبناني المشلّع، وتطلعت إلى دول القرار والأشقاء والأصدقاء للحصول على المال اللازم لإعادة الإعمار. فكانت رحلة الرؤساء الثلاثة، الياس الهراوي، وحسين الحسيني، وعمر كرامي، إلى واشنطن، والإجتماع بالرئيس جورج بوش الأب. وكان «مؤتمر المانحين» في باريس، الذي وعد بتقديم مبلغ يراوح بين ٩٠٠ و١٢٠٠ مليون دولار، من أصل أربعة مليارات و٧٠٠ مليون طلبها لبنان. وذلك بالإستناد إلى خطة شملت جميع القطاعات لإعادة إعمار لبنان وإنهاض إقتصاده وبعث النشاط في مفاصل الدورة الإقتصادية اللبنانية. وقيل للرئيس كرامي يومها: «ان قدرة الإدارة اللبنانية على التخطيط والدرس والتنفيذ لا تتعدى هذا المبلغ».

ولعل أخطر ما واجهته الحكومة في عمرها غير الطويل، تلك الشهية النهمة على الربح غير الحلال من المضاربة بالنقد، والتي تمثلت بالضغط على حاكم مصرف لبنان، الشيخ ميشال الخوري، لتحرير سعر الدولار، بصورة مفاجئة، ودون إبلاغ رئيس الحكومة مسبقاً بذلك. فكان ان اشتعل سعر الدولار وقارب الثلاثة آلاف ليرة، ملتهماً مداخيل المواطنين ومدخراتهم بالليرة اللبنانية، وموفراً الأرباح الطائلة للمضاربين والتي تقدر بملايين الدولارات. وعاشت البلاد أجواء أزمة سياسية ومالية حادّة.

ذهب عمر كرامي إلى دمشق وناقش الوضع مع عبد الحليم خدام ثم مع الرئيس الراحل حافظ الأسد وأطلعهما على الحقيقة بكل تفاصيلها، وفيها عمل بعض القوى السياسية لتغيير الحكومة متوسلة ذرائع غير صحيحة. وبناء على طلب الرئيس الأسد عقد اجتماع موسّع في القصر الجمهوري في دمشق حضره رئيس الجمهورية الياس الهراوي، رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، رئيس الحكومة عمر كرامي ونائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، نوقشت فيه الأزمة واتفق الجميع على استبعاد استقالة الحكومة والعمل على إيجاد الحلول التي تهدّىء الوضع المتوتر.

غير أن التوتر ظل يتصاعد ويتوسع والخلاف يتفاقم بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في ظل «عجز» وزارة المال عن تحديد المبلغ الذي سيترتب على الخزينة جرّاء زيادة الرواتب للموظفين العاملين والمتعاقدين، وجراء تصاعد سعر صرف الدولار إلى فوق ما قدّر له الخبراء أن يتصاعد.

إختلى بنفسه. وراجع أحداث المدة الزمنية التي مضت عليه في رئاسة الحكومة. وتوقف عند المحطات التي لم يكن فيها على وفاق مع رئيس الجمهورية وبعض القوى النافذة. إستشار عدداً من أصدقائه المقربين من رجال سياسة ومال وإقتصاد فأجمعوا على النصح بالإستقالة وتفادي أيّ صدام مع المواطنين المحقين في غضبهم ولكنهم لا يعلمون أنهم «موظفون» في مشروع آخر سيظهر إلى العلن في ما بعد.

عاد عمر إلى دمشق مرة جديدة وأبلغ خدام تصميمه على الإستقالة كمخرج من المأزق المتفاقم. تمّ الإتفاق على تأجيل تقديم الإستقالة مدة ٤٨ ساعة ريثما تنتهي زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى دمشق وهي التي تشغل الرئيس الأسد. غير أن تظاهرات ٦ أيار «خرقت» الإتفاق وبدا أنها كانت «مبرمجة» ومنسقة الشعارات، والتوجه، والأهداف، ولذا قصدت منزل رئيس الحكومة وسط دخان الدواليب المشتعلة، التي كانت تواكب المتظاهرين وترافق مسيرتهم. إستوعب «أبو خالد» مضمون الرسالة، وتيقن أنه مستهدف، وان ما يحدث قرب منزله هو أول الغيث فأذاع كتاب استقالته التي كان قررها في وقت سابق. والعجيب أن المأخذ على الحكومة كان زيادة رواتب الموظفين والعمال،

مما زاد نسبة التضخم وأضعف الليرة أمام الدولار. والأعجب أن الذين كانوا يطالبون بزيادة الرواتب ساروا في الشارع يتظاهرون ضدّ الحكومة التي حققت لهم مطلبهم!!

***

مزاجه حار عمر كرامي، ولا يخفي عواطفه وانفعالاته لأنه ليس باطنياً يعلن عكس ما يضمر. مباشر في كلامه، واضح في مواقفه، جريء شجاع في الإعلان عن رأيه. يستمد قوته السياسية والمعنوية من تراث عائلي حافل بالمواقف الوطنية. وليس لأحد أن يزايد عليه وطنياً أو إسلامياً عندما يعتمد موقفاً يؤمن بصحته وبتحقيقه المصلحة العامة وبصيانته الوحدة الوطنية.

صريح مع أصدقائه وخصومه والناس جميعاً. صادق مع نفسه ومع الآخرين. لا ينكر الحقيقة ولا يزوّق الباطل. «الأعور أعور بعينه» ومن يخاف الضوء لا يسكن الأعالي. متعبة للرجل هذه المزايا، وقد سببت له بعض المشاكل والإشكالات حتى مع أصحابه. وفيّ للأصدقاء ولا يبادر إلى «القطع» مع واحد منهم ولكنه أنوف شموخ ولا يتساهل مطلقاً مع من لا يعرف حده فيقف عنده.

ميثاقي مؤمن بأن الإعتدال هو درع الوحدة الوطنية وضمان الحياة المشتركة لجميع اللبنانيين. يقول أن معالجة الأعراض الطائفية يجب أن تتم وفق خطة شاملة تطول جميع نواحي الحياة ويكون عمودها الفقري «الهيئة الوطنية العليا لإلغاء الطائفية» التي نصّ الدستور على إنشائها ويكون للمدرسة والتربية العائلية دور فيها، لأنها متجذرة في النفوس ولا تلغيها نصوص فوقية. يرفض التعرض لأيّ واقع ميثاقي ينص على حقوق للطوائف إلاّ في مؤتمر وطني شامل تناقش فيه القضايا كلها ويُتفق عليها كلها. يتمسك بحقوق المسيحيين ويدافع عنها بالحرارة عينها التي يتمسك فيها بحقوق المسلمين ويدافع عنها طالما أن التركيبة اللبنانية قائمة على هذه القاعدة.

عمر كرامي من السياسيين القلائل الذين لا يزالون يعقدون لقاءات أسبوعية مفتوحة مع الإعلاميين من مختلف الإتجاهات والصداقات. يحاورهم. يسمعهم رأيه. يستمع إلى آرائهم ويناقشهم فيها. وتدهشني فيه شجاعته على

الإعتراف بأنه يستشير الخبراء والمعنيين في الشؤون المالية والفنية بينما يدّعي غيره شمولية المعرفة وهو في جهله مميز!!

طرابلسي الهوى بامتياز. فطرابلس مدينته، وأهلها أهله، وهو المؤتمن على حقوقها ومشاريعها وحاجاتها. لذلك يعلو صوته في المطالبة ولا يرحم كل من يقصّر تجاه الفيحاء خصوصاً والشمال عموماً. وهو يدرس ملفه جيداً، ولا يقول شيئاً إلا بعد التثبت من صحته فالكلمة عنده لها حرمة يجب إلتزامها والرجال كلمة وموقف.

***

عمر كرامي سليل البيت العريق يزداد تألقاً مع الأيام، ويزداد تراثه غنى، وتتسع آفاق تجربته أكثر فأكثر، ويثبّت نفسه مرجعية وطنية تعلو الطوائف.

دولة "المشروع":

رفيق الحريري

صعبة الكتابة عن رفيق الحريري ومحرجة.

إذا مدحته فأنت «قابض» منه. وإذا هجوته فلأنك لم «تقبض» أو أنك تستدرجه لكي «يقبّضك»! هذا هو حكم معظم الناس على علاقة محترفي الكتابة بالرجل!! وهذا ما جعلني أتردد، وأتريث في الإقدام على هذه المخاطرة التي لا مهرب من امتطاء صهوتها، ما دمت أسجل انطباعاتي عن رؤساء الحكومة الذين تعاملت معهم، والرئيس الحريري من أبرزهم، وقد عملت معه ستة أعوام بدأت في العام ١٩٩٢ وانتهت في أواخر العام ١٩٩٨، عندما عزف عن تشكيل الحكومة مطلع عهد الرئيس إميل لحود.

لست أنكر إعجابي برفيق الحريري، وتقديري لطاقاته، وإمكاناته، وعلاقاته الإقليمية والدولية، التي تميّزه عن غيره من السياسين اللبنانيين، وتؤهله لأن يكون قادراً على القيام بدور لا يستطعون القيام به. ولست أخفي محبتي له كإنسان ما لقيتُ منه، على مدى الأعوام الستة التي أمضيتها معه وهو رئيس للحكومة، إلاّ المودة، والتعاطف، والتقدير، وبعض «التميز» في بعض الأحيان. وقد كنت صادقاً معه وموضوعياً في جميع الأمور التي استمع إلى رأيي فيها، وأشهد له بأنه تقبّل برحابة صدر ملاحظات فجّة أبديتها في بعض الحالات، وهو المتهم بأنه لا يقبل حتى الملاحظة الخجول!!

سمعت بإسمه للمرة الأولى في العام ١٩٧٧، عندما أهدى رئاسة الحكومة طائرة تتسع لإثني عشر راكباً، ليستعملها رئيس الحكومة في سفراته القريبة

المدى. وقد وضعها الرئيس سليم الحص بعهدة «طيران الشرق الأوسط» للعناية بها، والمحافظة عليها صالحة للإستعمال، وعاد مجلس الوزراء وتنازل عنها للشركة سداداً لديون لها ترتبت على الدولة. ويُنظر إلى هذا التصرف، الآن، وكأن رفيق الحريري كان «يصوّب» على رئاسة الحكومة منذ ذلك التاريخ؟!

شاهدته أول مرة في منزل الرئيس عمر كرامي، العام ١٩٩١، إثر تشكيله الحكومة، وكان إسم الحريري قد شاع وملأ الأسماع بفضل المنح المدرسية التي قدّمها لألوف التلامذة والطلاب، والمساعدات الصحية، والمادية، والغذائية، التي وصلت منه لألوف العائلات إبان الحرب اللعينة، والدور الذي كان له في إنجاز «إتفاق الطائف» الذي أنهى القتال، وأسس لانتخاب رينه معوض رئيساً للجمهورية والذي استشهد بعد ذلك.

ويدعي معارضو الحريري إن المساعدات المادية التي قدّمها للمليشيات مدّت بعمر الحرب، بينما كانت «ورشة» تنظيف بيروت، وغيرها من المدن، من أثار الحرب حلقة في سلسلة خطوات مشاها الرجل على طريق الوصول إلى رئاسة الحكومة!؟

حطّ رفيق الحريري رحاله في «القصر الحكومي» بمحلة الصنائع قبل أن يصدر مرسوم تشكيل الحكومة؟ فمنذ أن كلفه الرئيس الياس الهراوي بالتشكيل جاء مستشاره نهاد المشنوق إلى القصر، يرافقه فريق من المهندسين والفنيين المختصين، واتفق مع الأمين العام لمجلس الوزراء، هشام الشعار، على «نفض» المبنى، وتحديث أثاثه، وتزويده بالكمبيوتر والتجهيزات الأخرى المتطورة. وبدأ السباق مع الوقت لإنجاز الأشغال قبل تشكيل الحكومة، ليكون المقر جاهزاً لاستقبال الرجل الذي سينقذ لبنان من الأزمة المالية العاصفة المتمثلة بسعر للدولار يقارب الثلاثة آلاف ليرة لبنانية.

منذ الإستقلال، في العام ١٩٤٣، لم يبتهج اللبنانيون برئيس للحكومة كما ابتهجوا برفيق الحريري، وتفاءلوا بقدرته على إنقاذهم من الأزمة المالية. وقد أسرعوا إلى المصارف يبيعون الدولارات التي كانوا قد اشتروها، ويحملون الليرة «التي ستستعيد عزها الغابر..» واعترف الحريري نفسه بأن اللبنانيين سلّفوه مئات ملايين الدولارات قبل أن يباشر مهماته رئيساً للحكومة. لقد عاش اللبنانيون

«عرس» التفاؤل بالمستقبل مع طلة الحريري، في ٣١ تشرين الأول ١٩٩٢، على رأس حكومة من ثلاثين وزيراً لأول مرة في لبنان. وتعزز هذا التفاؤل، وصار نوعاً من المسلمات، بـ«الوعد الربيعي» الذي قطعه الرجل بالبيان الوزاري لحكومته.

وقد تحوّل هذا الوعد إلى «ممسك» للمعارضة ضد الحريري «لأنه لم يتحقق ولم يحقق الإنقاذ الذي وعد الناس به» كما يقول أول معارضيه الرئيس حسين الحسيني. وكان الحريري قد تمسك بتضمين البيان الوزاري لحكومته «الوعد الربيعي» على رغم معارضة باسم السبع ونهاد المشنوق ذلك لمعرفتهما تعقيدات الوضع اللبناني.

***

رفيق الحريري «مشروع» كبير جداً، وإمكانات هائلة جداً، وعلاقات واسعة جداً، وصداقات مهمة جداً، وخصومات حادة جداً، وطموحات جموحة جداً جداً.

والرجل محظوظ. وهو بنفسه يؤمن بذلك ويقول: «كنت أمشي على شاطىء البحر في صيدا، مع بعض الأصدقاء، عندما جاء بائع يانصيب يطلب مني شراء ورقة. ترددت فألح، فقلت له: «إذا اشتريت بدي إربح» قال: «صحتين على قلبك». فاشتريت ورقة وأعطيته إياها وقلت له: «إربحها إنت». وهكذا كان».

إنه من مواليد صيدا العام ١٩٤٤. تلقى علومه الإبتدائية في مدرسة «فيصل الأول» المجانية التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، والثانوية في ثانوية المقاصد في صيدا، ونال التوجيهية المصرية العام ١٩٦٤، ودخل جامعة بيروت العربية كلية التجارة العام ١٩٦٥. ويروي أنه عمل مع والده بهاء الدين، وشقيقه شفيق، في قطاف الحمضيات، وأنهما كانا يذهبان إلى المدرسة وهما يلبسان «القبقاب» الخشبي في أرجلهما!!

وكانت العائلة المؤلفة من الوالدين والشقيقين والشقيقة بهية - النائبة في مجلس النواب - تسكن في غرفة واحدة في أحد بساتين صيدا، وقد اشتراه الحريري في ما بعد.

إنضم، وهو في الجامعة إلى حركة القوميين العرب، بينما كان يعمل محاسباً في دار «الصياد» ليعيل نفسه. وقد تزوج من زميلته في الجامعة، العراقية نضال بستاني وأنجب منها ثلاثة أولاد هم: بهاء الدين وحسام الدين وسعد وقد طلقها بعد ذلك واقترن بزوجته نازك عودة ورزق منها بثلاثة أولاد هم: أيمن وفهد وهند. وقد فجع بإبنه حسام الذي قتل في حادث سيارة في أميركا.

سافر إلى السعودية في العام ١٩٦٦، قبل أن يكمل دراسته الجامعية، وعمل مدرساً للرياضيات في «ليسيّه جده» لمدة سبعة أشهر إلتحق بعدها بمؤسسة الرشيد، مدققاً للحسابات لمدة عامين، كان يعمل خلالهما حوالي ثماني عشرة ساعة في اليوم. وفي العام ١٩٧٠، أسس شركته الخاصة للمقاولات «سيكونيست». وبالتعاون مع شركة «أوجيه» الفرنسية، تمكنت «سيكونيست» من إنجاز فندق الطائف خلال تسعة أشهر، مما مكّن المملكة من استضافة القمة الإسلامية فيه. وفتحت للحريري طريق الثروة الضخمة.

يقال أن الحظ لعب دوره الفاعل في جعل الفندق جاهزاً لاستقبال القمة الإسلامية في ذلك الوقت القصير! فقد ذهب الحريري إلى باريس ليوصي على أثاث للفندق الكبير يُسلّم له بأسرع وقت ممكن. وأطلّ الحظ بوجهه المشرق عبر المحامي اللبناني المقيم في فرنسا بسبب الحرب اللبنانية، أسعد رنّو، الذي أبلغ الحريري أن معملاً فرنسياً على وشك الإفلاس، بعدما ألغت دولة أفريقيا الوسطى عقداً ضخماً معه لتأثيث قصر كان يبنيه الأمبراطور المخلوع بوكاسا، وأن الأثاث جاهز للتسليم. عُقدت الصفقة، وشُحن الأثاث إلى السعودية، ونال الحريري الشاب رضى الملك خالد وولي العهد الأمير فهد، فاشترى شركة «أوجيه» ودمجها بشركته وأسماها: «سعودي أوجيه». ودار الدولاب صعوداً.

إذا كان أول الغيث قطر، فإن ما قام الحريري به منذ أن أنعم الله عليه بالثروة الطائلة، هو، بلا شك، رأس جبل مشروعه الكبير والطموح لبلده «الأول» لبنان بعدما نال الجنسية السعودية، وهو الأمر النادر الحصول في المملكة. وفي رأيي أن مشروع رفيق الحريري متكامل الحلقات ومحدد الأبعاد. إنه يشمل السياسة، والتربية، والإقتصاد، والمال، والطابع الخاص للبنان الذي يميزه عن محيطه العربي.

ففي السياسة يظهر مشروعه في الخطوات التي مشاها خلال الحرب، باتجاه جميع أفرقائها المحليين، ليكون على علاقة معقولة بهم جميعاً. ثم في الدور الذي مارسه لعقد «إتفاق الطائف» بالصيغة التي خرج فيها. وبعد ذلك في الخطاب - البرنامج الذي ألقاه في الجامعة الأميركية في بيروت، وكان وكأنه البيان الوزاري للحكومة التي رئسها بعد ذلك بوقت قصير.

وقد امضى باسم السبع ونهاد المشنوق سبعة عشر يوماً في اعداد هذا الخطاب، بين بيروت وجدة، وفي اضافة جملة وحذف اخرى بناء على طلب الحريري او بعد الوقوف على رأيه. وكان من اهداف الخطاب طمأنة المسيحيين الى ان اتفاق الطائف لم يهمش دورهم، ولا قَضمَ الصلاحيات التي كانت لمواقعهم الرسمية. غير ان مسيرة الممارسة، بعد ذلك، لم تكن متناغمة مع هذا الهدف!

فمع وصوله إلى موقع المسؤولية والتقرير راح ينفّذ الدستور المنبثق من «إتفاق الطائف»، باسلوب معيّن أدّى إلى الصدام مع رئيس الجمهورية، الياس الهراوي، وهو الذي كان من أشد الناس حماسة لترئيسه الحكومة. وقد «هلكت لأقنع الرئيس حافظ الأسد به» يقول أبو جورج.

الحريري القوي سياسياً - وقد منحه اللبنانيون يومها ثقة شبه إجماعية - المدعوم دولياً، المعتدّ بثروته المالية، ظن أن بإمكانه أن يحكم في لبنان على طريقة وباسلوب: «الأمر لي وعليكم الطاعة». وهو نمط حكم عاش في ظله مدة طويلة في السعودية. إصطدم بالواقع اللبناني وطوائفه وتلاوينه وتداخلاته ومصالح نافذيه والممسكين بأزمّة الأمور فيه. بدأت التناقضات تظهر وتكبر. وأخذت المخاوف تراود النفوس، وصارت الأسئلة تتدافع على ألسنة الناس وعلامات الإستفهام يكبر حجمها؟؟ وراح السياسيون المعارضون، والمتضررون، يغذّون الشكوك ويركزون على الأخطاء والسلبيات. وجاء الفشل في تحقيق الإنقاذ المالي الموعود، لأسباب داخلية وإقليمية وخارجية لا يتفهمها الرأي العام ولا يتوقف عند تداعياتها، يزرع في الإقتناعات الشعبية أن الأطماع الشخصية، والسكوت عن استباحة مال الدولة، والإصرار على تنفيذ مشاريع معينة بكلفة أعلى من كلفتها الطبيعية، ومسايرة بعض ذوي النفوذ والحظوة، هي

التي أجهضت «حلم الربيع» وشجّعت السارقين، والمرتكبين، والمخالفين، وشرّعت أساليب الفساد من جهة، وشوشت صورة «المنقذ» المترفع، والمضحي، من جهة ثانية، بصرف النظر عن الإنجازات السياسية والعمرانية التي حققها رفيق الحريري. ومنها «تفاهم نيسان» للعام ١٩٩٦، وتقرير عقد قمة الفرنكوفون في لبنان، واستجلاب ودائع عربية بالدولار. وعقد مؤتمر باريس٢ وغيرها...

الثابت أن صدمات كثيرة ومضنية أصابت مشروع الحريري في السنوات الست الأولى لترؤسه الحكومة. لقد أجهض حلم تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل وكانت لهذا الإجهاض تداعياته الإقليمية واللبنانية الصعبة والمعقدة والمتعبة. وشنت إسرائيل غير عدوان واسع النطاق وضخم الأضرار على لبنان، فارتبك الحكم، وانصرف إلى معالجة الذيول والخسائر وكانت هائلة في الأرواح والبنى التحتية. ونشبت الخلافات الحادة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وانعكس ذلك على الإستقرار المالي وقيمة النقد الوطني تجاه الدولار والعملات الأجنبية الأخرى. واختلف رئيس الحكومة مع رئيس مجلس النواب وكذلك مع وليد جنبلاط وبعض القوى السياسية النافذة. حاول أن يستقيل فاكتشف أن قرار الإستقالة ليس بيده بل أنه في دمشق. فاقتنع أن «الخروج من الحمّام ليس مثل الدخول إليه». مارس الإعتكاف تعبيراً عن عدم رضاه فلقي من تفهمه وجوبه بمن رفض أسلوبه.

تفشّى إقتناع في الوسط المسيحي بأن الحريري يهمّش رئيس الجمهورية وموقعه في التركيبة اللبنانية. وعلت أصوات شيعية تحذّر من سعي الرجل إلى احتكار القرار الإسلامي والتفرد به. وراح المتضررون منه، والضائقون ذرعاً بقوته ونفوذه يكيدون له، ويشوشون عليه لبنانياً وسورياً، بينما انصرف فريق آخر إلى الغوص في ملفات المشاريع وشركة «سوليدير»، والهاتف الخليوي، واستخراج ما يعتبرونه مخالفات فيها وتجاوزات وتحميل الحريري تبعة ارتكابها.

من المآخذ عليه أنه خالف قانون إنشاء شركة «سوليدير» - وهو موضع إعتراض بعض المالكين أصلاً - وضم لإملاك الشركة مساحات كان يجب أن

تبقى ملكاً للدولة. وأنه ذو مصلحة مع احدى شركتي الخليوي، وقد أبرم عقدين ملتبسين معهما ثم عمل على تحميل الدولة مبالغ كبيرة دفعت للشركتين بينما تساهل في تحصيل أموال متوجبة للدولة عليهما؟!

ومن المآخذ كذلك أنه، وبسبب هيمنته على مجلس الإنماء والإعمار، يلزم المشاريع لشركات معينة ويحجبها عن أخرى، ويهتم بإنجاز المشروع أكثر من اهتمامه بكلفته المرتفعة قياساً على ما هو رائج من أسعار إلخ.. وأنه هو المسؤول الأول عن وصول حجم الدين العام إلى ما يتجاوز الـ ٣٠ مليار دولار!!

قد يكون كل ما يقال ضد الحريري صحيحاً.

وقد يكون لبعضه بعض الصحة.

وقد يكون كله، أو بعضه، إفتراء وتجنياً.

وقد تكون هناك أخطاء، وربما خطايا، يُحاسب الرجل عليها أو يُدان بها. فكل من يعمل يخطىء ووحده الذي لا يعمل لا يُخطىء.

ومن يتعاطى الشأن العام معرّض للنقد والتجريح والظلم أحياناً، وقديماً قال الشاعر: إن نصف الناس أعداء لمن وليّ الأحكام هذا إن عدل!

والعدل بعينه نسبي، وخاضع للإجتهاد، باعتباره عملاً بشرياً غير معصوم عن الخطأ فكيف إذا كان الأمر يتعلق بالسياسة ورجالها وألاعيبها وزواريبها ومصالحها وخلفياتها وأبعادها؟!

وإذا كان للتاريخ أن يحاكم ويحكم، فها أنا أدوّن فيه، وله، نتفاً من تجربتي مع رفيق الحريري، علّها تفيد وتساعد، محتفظاً في ذاكرتي، وضميري، بنتف أخرى هي وليدة مجالس خاصة لها حرمتها، وأمانتها، وليس مسموحاً التعرضّ لها، طالما أن «المجالس بالأمانات».

* * *

مع الحريري رئيساً للحكومة تغيّر لقبي وطرأ تطور على مهمتي: نهاد المشنوق هو مستشار الرجل قبل أن يصير دولة الرئيس والآن هو القيّم على الشؤون الإعلامية في «دولة الحريري الإعلامية»، والعارف خلفياتها والإمتدادات، والمؤتمن على أسرارها وعلاقاتها، والمؤهل لإدارة ماكينتها بثقة

مطلقة من الرئيس عززت موقع نهاد وأطلقت يده في أداء المهمة.

أما أنا فقد جُدد التعاقد معي «مستشاراً في الدائرة الإعلامية» التي لا وجود لها إلا على ورق مرسوم ملاك رئاسة الحكومة. وكنت صلة الوصل بين نهاد والإعلاميين المعتمدين لدى الرئاسة أتولى كتابة بعض خطب الحريري التي لها الطابع السياسي. أما الخطب ذات الطابع المالي أو التربوي أو الإسلامي فلها كتّاب آخرون.

كان التعاون والإنسجام كاملين، وحميمين، بيني وبين نهاد، هذا الشاب المثقف، الأنيق، اللماح، الواثق من نفسه، الناضج سياسياً، المشبع بروح الميثاق الوطني للعام ١٩٤٣، «المتخرج» من مدرسة تقي الدين الصلح السياسية، والعارف رفيق الحريري وأسلوبه في العمل وطريقة التعامل معه.

أول «احتكاك» لي برئيس الحكومة كان يوم عطّل جريدة «السفير» قبل أن يسخن مقعده في القصر الحكومي. أغضبني التصرف وأخافني في آن. أغضبني لأني أرفض أي مساس بحرية الصحافة مهما قست في معارضتها وتمادت في نقدها. فالحرية المطهّرة بدم شهداء الصحافة هي من ثوابت لبنان وأعمدة نظامه الديموقراطي البرلماني. وأخافني لأني لا أريد للرجل الآتي إلى الحكم على أجنحة حلم «الإنقاذ» أن «يدعس دعسة» ناقصة في أول طريقه، وأن يعرّض نفسه لصدمة الخلاف مع الصحافة حيث تكون الخسارة حتمية لا نقاش فيها.

«طحشت» عليه وهو يرئس أول جلسة لمجلس وزراء حكومته مساء يوم تعطيل «السفير»، وأخبرته أن لبنان كله صار في مكاتب الجريدة، حتى النواب الذين يعتبرهم من «أهل بيته» أخذوا يهاجمون التعطيل، ويدافعون عن حرية الصحافة!! قرأتُ المفاجأة في عينيه، وهو «المتجدد بالكار»، وغير العارف بدهاليز السياسة اللبنانية، وغير المطلع على فرادة العلاقة بين الصحافة واللبنانيين. وأذكر أني قلت له: «اما وقد أقدمت على ما أقدمت عليه، وهو خطأ، فإياك التراجع المنهزم حتى لا تعبر العين عليك وانت في بداية المشوار. المهم وقف التصعيد فوراً. أما الأهم فهو التفكير بطريقة أخرى للتعامل مع الصحافة والصحافيين». وأضفت: «لم يربح أي مسؤول لبناني أي معركة مع الصحافة اللبنانية، وليس من مصلحتك أن تكون من الخاسرين».

مضت مدة من الوقت طويلة، بعد هذه الواقعة، لم ألتق خلالها الرجل على انفراد. كنت أمارس مهمتي بصمت وحرص على تجنب إثَارة أحد من الناس. وفي أحد الأيام، وبينما كنت منكبّاً على إنجاز خطاب له سيلقيه في اليوم عينه، دخل عليّ مع نهاد المشنوق ليأخذ الخطاب، وهو في طريقه إلى حيث سيلقيه. وكانت المرة الأولى التي يراني فيها أكتب له خطاباً. بعد هذه الواقعة بدأت علاقة جديدة مع الرئيس رفيق الحريري صارت تنمو وتزداد دفئاً أحس به يوماً بعد يوم، ومناسبة بعد مناسبة، وكلما قرأ رأياً لي في قضية من القضايا كنت أحرص على أن أبديه له مكتوبا. ويمكن أن أزعم بأني غدوت قريباً من قلبه وعواطفه.

كان مختلَفاً مع رئيس مجلس النواب نبيه بري وكانت العلاقة بينهما شبه مقطوعة. ألقى بري خطاباً في حشد جماهيري كبير في صور، في ذكرى إخفاء الإمام موسى الصدر. طلب الحريري تقويمنا للخطاب فإذا هناك شبه أجماع على أنه عدائيّ له. كتبت رأيي، كعادتي، وأرسلته إليه. وفي اليوم التالي قال لي: «معك حق وتحليلك للخطاب صحيح». وكنتُ قد رأيت فيه مؤشر تهدئة يمكن الإفادة منه لوصل ما انقطع.

بعد سلسلة خلافاته مع رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وانعكاساتها على الوضعين السياسي والمالي، صار يردد أن التعاون مع رئيس الجمهورية شرط أساسي للنجاح، ولتسيير أمور الدولة وشؤونها. وقد ظهر ذلك بوضوح في السنتين الأخيرتين من عهد الهراوي حيث ساد الوفاق والوئام بينهما.

لم يكن على علاقة جيدة بقائد الجيش، العُماد إميل لحود، وما كان ليقبل به رئيساً للجمهورية لولا التدخل السوري، ومباركة الرئيس الراحل حافظ الأسد. وقد حرص بعد انتخابه على عقد جلسات عمل معه، في النادي العسكري أطلعه خلالها على أوضاع الدولة، وحاول كل واحد منهما فيها أن «يكتشف» الثاني. وكان انطباع الحريري أن الرجل جدي وصارم، وصعب المراس، ولكنه منفتح على المعرفة. واذكر اني حاولت ونهاد المشنوق ثنيه عن استعمال كلمة «تطابق» الافكار بينه وبين الرئيس لحود وقلنا انها «كبيرة» ولكنه أصر عليها فادرجت في تصريحه بعد الاجتماع بينهما.

كنت معه في القاهرة عندما كرر نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي،

تصريحاً قال فيه أن رئيس الجمهورية ليس صندوقة بريد يضع النواب فيها إسم مرشحهم لتشكيل الحكومة، بل أنه صاحب كلمة في هذا الترشيح. . «نقز» الحريري من التصريح وقال: «هذا الكلام يعيدنا إلى دستور ما قبل الطائف وأنا لا أقبل أن أكلف بتشكيل الحكومة على أساسه، ولا أعتقد أن هناك شخصية سنية تقبل ذلك!» وعندما أجرى الرئيس لحود إستشاراته واستدعى الحريري ليكلفه التشكيل، إعتذر عن قبول المهمة لأنه رأى في كلام رئيس الجمهورية ما يشير إلى ما ورد في كلام الفرزلي.

أزعجه كلام قيل، ونشر، مفاده أنه يعمل لأسلمة لبنان وتهميش المسيحيين فيه، وأن البطريرك الماروني مار نصر الله صفير عنده هذا الإقتناع. يومها قال لي: «أنا استمرار لرياض الصلح وسياسته، ونهجه، فكيف يمكن أن أعمل لأسلمة لبنان؟! إننا ميثاقيون وسنبقى كذلك». غير أن البطريرك أثار معه تقليص عدد الموظفين المسيحيين في رئاسة الحكومة والوزارات وتهميش صلاحياتهم!!

أعدّ مشروع قانون لإلغاء منصب قائد الدرك، ونقل صلاحياته إلى المدير العام لقوى الأمن الداخلي، وإنشاء هيئة أركان لمعاونته برئاسة ضابط ماروني. أثار هذا المشروع الوسط الماروني، خصوصاً الضباط الموارنة في قوى الأمن الداخلي، وبالأخص قائد الدرك، يومها، العميد تيودور مكاري. كان رأي الحريري - وأظنه لا يزال- ان غاية المشروع هي تنظيم قوى الداخلي كما الجيش، وإلغاء الإزدواجية فيها حيث تنعدم، راهناً، سلطة المدير العام على عناصر الدرك وتنحصر بالقائد. عارض اللواء غازي كنعان المشروع، ورفضه الرئيس الياس الهراوي، وكذلك قائد الجيش حينذاك العماد إميل لحود. أما البطريرك صفير فقد رأى فيه محاولة لتحجيم الدور الماروني في قوى الأمن الداخلي؟!

لفتّه إلى أن هناك «ورقة جلب» للفنان مرسيل خليفه للتحقيق معه بتهمة الإساءة إلى الإسلام، لتلحينه وغنائه قصيدة لمحمود درويش تتضمن نصاً قرآنياً في أحد مقاطعها. ونحن في سيارته إتصل بوزير العدل، بهيج طباره، وبمدعي عام التمييز، عدنان عضوم، معترضاً على التدبير، وطالباً الرجوع عنه. ولما قيل

له أن المفتي محمد رشيد قبّاني هو الذي أثار المسألة قال: «أنا رئيس الحكومة المسؤول وليس المفتي». وطلب مني تأمين الإتصال بمرسيل، وكان في أميركا، وأبلغه تجميد المذكرة وأن لا حرج عليه عند رجوعه إلى لبنان، لإنه كان مطلوباً توقيفه فور وصوله إلى المطار.

يحب الفنون، ويقدّر الفنانين وأصحاب المواهب، وتغمره السعادة عندما يجد نفسه محاطاً بهم، أو يقوم بافتتاح معرض، أو يحضر حفلة موسيقية أو مسرحية. ولطالما حضر مسرحيات تنتقده، وشاهد ممثلين يقلدونه، وهو يقهقه ضاحكاً حتى عندما يجنح أحدهم في نقده أو تقليده. ومرات كثيرة كان يبدي رأيه بما سمع وشاهد للفنانين أنفسهم، ويلفتهم إلى حيث أجادوا وتفوقوا، وإلى المواقع التي فشلوا فيها وأحياناً أسفّوا. ولا شك بان دور زوجته السيدة نازك مهم جداً ومؤثر جداً على صعيد الاهتمام بالفن والفنانين.

تصدى للبيانات والتصريحات الطائفية التي صدرت عن بعض رجال الدين المسلمين في عكار. وقال أنها غريبة على الأعراف والمسلمات اللبنانية. وكتب مستشاره، محمد السماك، مقالاً انتقد فيه هذه البيانات والتصريحات وقال أن أصحابها «ليسوا منّا ولسنا نحن منهم»!

كان دائماً «يفتقد» وجود مسجد كبير في بيروت يتسع لألوف المصلين، وكان يردد أن حلمه أن يحقق هذا المشروع. وفي اعتقادي أنه سيحققه ببناء «جامع محمد الأمين» الذي يُشيّد في وسط العاصمة بيروت.

طلب من وزير الإعلام، باسم السبع، تعييني رئيساً لفريق مراقبة البث التلفزيوني الفضائي، وترك لي حرية التقدير والتقرير ولم يتدخل معي لا هو ولا الوزير، مرة واحدة، بشأن ما يبث أو لا يُبث. شاهد مقابلة للسيد حسن نصرالله، الأمين العام لحزب الله على الـ .L.B.C الأرضية، وافتقدها على الفضائية التي كانت تبث بعد الأرضية، من حيث التوقيت، فسألني عن السبب معتقداً أني طلبت عدم بثها، فأجبته أن بيار الضاهر نفسه هو من قرر عدم البث لأنه «لا يتحمل بعض ما ورد في المقابلة». هنا لا بدّ من التسجيل أنه كان متضايقاً من الـL.B.C.، ومعارضتها العنيفة، وكان يتهم الرئيس الهراوي بتحريضها عليه لتأليب الرأي العام المسيحي ضده! وكان ذلك أثناء «نوبة» خلاف عاصف بينهما.

يحب المظاهر، رفيق الحريري، والمساحات. تزعجه الأماكن الضيقة والأفق المسدود. ويرتاح إلى المواكبة الضخمة ويحرص عليها. يقول خصومه أنه «نرجسي» معجب بنفسه - وربما من حقه - وأنه أدخل على «ثقافة» الساسة اللبنانيين مادة «الشخصانية» التي تمثلت بذلك الكم الهائل من الأغاني التي تمجّده واليافطات التي «تتغزّل» به! يريد كل شيء كبيراً على حجمه، وحجم إمكاناته وثروته وطموحه. وفي اعتقادي أن هذا الواقع هو في صلب مشكلة الرجل مع ممارسته السلطة، وإقدامه على تنفيذ المشاريع ونظرته إلى كلفتها وما يهدر فيها وعليها وحولها. سألني مرة - وكانت الحملة قد اشتدت على الفساد والسرقة والهدر، أواخر أيام آخر حكوماته في عهد الهراوي - من هو الوزير الذي سرق أكثر من غيره؟

أجبته: «ما بعرف مين وما بحط بذمتي»!!

قال: «أنا بعرف.. أنه فلان».. وسمّى وزيراً ليس بين وزراء حكومتيه في عهد لحود.

وسألني: «قديش بتعتقد سرق»؟

قلت: «كمان ما بعرف لأن القيود مش عندي».

قال: «أنا بعرف. كل المبلغ ما بيزيد عن ٢٠ مليون دولار، بيحرز كل هالضجه والإتهامات؟!

قلت: «الأمور نسبية، دولة الرئيس. العشرين مليون دولار ما بتحرز ضجة عندك، أما العشرين ألف ليرة بتحرز وأكثر عند الرئيس الحص مثلا».

ودمدم قائلاً: «صحيح المسألة نسبيّة».

لم أستغرب الحملة التي شنها نواب كتلته ووسائل إعلامه، على وزير الإتصالات، جان لوي قرداحي، لقوله أنه «ليس موظفاً عند الحريري، وان على رئيس الحكومة ان يكف عن التدخل في وزارته». لم أستغرب لاقتناعي الثابت بأن رفيق الحريري يرفض أن يكون وزيراً مثل باقي الوزراء، ينطبق عليه مبدأ: "متقدم بين متساوين». إنه رئيس للحكومة مسؤول عن نجاحها وفشلها أولاً وأخيراً، وهذه المسؤولية، قبل النص الدستوري، تعطيه الحق في التدخل والتوجيه والمتابعة. وهو، قبل ذلك، رفيق الحريري، وليس أي رئيس

للحكومة، وله من موقعه ووضعه، وإمكاناته، ما «يجيز» له أن يفعل ما لا «يجوز» أن يفعله غيره من رؤساء الحكومة. إنه صاحب تيار سياسي عريض، و«سوبر رئيس». فكيف يُطلب منه أن يكون رئيساً عادياً.؟! وهنا، هنا بالتحديد، مكمنُ علة علاقته غير المستقرة برئيس الجمهورية، وتحديداً بالرئيس إميل لحود الذي يعتبر نفسه «سوبر رئيس» كذلك وليس رئيساً عادياً. «وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم».

أفهم مشاعر رفيق الحريري، وأقرأ إنفعالاته وهو يرى نفسه في خضم مسائل يعتبرها صغيرة تأخذ الكثير من وقته وجهده للإهتمام بها وللتعاطي مع الذين يثيرونها وهو «العالمي الوزن» الذي بإمكانه أن يفطر مع جاك شيراك في باريس، ويتغدى مع طوني بلير في لندن، ويتعشى مع جورج دبليو بوش في واشنطن، بعد أن يكون قد شرب الشاي مع كوفي أنان في نيويورك!! ودون حضور وزير الخارجية... طبعاً!

إستغربت قبوله تسليم وزارة الإتصالات في حكومتيه في عهد الرئيس لحود لجان لوي قرداحي غير المحسوب عليه سياسياً ولا صداقة تجمع بينهما؟! ففي الحكومات الثلاث التي شكلها في عهد الهراوي كانت وزارة الإتصالات بعهدة وزير من «جماعته»: محمد غزيري، الفضل شلق، رفيق الحريري نفسه عبر طوني أندراوس. وبعد تجربته المرة مع ميشال سماحه، حرص على تسليم الإعلام لوزير يثق به ويرتاح إليه فكان فريد مكاري وبعده باسم السبع ثم غازي العريضي. أما وزارة المالية فـ«منذورة» لفؤاد السنيوره، مباشرة أم غير مباشرة. ولو كان القرار له لما اعاد سماحه وزيراً للاعلام في حكومته الثانية في عهد لحود.

لم أعمل مع رئيس للحكومة محب للإستطلاع ومهتم بالتفاصيل مثل رفيق الحريري. هوايته المفضلة المعرفة المقرونة بالتفاصيل. صاحب ذكاء وهّاج مترافق مع قدرة خارقة على الاستيعاب والفهم، إلى جانب ذاكرة خطرة على من يحاول أن يغيّر كلمة في كلام قاله ولو في قضية عفا عليها الزمن. ومن عادته ان يسأل: «شو الأخبار» عندما تقع عينه على صحافي أو عامل في حقل الاعلام. نشيط. مثابر. صبور. لا يتعب من العمل ويتعب الذين يعملون معه. ينام

متأخراً ويفيق باكراً ولا يحتاج لأكثر من نصف ساعة ليكون في كامل أناقته. يبدأ يوم عمله في السابعة صباحاً ويتوقف بعيد الثالثة لقيلولة قصيرة تعقبها جولة جديدة تستمر حتى منتصف الليل.

زوّد الحريري الإدارة بعناصر غنية بالعلم والخبرة والإنفتاح على الحداثة. غير أن «علّة» هذه العناصر، في نظر الكثيرين، ان ولاءها هو له وليس للدولة أو للإدارة الرسمية التي يعملون فيها. وهذا «مرض» مزمن يضرب الإدارة، منذ ما قبل الإستقلال، إلاّ نسبيّاً عهد فؤاد شهاب، ثم عاد ينهشها، ويفتك بها، كما لم يحدث سابقاً، إلى أن أوصلها إلى حالة الإحتضار الراهنة.

في الصباح الباكر لكل يوم ثلاثاء كان يذهب من بيروت إلى مجدليون، في ضواحي صيدا، ليزور والديه اللذين كانا يسكنان مع شقيقته بهيه في قصره هناك، وظل مثابراً على ذلك حتى وفاة الوالدة والوالد. يقود سيارته بنفسه في جميع تنقلاته. لا يدخن. يأكل الخبز «المرقوق» الذي يُقدّم إليه مقطّعاً لُقماً صغيرة. يتناول غداءه حوالي الثالثة بعد الظهر أما العشاء فبعد العاشرة ليلاً، وغالباً ما يكون محاطاً ببعض مستشاريه والعاملين معه.

ودود مع أفراد عائلته وحنون. وقد لفتني في أبنائه - وهم جميعاً شبان بإستثناء هند - إنهم يسلمون عليه بتقبيل يده عندما يرونه صباحاً أو يلتقيهم بعد غياب. وهذه خلّة لبنانية عريقة عاش عليها اللبنانيون القدامى يوم كان احترام الأب والأم هو عماد العائلة، وأساس قوتها ووحدتها. ولعلها تغلغلت في تقليد عائلة الحريري بفعل الإقامة الطويلة في السعودية.

كنت في منزل صديق على علم بهذا الكتاب وكان عنده صديق له أرمني يملك شركة تبيع الجرارات والحافرات وجبالات الباطون. وعلى سيرة الكتاب ورؤساء الحكومة روى هذا الشخص القصة الآتية، قال: «في أوائل السبعينات إشترى رفيق الحريري من شركتنا بعض الآليات بالتقسيط وشحنها إلى السعودية. وبعدما سدد عدداً من الأقساط توقف عن الدفع. وقامت الحرب في لبنان واستمر توقفه عن الدفع إلى أن اعتبرنا المبلغ غير المسدد من الديون الهالكة. وفي إحدى ليالي التسعينات جاءنا شخص إلى البيت وقال أنه مرسل من قبل الحريري وسدد كامل المبلغ الذي كان «مكسوراً عليه»!

معزز ضيف الحريري. فالرجل قادر وسخيّ. إنه يعرف كيف يتمتع بالثروة التي جناها وكيف يمتّع ضيوفه ويكرمهم. وهو يدفع من جيبه نفقات الوفود الإعلامية التي ترافقه في سفراته - وما أكثرها - ويرصد لأفرادها «مصروف جيبه» وينزلهم في أفخم الفنادق. وكان يتم ذلك باشراف نهاد المشنوق، قبل ان يبعد بسبب مشكلة سياسية، متعددة الابعاد، وينفى الى باريس لسنة ونصف السنة. مرة عجزنا عن المغادرة من الدار البيضاء إلى روما لنعود إلى بيروت، بسبب الإضراب في إيطاليا، فأرسل لنا طائرته الخاصة من باريس عادت بنا إلى لبنان.

رفيق الحريري لا يرحم خصومه. يهادن ولا ينسى. يتراجع لظروف وأسباب، ولكنه لا يلغي من فكره ما عزم على تحقيقه. ومن عمل معه وترك لا يعود ثانية. لا مجال عنده لنسبية الولاء: «أنا أو لا أحد». ويقال عنه ان «ميته لا يموت».

رفيق الحريري ظاهرة غير عادية في الواقع السياسي اللبناني، لذلك ليس غريباً أن يكون أداؤه غير عادي وطموحاته غير عادية. وليس غريباً، أيضاً، أن تكون النظرة إليه غير عادية، وأن يعتبره بعض الناس منقذاً، وأن يرى فيه بعض آخر «القاشوش» الذي سيستولي على كل شيء في لبنان!! أما الحكم النهائي فللتاريخ!

رئيس حكومة.. لا رئاسة حكومة!

ثبت لي، من «إقامتي» الطويلة في رئاسة الحكومة، أن في لبنان رئيساً للحكومة وليس فيه رئاسة حكومة، كما هو مفروض أن تكون بالقياس على الصلاحيات المنوطة بها، والمؤسسات الرسمية التابعة لها، والدور الذي خصتها به القوانين النافذة. وفيإعتقادي أن هذا الواقع هو من عوامل «تميّز» رئاسة الجمهورية وتقدمها، كمؤسسة وجهاز، على رئاسة الحكومة.

فرئاسة الحكومة التي هي، دستوراً وقانوناً وفعلاً، «رئيسة» الوزارات جميعاً كون المقيم فيها هو: رئيس مجلس الوزراء المكلف، بنص دستوري، متابعة أعمال جميع الوزارات، تقفل أبوابها، وتوقف نشاطها، عند الساعة الثانية من بعد ظهر كل يوم عمل، مثلها مثل أيّ دائرة رسمية أخرى، وعلى المراجعين وذوي العلاقة، ان ينتظروا حتى صباح اليوم التالي ليجدوا من يراجعونه أو يناقشون معه قضية معينة!!

أما رئاسة الجمهورية - أي الجهاز البشري فيها - فإنها جاهزة و«حاضرة ناضرة» ٢٤ ساعة على ٢٤. المناوبة قائمة ومؤمنة، قبل الظهر وبعده، وأثناء الليل، وخلال العطل الرسمية. وهذا ما لا يجده المواطن في رئاسة الحكومة!!

حتى عندما يعمل رئيس الحكومة بعد الظهر، أو في المساء، ولمرات معدودات، فإن الموظفين الذين يداومون معه يكونون، معظم الأحيان، من معاونيه الخاصّين والمقربين منه، إلى جانب الأمين العام لمجلس الوزراء - وأحياناً في غيابه- وواحد أو إثنين من المديرين العامين أو رؤساء المصالح -

ومرات كثيرة بدونهم- أما باقي الموظفين ففي منازلهم أو في أشغالهم الخاصة!!

إن هذا الواقع المستمر حتى تاريخه، ليس في مصلحة رئاسة الحكومة، ولا يمكن أن تعوّضه المواكب و«عراضات» السيارات والرنجات وصراخ الزمامير.

المطلوب أن تكون رئاسة الحكومة مستعدة وجاهزة ومهيأة على مدار اليوم، لا أن تقصُر حضورها وجهوزيتها وتهيؤها على نصف نهار وحسب!!

لا خلاف على أهمية شخص رئيس الحكومة وتأثيره، ودوره، في تفعيل الرئاسة وإبرازها. ولكن الرئاسة هي الأساس في التركيبة اللبنانية وليس الرئيس. وكان المغفور له الرئيس صائب سلام يرد على الذين ينتقدون تمسكه بالمواكبة، وكان أول رئيس حكومة يتنقل مواكباً: «المواكبة ليست لي. إنها لمن أمثل في الحكم».

وهل تملاء المواكبة «ثغرة» أن يطّلع رئيس الحكومة على تقارير البعثات اللبنانية في الخارج عبر الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع - مقره رئاسة الحكومة - المحوّلة إليه من مديرية المخابرات في الجيش؟!

هل يجوز أن تكون سلطة رئيس الحكومة رمزية وشكلية على مجالس ومديريات رسمية وضعتها قوانين انشائها تحت إشرافه، وجعلته مسؤولاً عن أعمالها. بينما هي في الواقع العملي تخضع لإرادة مرجعيات أخرى في الدولة؟!

ثم أين النص القانوني الذي يربط رئاسة الحكومة بهذه المجالس والمديريات ويؤمن التنسيق بينها، ويقيم التواصل اليومي المطلوب مع رئيس الحكومة؟!

إن وهج رئاسة الحكومة وثقلها السياسي ليسا مرتبطين بشخص رئيس الحكومة بل بموقع الرئاسة في المعادلة اللبنانية. ولست أدري إذا كان هذا الواقع الذي أشرت إليه يخدم هذه المعادلة على المدى الطويل، ويلغي الشكوى من هيمنة وإستئثار وإستفراد!!

إن الإدارات الرسمية التي تخضع لسلطة رئيس الحكومة هي العمود الفقري للإدارة - مجلس الخدمة المدنية، هيئة التفتيش المركزي. المجلس التأديبي العام. المديرية العامة لأمن الدولة. تعاونية موظفي الدولة. المحاكم الشرعية. إلخ... وهي «مطبخ» المشاريع وورشتها - مجلس الإنماء والإعمار. مجلس تنفيذ المشاريع. مجلس الجنوب. مجلس المهجرين. المجلس الأعلى

للخصخصة. إلخ... - وهل يبقى في الوقت متسع للإهتمام بشؤون أخرى لمن يقرر أن يعمل ويمارس صلاحياته؟

في نهاية هذه الرحلة في «عالم رؤساء الحكومة» يصعب عليّ أن أنسى «الجنود المجهولين» في هذا العالم، الذين عشت بينهم، ومعهم، واحداً وثلاثين عاماً من عمري، حافلة بكل ما تحفل به الحياة البشرية من فرح وحزن، ونجاح وفشل، وقامت بينهم وبيني علاقات إنسانية، حميمة، لا تزال تمدني بدفئها، وبرودة خريف العمر تتسلل إلى مفاصلي.

إن في نفسي شوقاً دائماً إلى جميع موظفي رئاسة الحكومة، وفي قلبي محبة خالصة لكل واحد منهم. ولست أبالغ إذا قلت أنهم من أنبل موظفي الدولة، ومن أنشطهم وأكثرهم إندفاعاً في أداء واجباتهم الوظيفية، ومن أنظفهم - بل أنظفهم - من دنس الرشوة والمال الحرام.

إن هؤلاء الموظفين هم المصابيح التي تضيء طرق الإدارات الرسمية كلها، وهم الكواهل التي تلقى عليها أثقال هذه الإدارات، وهم الأعمدة التي يرفع عليها رؤساء الحكومة بيارق نجاحاتهم والإنجازات، فإذا التحية للبيرق ولا من يهتم بمن رفعه. فألف تحيّة لكم يا أيها الجنود المجهولون.

يتميّز الكتاب ببراعة تصويره الرؤساء العشرة ولو بدْءاً من إيْجاز العنوان: من رشيد كرامي "دولة الأفندي"، الى صائب سلام "دولة الزعيم"، الى أمين الحافظ الذي بقي "دولة دون ثقة"، الى تقي الدين الصلح "دولة الطربوش"، الى رشيد الصلح "دولة النمرود"، الى نور الدين الرفاعي "دولة العسكري"، الى سليم الحص "دولة الموقف"، الى شفيق الوزّان "دولة المظلوم"، الى عمر كرامي "دولة الثالث"، الى رفيق الحريري "دولة المشروع".

ولافتٌ آخرُ في الكتاب: رشاقةُ أُسلوب يأخذ من الصحافة إدهاشَ المتلقّي، ومن الأدب طواعيةَ الكلمة لإثارة الإدهاش. وهذه أيضاً خبرةُ صاحبها بعد خمسين عاماً من الصحافة (بدأ احترافه سنة ١٩٥٣) وخبرتُهُ في معاشرة الكلمة بعد عمرٍ كامل من معايشة الأدب (على والده الأديب الشاعر).

فؤاد الترك

المقدمة

ولد حكمة أبو زيد في بلدة مليخ (قضاء جزين) عام ١٩٣١. رئسَ تحرير جريدة "الدنيا" اليومية السياسية (١٩٥٧ - ١٩٨٣) التي أصدرها والده سليمان. كان الملحق الصحافي في رئاسة الحكومة منذ العام ١٩٦٩ حتى أواخر العام ٢٠٠٠.



ISBN 2-84289-475-8